الثلاثاء 21 نيسان 2020
العدد 4031 السنة الرابعة عشرة
Lundi 18 Avril 2020 no 4031 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

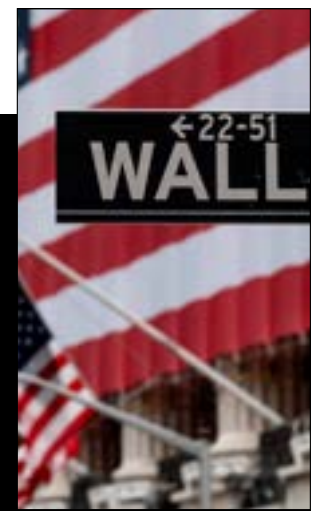

الحدث

الخام الأميركي ينهار
النفط دون الصفر

14

تفاؤل حذر يسيطر على «المشهد الكوروني»: عدّاد الاصابات ثابت [11]

الحريري ـ جنبلاط ـ جعجع
لا جبهة معارضة

[4]

«عملية السياج»
دفعة أولى من المفاجآت

[2 ـ 3]

(أ ف ب)

على الغلاف

طرق أبواب المستوطنات: اختبار الجاهزية بين الهجوم والدفاع

إبراهيم الأمين

على طول الخط الحدودي الجنوبي، يتخذ جيش الاحتلال إجراءات خاصة، الأمر تجاوز تماماً كل ما كان سائداً قبل حرب تموز العام 2006، والاستنفار له لغة عملية يومية غير قابلة للاسترخاء. والمعركة هناك تتخذ طابعاً أمنياً بصورة واضحة، إذ يقوم الاشتباك الأمني اليومي بين المقاومة وقوات الاحتلال من دون أن يشعر الناس من حولهم بالأمر.

استفاد العدو كثيراً من القرار 1701، وهو ظل، الى الآن، يستفيد من قوات الطوارئ الدولية لأجل مسح المنطقة المقابلة لمواقعه ومستوطناته. ويعمل ليل نهار على مسح تقني وربما يفعّل خلايا تجسسية له، بغية الوقوف على تفاصيل كل ما هو قبالته. لكن العدو، كان على الدوام، واثقاً من أن الطرف المقابل لم يتوقف عن الاقتراب من الحدود. وفي الفترة القريبة الماضية، بدأ العدو يتصرف على أن رجال المقاومة عادوا لينتشروا على الحدود مباشرة، وأن أيديهم على السياج.

فتاحة العدو أطلقوا النار على الأغراض التي تركها المقاومون خلف السياج، فتبيّن ان فيها أسلاكاً لا طائل منها... وآلة تنظيف معطلة

حجم الخرق قبالة ميس الجبل تجاوز ستة أمتار، ما يسمح بعبور آليات إلى العمق الفلسطيني المحتل لا تسلّك مقاتلين حصراً

(أ ف ب)

صحيح أن المعركة والإجراءات تقوم هناك من دون صخب، لكن القوى الفاعلة قادرة على ملاحظة الفروقات الهائلة في الإجراءات وحتى في الطبيعة الجغرافية للحدود. انتشار العدو الكثيف عبر مواقع عسكرية ثابتة وعبر مواقع تتبع للاستخبارات العسكرية ومجهزة بتقنيات الرصد والتعقب والتنصت تملأ المكان. وأصلاً، زوّد العدو مجموعات على الحدود بأجهزة رصد متطورة غير موجودة لدى كثير من جيوش العالم، إضافة الى تطوير مهام الطائرات من دون طيار العاملة من دون توقف في كل المنطقة.

من جانبها، طورت المقاومة عدة أسلحة أمنية وعسكرية وتكتيكية. والواضح أنها نجحت في عزل الفرق العسكرية العاملة في الجنوب عن أي تطور آخر، سواء في داخل لبنان أم في سوريا والعراق. صحيح أن كوادر ومقاتلين شاركوا في كل الحروب، لكن متطلبات الجاهزية على الحدود لم تتعرض لأي تعديل طوال الوقت. بل على العكس، كانت الدروس من تجارب الحروب تنعكس على أداء وبرامج التدريب الخاصة بالمقاومين، وخصوصاً أن مهارات القتال الهجومي ليلاً ونهاراً وفي مناطق مختلفة التضاريس، ووسط تفعيل مجموعة من الأسلحة، كل هذه المهارات انعكست على سلوك القوات الموجودة ضمن قوات «المقر»، أو الاسم الخاص بموقع المواجهة المسؤول عن منع العدو من التقدم داخل الاراضي اللبنانية... وحتى أكثر من ذلك.

بعد مواجهة الصيف الماضي، عندما هاجمت المقاومة دورية للعدو قرب مستعمرة أفيعيم، تبدلت الأمور كثيراً. صحيح أن العدو كان أطلق قبل مدة عملية «درع الشمال» بحجة كشف أنفاق للمقاومة وتدميرها، إلا أن العملية العسكرية قلبت المشهد. وصار العدو يتعامل مع الوقائع بصورة مختلفة، أي إنه صار يعرف أن كل عمل يقوم به في أي منطقة من العالم ضد المقاومة، سيقابله ردّ فعل واضح، جهاراً ونهاراً، في نقطة تختارها المقاومة على طول الحدود مع فلسطين.

وإزاء ارتفاع منسوب الخشية لدى العدو من قبل المقاومة بعمليات في العمق وليس عند الحدود حصراً، تم وضع خطة عملانية ورصدت لها موازنة مالية كبيرة (عادت وتعرقلت أخيراً) من أجل إنجاز خطوات تهدف الى طمأنة سكان المستعمرات والعاملين في المزارع والمصانع، ومن أجل حماية المواقع والقوات الإسرائيلية المنتشرة على طول الحدود أيضاً. هي إجراءات ركزت في غالبية الأحيان على إبعاد العنصر البشري عن «الاحتكاك»، خشية تعرضهم للقتل أو حتى للخطف، وهذا يتضح من خلال ارتفاع منسوب الأعمال التقنية.

أما العنوان المركزي لكل خطط العدو في تلك المنطقة فهو: منع تسلل المقاومين الى داخل المستوطنات.

الاحتلال، والتثبت اليومي من كل ما يقوم به العدو، جيشاً ومستوطنين، على طول الحدود، وحتى عمق عشرات الكيلومترات. ومن الواضح أنه عندما اتخذ قرار الرد أواخر الصيف الماضي، درست قيادة المقاومة الخيارات الإضافية للرد على عمليات اغتيال أو محاولة اغتيال مقاومين في لبنان أو سوريا، وهو ما ظهر أنه جاهز الأسبوع الماضي.

«طرف الأبواب»

بينما كانت الشمس تختفي غروب الجمعة الماضي، كانت ثلاث مجموعات من المقاومة الإسلامية تتقدم صوب نقاط محددة على السياج الحدودي مع فلسطين المحتلة، منفّذة خطة معدّة مسبقاً، بتسجيل «علامة استخبارية وعملانية» خاصة ضد تحصينات القيادة الشمالية لجيش الاحتلال. وضمن مسافة تمتد لنحو 34 كلم (مسافة انتقال وليس خط نار) من قرب الوزاني شرقاً حتى افيفيم غرباً، عملت المجموعات ضمن سرعة قياسية على إحداث ثلاثة خروق في السياج الإلكتروني الحدودي الذي عملت قوات الاحتلال على استحداثه وتطويره خلال العامين الماضيين.

النقطة الاولى تقع عند السياج الفاصل بين مستعمرة المطلة والمناطق المفتوحة امامه باتجاه منطقة سهل الخيام أو تلك التي تقود الى الوزاني. تلك المساحة التي استخدمها العدو خلال عدوان تموز العام 2006، حين عبرت مدرعاته التي وقعت خلال دقائق في كمين قاتل في سهل الخيام.

النقطة الثانية تبعد عن الاولى نحو 20 كلم باتجاه الغرب، أي قبالة مستعمرة يفتاح الماهولة بالسكان على الحدود الجنوبية لبلدة ميس الجبل، وحيث سبق للعدو أن أنجز خلال العام الماضي مجموعة من الإجراءات الخاصة، منها تدخُّل في طبيعة الأرض هناك من أجل «تعقيد مهمة المتسللين» على ما قاله العدو سابقاً، وحيث يوجد موقع إسرائيلي لصيق وينشر نقاط مراقبة ورصد إلكترونية وحرارية متطورة للغاية الى جانب كمين لدبابة ميركافا.

وعلى بعد 13,5 كلم الى الغرب أيضاً، باتجاه بلدة عيترون اللبنانية، حيث المناطق الحرجية وبعض المنخفضات، تم ايضاً قطع السياج قبالة مستوطنة «يرؤون» (المقامة على أنقاض بلدة صلحا) التي تبعد بضعة كيلومترات عن الحدود مع لبنان، وتجاورها غرباً مستعمرة برعام، وكلها تقع ضمن قطاع أفيفيم، حيث مقر قوات الاحتلال وحيث نفذت المقاومة أواخر الصيف الماضي عملية قنص مركبة للعدو بصاروخ موجّه. وميزة هذه النقطة أنها حرجية بخلاف النقطتين الاولى والثانية حيث المكان مفتوح بلا ستائر طبيعية يحتمي بها المقاومون.

خلال دقائق قليلة، كانت المجموعات قد عطّلت الكابلات التي توصل نقاط الخرق بمراكز المراقبة في مواقع قوات الاحتلال، قبل أن تحدث خرقاً عبر قطع السياج بأدوات مناسبة، ثم تركت خلفها كمية من الأكياس التي تُستخدَم لجمع النفايات، وبعض الأغراض التي جعلت العدو يستهلك أكثر من 24 ساعة في معالجة الخرق، من فحص الأمكنة والأغراض الموجودة الى إعادة إغلاق السياج. كان علم العدو سريعاً وأكثر سهولة في نقطتي المطلة وعيترون، لكنه أخذ وقتاً أطول في ميس الجبل، لسبب رئيسي، وهو أن حجم الخرق قبالة ميس الجبل كان كبيراً، وتجاوز ستة أمتار، ما يسمح بعبور آليات الى العمق الفلسطيني المحتل لا تسلل مجموعة مقاتلين حصراً. وفي هذه المنطقة، تمهّل العدو في إجراءاته بعد ساعات قليلة من اكتشاف الخرق، بعدما لاحظ وجود أجسام مشبوهة، ما تطلّب منه استنفاراً أكبر، واستدعاءً لقوات إضافية من سلاح الهندسة مع روبوتات تولّت معالجة الأغراض قبل الشروع في عملية إصلاح السياج.

عمل العدو في تلك الليلة على عدة جبهات:

الأولى، وحيث كانت الأولوية هي التثبت من عدم تسلل مقاتلين الى العمق. عمليات المسح الأمني والعسكري جرت بسرعة في مستوطنتي المطلة وبفتاح، الى جانب الأحراج والمساحات غير المسكونة في محيط برؤون. وتم تفعيل أجهزة الرقابة على أنواعها، خصوصاً كاميرات المراقبة، وجُنِّد قصّاصو الأثر لمسح الارض والتربة والأحراج قبل أن يتأكد العدو من عدم حصول خرق بشري. كان على الوحدات العسكرية والأمنية تأكيد انطباع أوّلي لدى جماعة الاستخبارات العسكرية لدى العدو، هو أن ما حصل ليس خطوة تستهدف القيام بعمل عسكري مباشر. واضطر جنود يتمركزون في مواقع قريبة الى إطلاق القنابل المضيئة من أجل مواجهة الإجراء القائم الثانية، وجرت بعد عدة ساعات، حين استقدم العدو مجموعات من القناصة لإطلاق النار على الأغراض التي تركها المقاومون في المكان، وهي عبارة عن أكياس نايلون وصناديق كرتون عثر العدو داخلها على أسلاك من دون معنى، إضافة الى آلة تنظيف معطلة.

وقد تواصلت قوات الاحتلال مع وحدة الارتباط في قوات الطوارئ الدولية لنقل طلبات الى الجيش اللبناني بالابتعاد عن المكان وضمان عدم اقتراب الاهالي ووسائل الإعلام من النقاط المعنية. ثم لجأ العدو الى استقدام روبوتات للكشف المباشر على الاجسام المشبوهة.

الثالثة، نشر دبابات في مواقع قتالية في مواجهة القرى الحدودية اللبنانية، وسط استنفار لكامل حاميات المواقع على طول الحدود، وخروج عدد من الطائرات المسيّرة الى سماء المنطقة، وتولّي مجموعات الهندسة في جيش الاحتلال إعادة إصلاح السياج في الثغر الثالث.

لكن المشكلة لدى قوات الاحتلال في تلك المنطقة أنها معنية بإجراءات استثنائية لطمأنة المستوطنين، الذين اقنعتهم قيادة العدو بأن الأمور تحت السيطرة، خصوصاً بعد حفلة العلاقات العامة التي رافقت عملية «درع الشمال» لتهديم الأنفاق التي قال العدو إن المقاومة حفرتها على طول الحدود. وكان على قيادة العدو إعداد اجوبة سريعة على أسئلة مكثفة لمجالس المستوطنات والقيادات المحلية عن فعالية الإجراءات التقنية المكثفة التي تتخذها على طول الحدود، وعن مدى فعالية رفع الجدران الاسمنتية وإقامة مستويين من السياج الإلكتروني ونشر أجهزة استشعار واسعة، إضافة الى نقاط المراقبة المباشرة للجنود في مقاطع واسعة من الحدود مع لبنان. وهي إجراءات عمد العدو إلى تسويقها لدى المستوطنين في المنطقة ولدى الجمهور في «إسرائيل» على أنها عمليات ردعية تعطل قدرة المقاومة في لبنان على القيام بأعمال عسكرية في المنطقة الحدودية.

«عملية السياج»: دفعة من رصيد المفاجآت!

محمد بدير

تعرّضت سيارة دفع رباعي لبنانية في جديدة يابوس عند الحدود اللبنانية - السورية ظهر الأربعاء الماضي لصاروخ موجّه من الجو أصابها بدقة قدّرها. سبقه صاروخ استهدف محيط السيارة كفعل إشعار لركابها بضرورة إخلائها. انتهى الحدث - رسمياً - بإدانة الخارجية اللبنانية «للاعتداء الذي يأتي كجزء من سياسة إسرائيل العدوانية الدائمة تجاه لبنان» وبتقديم شكوى إلى مجلس الأمن، لكنه ميدانياً كان قد بدأ للتوّ.

مساء الجمعة استنفر الجيش الإسرائيلي بطريقة استثنائية على مقاطع من الحدود اللبنانية وأرفق استنفاره بإطلاق قنابل مضيئة اكتشف تحت ضيائها تمزيق السياج الحدودي في ثلاثة مواضع مختلفة، وأن بعض الفتحات التي خلّفها هذا التمزيق كانت كافية لعبور آليات. لم تتبنّ أية جهة المسؤولية عن أيّ من الحادثتين، وإن كانت المواكبة الإعلامية الإسرائيلية لهما كافية وحدها للدلالة القطعية على أن الأمر يتعلق بفعل إسرائيلي وردّ فعل من قبل حزب الله.

لماذا لم تُعلن إسرائيل مسؤوليتها؟ لأنها - رسمياً - تنتهج مبدأ «هامش الإنكار»، وهو من العناصر المكوّنة لـ«المعركة بين الحروب». يقضي المبدأ المذكور باعتماد الغموض إزاء العمليات التي تُنفَّذ في إطار هذه المعركة حتى يتيح للجهة المستهدفة مساحة سياسية لتجاهل الاعتداء بوصفه مجهول الفاعل، فلا تقع في حرج اعتباري - أمام ناسها - قد يضطرها إلى الردّ. دأبت إسرائيل على الالتزام بهذا المبدأ على امتداد سنوات ممارستها للمعركة بين الحروب، ولم تحد عنه سوى في مرات محدودة، كانت غالباً مرتبطة بأستثمار انتخابي لم يقوّ بنيامين نتنياهو على مقاومة إغرائه. أما حزب الله، فيمكن الافتراض أنه يجاري إسرائيل في مبدئها، طالما أن الاعتداء لم يجر تبنّيه من قبلها.

نحن إذاً أمام جولة تكتيكية، أو حتى «ميني تكتيكية» بين إسرائيل والمقاومة، يحتشد فيها - برغم محدوديتها - قدر هائل من الدلالات، التي لا بدّ أنها استُحضرت عند الجهات الفاعلة في الحدث، ولا باس، تالياً، من الإضاءة على بعضها.

على الصعيد الظرفي، يبرز حرص مشدّد لدى كلا الطرفين على التأكيد بأن قيود المعركة العامة ضد فيروس «كورونا» وتدابيرها لا تسري على قواعد الاشتباك القائمة بينهما. تقول إسرائيل، من خلال اعتدائها، إن برامجها المتعلقة بمنع المقاومة من المضي قدماً في تطوير قدراتها النوعية لم ولن تتأثر بالجائحة العالمية، فيردّ الحزب بأن التزامه العلني بالردّ على أيّ تعرض لكوادره - حتى خارج الأراضي اللبنانية- سار وفعّال، حتى في ظل الجائحة إياها. والأهم، على الصعيد الردعي، أن الحزب كرّس هنا، للمرة الثانية بعد عملية «أفيفيم» أواخر الصيف الماضي، قاعدة اشتباك جديدة، كان أعلنها أمينه العام، السيد حسن نصر الله، في أيلول الماضي حول سقوط الخطوط الحمر والتأسيس «لمرحلة جديدة من الوضع عند الحدود لحماية لبنان». القصد: إن مساحة الفعل ورد الفعل لحماية لبنان ومواطنيه - وخصوصاً المقاومين منهم - لا يحددها العدو بامتيازاته العملياتية، وتالياً هي تشمل حكماً خط الجبهة (غير) الباردة عند الحدود جنوباً.

الفاصل الزمني بين الاعتداء والردّ: المنفّذون انتظروا الأوامر... حصراً

على أن الحزب مارس هنا القدر المعهود من التناسبية مع الاعتداء الإسرائيلي: وجّه العدو رسالة قدرة على قتل من كان في السيارة لو أراد (منفذاً إجراء «النقر جانباً» بصاروخ إنذاري)، فوجّه الحزب رسالة قدرة على دخول أيّ من المستوطنات التي شُقّ السياج أمامها والرد بالمثل. مع فارق نوعي: حرص إسرائيل على عدم إسالة دماء ركاب السيارة كان مستنداً إلى حالة من «انكواء الوعي» لديها، رشحتها سوابق متراكمة من احتكاكها بالمقاومة.

عملياتياً، قدّمت إسرائيل عرضاً مكروراً من دقتها الاستخبارية والتنفيذية المشهود لها فيهما، فعمدت المقاومة إلى تقديم عرض مشوق على أكثر من صعيد، لعل أهمها يكمن في أمرين:

الأول، الفاصل الزمني شبه الصفري بالمعنى العملياتي (أخذاً في الاعتبار الوقت الافتراضي المطلوب لدراسة الحدث ومسار صناعة القرار القيادي) بين الاعتداء وردّ الفعل، ما يشي بأن الجهة المنفّذة كانت تتوفر على خيارات عملياتية جاهزة وتنتظر حصراً أوامر الجهات القيادية العليا لتباشر الإجراء. هذا الاستنتاج، لو صحّ، فإنه يعني أننا سنكون مستقبلاً أمام نمط جديد من ردود فعل المقاومة لجهة الالتصاق الزمني المباشر بأفعال العدو، بما يفرضه ذلك من أثر ردعي وإجرائي في حسابات العدو.

الثاني، يرتبط بالكفاءة التنفيذية التي انطوت عليها «عملية» تمزيق السياج وعبوره «المجازي». نظافة العملية «أحرجت الأنظمة الدفاعية لقيادة المنطقة الشمالية» في جيش الاحتلال، على حدّ تعبير أحد محلّليه الأمنيين، ما قد يستدعي «إعادة النظر في المفهوم الدفاعي على الحدود بعمق». ليست الحكاية أن مجموعات نجحت في تنفيذ المهمة الموكلة إليها والعودة بسلام من دون أن تكتشفها ما يُفترض أنها المنظومة الحدودية الأذكى في العالم، بل إن بعض الأماكن التي اختيرت لتكون موقع الحدث، على ما يقول عارفون، كانت تقع في وسط حقول الرؤية المباشرة لعدد من المراصد المنصوبة في الجهة الأخرى من الحدود. إمعان في التحدي و/ أو الاستخفاف؟ ربما.

في سياق أبعد مدى، تسجل «عملية السياج» نقطة نظام حتمية في دعوى الإنجاز الإستراتيجي التي روّجت لها إسرائيل قبل عام ونصف عام، مع إطلاقها عملية «درع الشمال» وزعمها القضاء على شبكة الأنفاق التي أعدّها حزب الله للعبور إلى الجليل في يوم الأمر.

يمكن القول إن «عملية السياج»، عملياً، صفّرت إلى حدّ كبير ذاك الإنجاز. هي أسقطت عن الشمال درعه، وكرّست انكشافه الواقعي أمام إرادة المقاومة ومفاجآتها، وأعادت إلى الأذهان مرة أخرى أن الأصل في مواجهة العدو، في ظل امتيازاته التقنية المتفوّقة هو مزيج إبداعي من «حرب الأدمغة» و«حرب الإرادات».

أسئلة إسرائيلية: هل يريد حزب الله تغيير المعادلة؟

لم تُخفِ إسرائيل قلقها من عملية «فتح الثغرات» في السياج الحدودي مع فلسطين المحتلة، وبحثت عن الرسالة الكامنة فيها: هل تهدف إلى ردع إسرائيل عن خرق قواعد الاشتباك في الساحتين السورية واللبنانية، أم أنها تشير إلى تغيير المعادلة من جانب حزب الله: القواعد التي يسري على الساحة اللبنانية تنطبق على الساحة السورية؟

احتلت هذه الأسئلة صدارة الاهتمام على طاولة التقدير والقرار في تل أبيب، وإن لم تتمظهر مباشرة على لسان المسؤولين. لكن ما سكتت عنه تل أبيب الرسمية، تكفل الإعلام العبري والمصادر بتظهيره.

مصادر عسكرية إسرائيلية (صحيفة معاريف) سعت إلى طمأنة المستوطنين بأن حزب الله لم يخطط للتسلل إلى الأراضي الإسرائيلية، بل أراد إمرار رسالة تحذير، «رغم أن الجيش الإسرائيلي ينظر بخطورة إلى الوصول إلى السياج وتخريبه في أكثر من مكان». صحيفة «يديعوت أحرونوت» أعادت الإسرائيليين إلى عام 2006، لتبحث في محاذير الأعمال الابتدائية والردود المتبادلة، في ظل حاكمية الردع المتبادل: «من يردع من؟ إسرائيل تردع حزب الله أم الحزب يردع إسرائيل؟ هذا السؤال الذي يخيم في الأجواء منذ حرب لبنان الثانية، ازداد حدة في الأيام الأخيرة، إذ إن كل طرف على اقتناع بأنه هو الرادع، لكن على الأرض، يتصرف بحذر مبالغ فيه كي يتجنّب أي خطوة من شأنها دفع الطرف الثاني إلى ردّ يؤدي إلى حريق». وبحسب الصحيفة، أراد «حزب الله نقل رسالة بأنه لن يسكت عن مهاجمة الآلية (على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية) وتعريض حياة عناصره للخطر، فقرر الإضرار بالسياج من دون أن يجتازه».

قناة «كان» أشارت إلى أن «الطرفين أخرجا بطاقة صفراء: إسرائيل لتقول إننا نعلم ماذا تفعلون على الحدود السورية اللبنانية، وحزب الله قال إننا نعرف كيف نهاجمكم». أما صحيفة «هآرتس» فكشفت مساراً كانت تُعدّ له إسرائيل ضد حزب الله، على خلفية تطورات في الفترة الأخيرة. ونقلت عن مصادر عسكرية أن «الجيش الإسرائيلي يرى فرصة متاحة للعمل أكثر، من جراء اغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني على أيدي الاميركيين، الأمر الذي أدى إلى تشويش القدرة الايرانية على خطوات طموحة في الشمال، في حين أن فيروس كورونا زاد التشويش على الطموح الإيراني وحزب الله، ومن هنا ينبع القرار بمواصلة الدوس على دواسة البنزين، كجزء من المعركة بين الحروب». واضافت: «قرر حزب الله هذه المرة الرد لإمرار رسالة: عندما تستهدف إسرائيل سيارة للحزب قريباً من الأراضي اللبنانية، فهي خطوة لن يسكت عنها. ولإسرائيل وحزب الله تاريخ طويل من تبادل الرسائل».

معلّق الشؤون العسكرية في القناة الـ13، ألون بن دافيد، أشار إلى جانب آخر من الأسئلة التي تقلق الجيش الاسرائيلي، وترتبط بالخشية من إمكان تغيير قواعد الاشتباك، ليس من قبل إسرائيل هذه المرة، بل من قبل حزب الله نفسه: «هي حادثة خطيرة جداً أن يصل حزب الله الى ثلاث نقاط على الحدود ويقص السياج. في الواقع يرسل حزب الله إشارة إلى إسرائيل مفادها أنه مقابل كل عملية على الأراضي السورية سيبادر إلى الرد. الرسالة قاسية جداً من ناحية إسرائيل، وهو ما سينعكس (سلباً) على جهود الجيش الإسرائيلي في مواجهة حزب الله في سوريا ولبنان».

(الأخبار)

تقرير

الحريري جنبلاط جعجع: لا جبهة معارضة ولا من يَحزَنون

وليد جُنبلاط في واد.
وسعد الحريري في واد وسمير جعجع في واد آخر. لا بوصلة تجمعهم. وإن كان الهدف واحداً فالمسار مُختلِف والاعتبارات مُختلفة. المُحصلة: زمن 14 آذار ولّى... لا جبهة مُعارضة ولا من يَحزَنون

ميسم رزق

في أيلول 2018، جمع النائب نعمة طعمة في منزله وليد جنبلاط وسمير جعجع. كانت مُناسبة طرح فيها رئيس القوات اللبنانية على الطاولة فكرة إنشاء جبهة مُعارضة ضد عهد الرئيس ميشال عون. مضت أعوام كثيرة على تحالف ثورة «الأرز» لم يتنبّه جعجع خلالها إلى أن جنبلاط ما عاد مُغامراً ولا مُبادراً، قبل أن يحسمها «البيك» بأنه «لا يُريد الدخول في سياسة المحاور». منذ أيام لا تتوقّف التحليلات عن جبهة مُعارضة سينضمّ إليها رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، إذ تزامنت عودته من باريس مع تصريحات هجومية للقوات والاشتراكي تنال من العهد وحكومة الرئيس حسان دياب، ومع حركة تقوم بها السفيرة الأميركية الجديدة دوروثي شيا على القيادات «الصديقة» لبلادها في بيروت.

ليس جنبلاط في وارد الخروج عن الشكة التي رسمها لنفسه منذ 2008

حينَ يُنظَر إلى هذا التزامُن من زاوية التكهّنات، يصير الحديث عن مشروع كهذا «بيلّاش». لكن كلا الأمرين لا يلغيان واقع أن لا زمان يسمح لأن اللحظة السياسية التي وُلدت في 2005 انطوت، ولا مكان يجمع، فهذا فندُق «البريستول» حيث أسرار وخفايا ما عُرف يوماً بـ«فريق 14 آذار» وَدّع ماضيه منذ أيام...

كُل المؤشرات تُفيد بأن البلاد مُقبلة على اضطرابات سياسية وشعبية شرسة. وحتى ذلك الحين، يتناوب الثلاثي جنبلاط - الحريري - جعجع على المعارضة وفق مشتركات أساسية، أبرزها تصفية حساب مع العهد والحكومة، والحفاظ على وداعتهم داخل النظام السياسي والمالي، ولا سيما أن المسار الذي تتبعه الحكومة بالتناغم مع سياسة رئيس الجمهورية، يجعلهم يشعرون بالخطر، على صعيد الإجراءات التي يلوّح بها فريق رئاسة الحكومة، كما لجهة التعيينات المالية حيث الطاقم القديم يشكّل العمود الفقري للسطوة الأميركية على الساحة الداخلية. كذلك يرى الثلاثي نفسه معنياً بالدفاع عن كبار المودعين (بعضهم من هؤلاء «الكبار»)، وعن رياض سلامة الذي لطالما مدّ مصرف الحريري بالدعم، على شكل هندسات مالية أو غيرها. يُضاف إلى ما سبق أن التعيينات المالية، وخاصة في مصرف لبنان، تمثل أهمية قصوى للحريري وجنبلاط، لأسباب لها صلة بالمحاصصة، كما لأراحة سلامة، فضلاً عن «الامتثال» للأمر الأميركي بإعادة تعيين محمد البعاصيري في منصبه السابق، نائباً ثالثاً لحاكم مصرف لبنان. ولدى جنبلاط مطلب خاص يجعله يخوض حروباً كلامية يُلبسها لبوساً «عالمياً» أحياناً: الأخذ برأيه لتعيين قائد للشرطة القضائية. ما سبق يجعل الثلاثي يلتقي على المواقف نفسها، من دون أن يعني ذلك إحياء منطق 14 آذار، إذ تنعدم المقدرة على صوغ مثل هذا التحالف نتيجة اعتبارات عديدة:

أولاً، لدى الحريري وجنبلاط شعرة لا يُريدان قطعها مع حزب الله ورئيس مجلس النواب نبيه بري. الاثنان يعلمان بأن تحالُفاً من هذا النوع يستفزّ الثنائي ويجعلهما أكثر تشدداً، خصوصاً أن جعجع بالنسبة اليهما هو بمثابة «شبهة». لذا فإن الابتعاد عن الحريري وجنبلاط منفردين، وحدود لعبتهما انتقاد العهد والحكومة والتحريض عليهما، والإعداد لركوب موجة أي انتفاضة مُقبلة.

ثانياً، لا يزال الحريري يُراهِن على رابعاً، الاعتبار الأهم الذي يحول دون إنشاء هذه الجبهة، هو العلاقة السيئة بين الحريري وجعجع. فباعتراف مصادر الطرفين «الأمور تحتاج إلى الكثير من المعالجة». القوات تشعر بأنها المخدوعة، ولم تتخطَّ العلاقة العميقة التي جمعت الحريري بالوزير السابق جبران باسيل. أضف إلى ذلك أنّ الحريري لم يتعاف من الضربة التي وجّهتها القوات له بإخراجه من الحكومة، ثم رفضها تسميته لتأليف حكومة جديدة بعد استقالته، فضلاً عن جرح «الريتز» الذي لم يندمل بعد.

صيدا أعادت الحريري

دفعت عودة الحريري إلى الافتراض بأنها تتعلّق بتفعيل عمله السياسي، وإطلاق جبهة معارضة للحكومة. لكن هذه العودة ترتبط بشكل أساسي بما حصل في صيدا أخيراً، والحديث عن تواصل بين الرئيس الأسبق للحكومة فؤاد السنيورة ودياب ودعوته إلى صيدا، ومن ثم تدخل النائبة بهية الحريري الذي أدى إلى تجميد زيارة رئيس الحكومة ووزير الصحة حسن حمد إلى صيدا. ليس تفصيلاً بالنسبة إلى الحريري خسارة أحد أعضاء نادي رؤساء الحكومات السابقين الذين يستنجد بهم كلما دعت الحاجة، فضلاً عن البلبلة التي أصابت جمهوره، في ظل أزمة كورونا والشح المالي. وقد وصلت إلى مسامع الحريري في باريس (قبل عودته) أن الناس في المرحلة المُقبلة ستركض إلى الشارع منتفضة ضد سياسة التجويع، وأن خطاب العصب الطائفي لم يعُد ينفع، لأن الناس لا تريد أن تقاتِل بل تريد أن تأكل. أما بالنسبة إلى الحركة التي تقوم بها السفيرة الأميركية، فلا ارتباط بينها وبين عودة الحريري، كما أنها لا تأتي في إطار لمّ الشمل أو توحيد البوصلة عند الفريق الأميركي السياسي في لبنان، خصوصاً أن الإدارة الأميركية تُدرك أن أحصنتها القديمة في لبنان لن تجتمع لجرّ عربة مواجهة حزب الله. حركة السفيرة لا تزال في إطار التعارف وجس النبض، في انتظار أمر عمليات لم يصدر بعد، على ما يقول قريبون من الثلاثي ومن السفارة في عوكر.

لدى الحريري وجنبلاط شعرة لا يُريدان قطعها مع حزب الله وبري (هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

مجلس النواب: انفصال عن الواقع

يتعقد مجلس النواب اليوم خارج أسوار ساحة النجمة. كورونا فرض الانتقال إلى مكان يسمح بتطبيق التباعد الجسدي. فوقع الاختيار على قصر الأونيسكو. لا شك أن استثنائية الوضع الراهن وخطورته تستدعي هكذا جلسة. لكن المفاجأة أن جدول الأعمال لا يتناسب مع التحديات التي تواجه اللبنانيين. يبدو أشبه بجدول أعمال ما قبل الانهيار

كثيرة هي العروض التي سبق أن استقبلها مسرح قصر الأونيسكو، لكنه لم يستقبل كـ«عرض» اليوم. فيروس كورونا حمل النواب من حصنهم المنيع في ساحة النجمة إلى القاعة التي تتسع لنحو ألف شخص. هناك سيتوزع نحو 100 نائب، محافظين على التباعد الجسدي، بعد بخضوعها للتعقيم الآلي عند المدخل. الأحاديث الجانبية لن تكون ممكنة، والكلام بالنظام سيكون صعباً تقنياً. لا يوجد ميكروفون أمام كل نائب كما في القاعة العامة، وسيتولى نحو 10 موظفين مهمة نقل الميكروفون إلى طالبي الكلام.

هذه المرة لن يخشى النواب ملاحقتهم من المتظاهرين. سيتفيأون ظل كورونا للمشاركة في الجلسة، غير خائفين من الاعتراضات الشعبية، التي انكفأت بسبب انتشار الفيروس والحجر المنزلي، رغم أن عدداً من المجموعات دعا إلى مسيرة سيارة في محيط انعقاد الجلسة.

التئام المجلس يؤكد انفصاله عن الواقع. فبعد مرور ما يزيد على ستة أشهر على تفجّر أزمة مالية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، يناقش اليوم جدول أعمال مؤلفا من 66 بنداً، أقل ما يقال فيه إنه لا يتلمّس حجم المأساة التي يعاني منها اللبنانيون ولا يقدم أي مقاربة جدية للخروج منها. وإذا كانت المصارف تدلّ الناس منذ ما قبل 17 تشرين الأول متحدية كل القوانين، من دون أن تجد في الحكومة من يوقفها عند حدها، فإن المجلس لم يكن أفضل. كالنعامة يتناول الملفات الراهنة. اقتراحات خجولة لتخفيض الفائدة أو لتأجيل سداد الرسوم والضرائب، ستناقش اليوم، لكن لا بنود تطال جوهر الأزمة أو مسبباتها أو نتائجها. فيما اقتراحات أخرى تتلمس طريق الإصلاح والمحاسبة، كذلك المقدم من النائب حسن فضل الله لرفع الحصانة عن الموظفين عند ارتكابهم جرماً ناشئاً عن الوظيفة، أو الاقتراح المقدم منه ومن النائب هاني قبيسي لرفع الحصانة عن الوزراء الحاليين والسابقين في ملاحقتهم بدعوى فساد أو هدر مال عام، أو الاقتراح المقدّم من النائب ميشال ضاهر لرفع السرية المصرفية عن كل الحسابات منذ العام 1991.

تلك اقتراحات قد تكون ضرورية وقد تكون تاخرت كثيراً، لكن مع ذلك فإن الجلسة ببنودها الـ66 تحيد عن مواجهة أسباب الانهيار أو مواجهة الجوع الذي يزحف بين الناس.

حتى اقتراح قانون العفو العام، الذي يفترض أنه ملحّ، وينهي معاناة آلاف العائلات، يقدم من دون دراسة، عبر اقتراحين، لا يتضمنان أي أسباب موجبة واقعية، كما لا يوضّحان النتائج المرجوة منهما. لو كان الهدف إنسانيا - حقوقيا، لكان بالإمكان مناقشته في اللجان، بشكل علمي، لكن الاقتراح الذي تقدّم به النائبان ياسين جابر وميشال موسى في تشرين الثاني الماضي، ولم يناقش بسبب تأجيل الجلسة حينها، ظل حبيس الأدراج قبل أن يليه اقتراح ثان من النائبة بهية الحريري، تقف خلفه السياسة قبل الحقوق.

قانون زراعة الحشيشة لغايات طبية سيتحول اليوم إلى حقيقة. وكذلك سيقر اتفاقية قرض مع البنك الدولي، بقيمة 120 مليون دولار، كانت مخصصة لدعم مراكز الرعاية الصحية الأولية، قبل اقتطاع 40 مليون دولار منها لدعم المستشفيات الحكومية. ومن خارج جدول الأعمال، يتوقع إقرار اعتماد بقيمة 450 مليار ليرة للمستشفيات (اعتمادات مدورة من 2019). ولم يعرف إذا كان سيطرح رئيس المجلس المشروع الذي أقرته الحكومة لاستدانة 1200 مليار ليرة لدعم الصناعة.

كل ذلك يبقى على هامش الأزمة. وحجة أن هذه مهمة الحكومة لا تعفي المجلس من مسؤوليته، إن لم يكن في المبادرة إلى إقرار قوانين تتصدى لها، فالقاعدة أن يقف المجلس في وجه مشاريع واقتراحات القوانين، تعود إلى ما قبل الزمن الحالي.

لكن مع ذلك، تناقش اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد، اليوم، سبعة اقتراحات تقدمت بها وزيرة العدل ماري كلود نجم، وإذا أقرّت، فإنها ستعرض على مجلس الوزراء في الجلسة المقبلة. لا توقعات كبيرة في استرداد الأموال المسروقة، فضلاً عن ان هذه الاقتراحات لا تمس أصل العلل في النظام اللبناني، كالسرية المصرفية، على سبيل المثال. أما هذه الاقتراحات فهي:

- التحقيق الضريبي الداخلي: يطال جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين أجروا مع الدولة اللبنانيّة أو المؤسسات العامّة أو البلديّات عقودًا أو التزامات بدءًا من أعلى العقود قيمةً و بدءًا بالسنوات الخمس الأخيرة رجوعًا الى تاريخ انتهاء الحرب الأهليّة.

- التحقيق الضريبي الخارجي: اتّخاذ الإجراءات التقنيّة اللازمة لتبادل المعلومات الضريبيّة بشكل تلقائي استنادًا الى اتفاقيّة «التعاون التقني في المجال الضريبي» (MAC) و اتفاقيّة «السلطات المختصّة» (MCAA).

مشاريع واقتراحات قوانين تعود إلى ما قبل الزمن الحالي

من المال العام ومحاسبة السارقين، وليس عرض مجموعة كبيرة من مشاريع واقتراحات القوانين، تعود إلى ما قبل الزمن الحالي.

- التحقيق المحاسبي (Forensic Audit): التدقيق في جميع العقود، من اي نوع كان (مناقصة، التزام، اتفاق بالتراضي... إلخ)، التي أجرتها الدولة توصّلاً الى تحديد مكامن الغش والهدر في المال العام.

- تطبيق المادّة 4 من قانون الإثراء غير المشروع: تنظيم لوائح بأسماء الوزراء والنواب والموظّفين، والتحقّق من تقديم التصاريح عن الذمّة الماليّة عند تولّي المهام العامّة وبعد الإنتهاء منها، وإحالة المخالفين الى الملاحقة من قبل القضاء المختص.

- تطبيق المادة 12 من قانون الإثراء غير المشروع: استقصاءات و تحريّات حول الشخصيّات التي شغلت أو تشغل مناصب وزاريّة ونيابيّة وقضائيّة ووظائف فئة أولى خلال السنوات الخمس الأخيرة (كمرحلة أولى) والتي ظهرت عليها مظاهر ثراء لا تتّفق مع مداخيلها الشرعيّة من دون المساس بأحكام قانون السريّة المصرفيّة.

- تطبيق المادة الخامسة من قانون السرية المصرفية: إدراج نصّ خاص في دفتر الشروط يرفع السريّة عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه المال العام وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان.

- الرقابة المؤخرة لديوان المحاسبة: حثّ ديوان المحاسبة على إعطاء الأولويّة لإنجاز هذه الرقابة بالنسبة للعقود والتلزيمات بدءًا من الأعلى قيمةً والتدرّج نزولاً إلى جميع العقود و التلزيمات. والتشدّد في إعطاء براءة الذمّة بعد مطابقة المستندات والفواتير مع القيود المصرفيّة.

(الأخبار)

في الواجهة

من «إيرفد» إلى خطة الإنقاذ: مشكلة أرقام

نقولا ناصيف

تُعزى رغبة رئيس الحكومة حسان دياب في التئام مجلس الوزراء، الخميس، الى سببين: انتظام الانعقاد الدوري له، واستعجال بت خطة الانقاذ المالي بعدما طُلب الى الوزراء في جلسة الخميس المنصرم (16 نيسان) مزيد من الملاحظات.

في الاجتماع الذي حضر جانباً منه، بين عدد من الوزراء والهيئات الاقتصادية الاربعاء (15 نيسان)، خرج دياب بانطباعات ايجابية رغم علامات استفهام اثاروها من حول بنود خطة لا تزال عملياً بلا أب، ويدور الحديث من حولها تارة على انها مسودة وطوراً مشروع جدي، مع انه اكد ان وزير المال غازي وزني هو الذي اعدها. اطرت الهيئات الاقتصادية الخطة، الا انها اقترحت ادماجها في خطة مؤتمر سيدر المنعقد عام 2017، كونه لا يزال يمثل مرجعية الثقة الغربية باصلاح بنيوي حقيقي للاقتصاد اللبناني. ورغم ان خطة الانقاذ تستوحي اقتراحات مؤتمر سيدر على نحو غير كاف، الا أن الهيئات الاقتصادية فضّلت ادراج تلك الاقتراحات في الخطة، بغية اجتذاب مزيد من الثقة اليها، والتعويل على استقطاب مساعدات الى لبنان.

الى ملاحظات الهيئات، اضاف المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني امام مجلس الوزراء، معلومات مستقاة من اتصالات مع منظمات ومؤسسات تمويل دولية اطلعت على خطة الحكومة، وسجلت حيالها ردود فعل متباينة يُعتد بها، كونها ارتكزت على ابداء الارتياح اليها: بين المنظمات مَن قال ان في الامكان تقديم المزيد من الاصلاحات، البعض الآخر قدّر ان الخطة ذهبت الى ابعد مما في وسع المجتمع اللبناني تحمّله من اجراءات. كذلك ابلغ بيفاني مجلس الوزراء ان دائني السندات الدولية عبّروا عن ارتياح مماثل بإزاء خطة، يفترض ان تكون في صلب التفاوض الذي سيجريه معهم الاستشاري «لازار» لاقناعهم بهيكلة التسديد. وهو ما اكده دياب امام الهيئات الاقتصادية، متحدثاً عن الحاجة الى الخطة والى استعجال انجازها لمباشرة هذا التفاوض.

يقارب دياب الخطة على انها نهائية ومستعجلة. وهو لاقى ما سمعه من الهيئات الاقتصادية بأن ليس ثمة وقت من الآن كي يُهدر. قيل له - وقال بدوره - ان كل يوم يمر هو خسارة فادحة. كان سابق من سفراء دول كبرى كلاماً مفاجئاً في تقييم تسارع الانهيار. قيل لهما ان ما حدث قبل ايام في طرابلس (اشتباك مواطنين مع البلدية وحراسها على المساعدات الغذائية) مرشح لأن يُعمّم على كل لبنان، وفي اسرع مما هو متوقع ما لم تستعجل الحكومة المعالجات. لم يتردد بعض هؤلاء السفراء في القول ان حادث طرابلس «عيّنة بشعة» لحجم المشكلة الاجتماعية و«يتعيّن ان تتوقعوا الاسوأ».

جرّاء ذلك يصر رئيس الحكومة على خطته، من غير ايصاد الابواب امام تعديلات عليها لا تمس ركائزها الست المرتبطة باعادة هيكلة مصرف لبنان، والمصارف، والديون، والاصلاح المالي، والخطة الاقتصادية للقطاعات المنتجة، وشبكة الامان الاجتماعي. بيد ان المشكلة الفعلية التي يواجهها تتخطاها، كي تتوقف عند الخيارات الصعبة: من اين يبدأ تصفير ديون الدولة؟

الاعتقاد السائد في الاوساط القريبة منه ان الدولة، المسؤولة الاولى عن هذا الحجم من الديون، هي التي يقتضي تحمّل العبء الاكبر. تليها المصارف والمساهمون الكبار فيها. ثم يأتي دور المودعين. هذا الترتيب عبّر عنه دياب امام الهيئات الاقتصادية بقوله، اربع مرات على التوالي، ان الحكومة ليست في صدد «قص» ودائع اللبنانيين، مع تأكيده ان الخطة

> **سفراء عواصم كبرى لعون ودياب: ما حدث في طرابلس عيّنة بشعة ستعمّ كل لبنان**

لا تأتي على الهيركات. غير انه لم يقدّم الاجابة الواضحة، العلنية على الاقل، حيال الطريقة المعتمدة لتصفير الديون والخسائر. الحتمي للخروج من المأزق النقدي، والضروري لاطلاق الاصلاح البنيوي. كذلك من غير الواضح اي خيار ستتخذه الحكومة بإزاء سعر صرف الليرة، وهو احد المصاعب التي تواجهها. في داخلها يدور الجدل بين قائلين بتثبيته رغم التداعيات المكلفة التي يتكبدها مصرف لبنان وقد اضحى في وضع دقيق مع تصاعد خسائره والتراجع الخطير في احتياطه، وبين اطلاق التسعير على غرابه تبعاً للسوق التي تتحكم فيه صعوداً وهبوطاً وتالياً سبل ادخال العملات الصعبة الى البلاد.

في اجتماع الهيئات الاقتصادية برئيس الحكومة، ارتأى بعض الحاضرين وصف خطة الانقاذ المالي بأنها اول خطة اصلاحية مالية متكاملة منذ اتفاق الطائف. قال ان الخطة تذكّره بمشروع المهندس المعماري الفرنسي ميشال ايكوشار عام 1966، الذي اقترح اعادة تنظيم بيروت والاوتوستراد الدائري من حولها يمتد الى كسروان شمالاً وعاليه شرقاً وخلدة جنوباً. مع ان مهمة ايكوشار حينذاك ارتبطت حصراً بمخطط تنظيم مدني واستملاكات، وتوفير اوسع بقعة خضراء في العاصمة، الا ان السابقة الفعلية للاصلاح، في بعده الاجتماعي على الاقل، كان مع بعثة «ايرفد» برئاسة الاب لوي جوزف لوبريه في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

بينما تركزت مهمة الاب لوبريه وبعثة «ايرفد» ما بين عامي 1959 و1964 على التنمية الاجتماعية في كل المناطق اللبنانية، واخصها الاطراف النائية، من ضمن برنامج اصلاح اداري - اجتماعي، لتعذّر الخوض في اصلاح سياسي معقد آنذاك، أصطدم بالمشكلة التي يواجهها لبنان اليوم، وهي افتقار الدولة الى الارقام والاحصاءات الجدية والفعلية. لم تكن متوافرة، فكمنت صعوبة المهمة في جمعها بغية تحديد مكامن الخلل في البنيتين الاجتماعية والاقتصادية، سعياً الى ايجاد الحلول لها. لم تكن البلاد مفلسة، ولا تواجه ازمة نقدية حادة، ولا انهياراً اقتصادياً.

لم يكن لبنان حينذاك بعيداً في بناء العميقة مما هو عليه الآن: متشّعب الولاء السياسي والانتماء العقائدي والانتساب الطائفي والمذهبي، مثقل بتشابك المصالح المحلية والدولية، وتسوده فروق اقتصادية واجتماعية جوهرية. التمييز الرئيسي عن تلك الحقبة، انه لم يكن بين يدي طبقة سياسية نهبته، وسرقت امواله العامة، واستولت على قطاعاته، وجرّته الى الافلاس، ولديها شركاء اساسيون مختصون ضالعون في لعبة السطو على المال العام وتسهيل الوصول اليه.

طلب شهاب من رئيس غرفته العسكرية النقيب احمد الحاج وضع خريطة بمرافق الخدمات في كل المناطق، تشمل المستشفيات والمستوصفات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء والهاتف. بعد عشرة ايام تسلّم خريطة اجتماعية تفصيلية رُفِعت الى الحائط في مكتبه، ففوجئ الرئيس. زُرعت دبابيس ذات رؤوس ملونة تشير الى مراكز انتشار كل من قطاعات الخدمات تلك في المحافظات. فإذا معظم الدبابيس تتجمع في بيروت وجبل لبنان، وتشكّل فيهما كرات ملونة. أثبت بافتقار الاطراف والبلدات النائية في الشمال والجنوب والبقاع اليها تماماً. رد الفعل الفوري لشهاب كان: «معقول؟ الآن فهمت السبب الذي دفع الدناشة الى حمل السلاح».

بانقضاء 56 عاماً، لم تعد الصعوبات تكمن في ارقام واحصاءات غير متوافرة، لاكتشاف المشكلة والتحقق من سبل معالجتها، والبناء على معطياتها في اي خطة اصلاحية او اقتصادية او مالية. ثمة ارقام موجودة، وارقام محجوبة، وارقام مختفية، وارقام متلاعب بها او مزورة، وارقام بقلم رصاص واخرى بحبر ازرق.

تقرير

الصيادلة يرفضون إنهاء معاناة المضمونين!

فشلت محاولة الضمان الاجتماعي حثّ الصيدليات على تسليم الأدوية للمرضى مقابل تحصيل ثمنها مباشرة من الصندوق. المبرر نفسه يتكرر: لا نثق بالضمان. لكن ذلك لا يستوي مع الدور الذي يُفترض أن يقوم به القطاع في تطوير المجتمع. الفلق على المستحقات حق. ولذلك يفترض على الأقل فتح نقاش في السبل المثلى لتبديد الفلق، بدلاً من التعامل بسلبية مع مساعي وزارة العمل وإدارة الصندوق. لكن مع ذلك، فإن خطوة أولى قد تفتح باب بناء الثقة. أول الغيث موافقة الصيادلة على الربط الإلكتروني مع الضمان.

إيلي الفرزلي

انتهت أزمة المضمونين، المصابين بأمراض السرطان والأمراض المستعصية، بأقل الأضرار. بعد أسابيع من التأخير في حصولهم على أدويتهم الدورية، نتيجة إقفال مكاتب الضمان، ورفض نقابتَي الصيادلة والمستوردين أي حل لا يضمن للصيدليات الحصول على ثمن الأدوية فوراً، اضطرت إدارة الضمان إلى فتح أبوابها مجدداً، مع تدابير خاصة تهدف إلى حماية المضمونين والموظفين من احتمال العدوى بكورونا.

حددت إدارة الصندوق مواعيد خاصة لفتح كل مركز، كما وضعت أرقاماً هاتفية مخصصة للحصول على موعد مسبق لتقديم المعاملات، بما يضمن تجنب الازدحام. تلك الخطوة لم تمر بسلاسة في الأيام الأولى. شكاوى كثيرة وردت عن عدم الرد على الاتصالات الواردة لتحديد المواعيد، أو على عدم وضوح أي من المراكز هي العاملة. بالنتيجة، سلكت الأمور مسلكاً يسمح، على علّاته، بحصول المرضى على أدويتهم اللازمة، بعد تأخر كثر

> وزارة العمل تحضّر دفتر شروط الربط الإلكتروني بين الضمان والصيدليات

عن تلقي العلاج نظراً إلى توقّف الضمان عن الدفع ورفض الصيادلة تغيير النموذج المتبع في قبض ثمن الأدوية.

«لا نثق بالضمان»

حُلّت أزمة حصول المضمونين على أدوية الأمراض المستعصية بالتي هي أحسن، في ظل إصرار نقيب الصيادلة غسان الأمين ونقيب المستوردين كريم جبارة على عدم التعاون للفهاك في حل الأزمة. بالنسبة إليهما، فإن عدم تمكّن المضمونين من الحصول على أدويتهم هو مسألة تخص الضمان وحده، وهو الذي كان يجب أن يحلها، من دون إقحام المتقاتِلَين في الأمر. في النهاية، هذا ما حصل. وزيرة العمل لميا يمّين وجّهت كتاباً إلى الضمان تطلب فيه الاستمرار بتأمين أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية. وإدارة الصندوق أعدّت الترتيبات اللازمة لذلك، بعدما أيقنت أن مسألة الربط مع الصيدليات هي مسألة مرفوضة بالمطلق.

لم ينار الأمين وجبارة. أعلنا السبب علناً: لا نثق بالضمان. الأمر نفسه يكرره عدد من أصحاب الصيدليات الذين اتصلت بهم «الأخبار»، سائلة عن ملاحظاتهم على إمكانية الاتفاق مع الضمان بما يسمح للمرضى بدفع النسبة المستحقة عليهم للصيدلية مباشرة، على أن تقوم الأخيرة بتحصيل أموالها من الضمان، سريعاً بحيلون السائل إلى تجربة المستشفيات، التي عانت لسنوات طويلة للحصول على مستحقاتها من الضمان. لا أهمية هنا لتغير الأوضاع، ولحقيقة أن الضمان صار يعطي المستشفيات سلفاً. كذلك لا أهمية لإعلان المدير العام للصندوق محمد كركي استعداده، في اللقاء الذي جمعه مع نقيب الصيادلة منذ أسابيع، للانفتاح على أي حل يطمئن الصيادلة.

في الأساس، وحتى لو دفع ثمن الأدوية نقداً، فإن أغلب الصيادلة لا يتحمسون لبيع هذه الأدوية، بعدما انخفض الربح عليها بشكل كبير، وصاروا يتقاضون ربحاً مقطوعاً. على سبيل المثال، كان يمكن لحصّة الصيدلي أن تصل إلى مليون ليرة إذا باع دواءً باهظ الثمن، لكنها انخفضت حالياً إلى نحو 100 ألف ليرة. وهذا المبلغ يعتبره الصيادلة بلا جدوى لأن هذه الأدوية ترفع رقم الأعمال كثيراً، ما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على الصيدلية.

تهرّب ضريبي أم ضغوط مالية؟

يقول أحد العاملين في الضمان إن ذلك يمكن أن يكون سبباً في عدم حماسة الصيدليات لإيجاد حل لمسألة حصول المضمونين، كما يمكن أن يُبحث مع وزارة المالية إمكانية حسم ثمن هذه الأدوية من رقم الأعمال لدى احتساب الضريبة. لكن نقابة مستخدمي الصندوق لها رأي آخر. هي تقول بصريح العبارة إن سبب رفض الصيدليات للربط الإلكتروني مع الضمان هو خوفها من انكشاف تهربها من الضريبة. الربط يسمح بتحديد حجم الأعمال بدقة، بينما البيع النقدي يسمح بتضليل الإدارة الضريبية. تقول النقابة في بيان صدر في الثاني من نيسان الحالي (تاريخ صدور المذكرة التي يحدد فيها كركي آلية استقبال معاملات المضمونين الذين يحتاجون إلى شراء أدوية السرطان والأمراض المستعصية)، إن عدم تعاون نقابة مستوردي الأدوية والصيادلة مع الضمان سببه «رغبتها في جني الأرباح الفورية وتعزيز التهرب الضريبي وخوفاً من انكشاف أرباحهما».

هل هذا يعني أن «حلم» تخلّص المضمونين من معاناة التكدس في أروقة الضمان ومكاتبه للحصول على ثمن الأدوية قد تبخّر؟

تشير المعلومات إلى أن وزيرة العمل، المقتنعة أيضاً بضرورة الخروج من الأزمة الحالية بإنجاز الربط بين الضمان والصيدليات، عقدت اجتماعاً مع نقيبي الصيادلة والمستوردين لمناقشة المسألة معهم. لم يتغير موقفهما من مسألة تغيير القواعد المعمول بها حالياً، بحجة أن الصيدليات، وخاصة الصغيرة منها، لا تحتمل البيع بالدين، وبالتالي لا يمكنها الانتظار لشهر أو أكثر ريثما تحصل على أموالها من الضمان. والحجة نفسها تسوقها شركات الأدوية. هي الأخرى لا يمكنها أن تنتظر لشهر ريثما تحصل الصيدليات على أموالها فتدفع لها. تلك الحجج تتغاضى فعلياً عن حقيقة أن بعض الصيدليات توافق على أن لا يدفع لها المضمون إلى حين أن يقبض من الضمان، والأمر نفسه يحصل مع الشركات التي تفتح خطاً ائتمانياً مع الصيدليات. لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن الصيدليات تشكو من تغير نمط العلاقة مع الشركات. فتلك التي كانت تنتظر شهرين لتحصل على أموالها خفّضت المدة إلى شهر، وتلك التي كانت تنتظر شهراً صارت تكتفي بأسبوعين، فيما أخرى تطالب بالدفع الفوري. أضف إلى أن معظمها يرفض قبض الشيكات، مفضلاً الدفع النقدي. اللافت أيضاً أن الصيدليات صارت تفتقر إلى العروض التي اعتادت الشركات تقديمها. وكل ذلك، بسبب نسبة الـ 15 في المئة التي ألزم مصرف لبنان الشركات على تأمينها بالدولار.

هذه ملاحظات على أهميتها، إلا أنها لا تبرر للطرفين، الشركات والصيدليات، رفض إحداث صدمة إيجابية في المجتمع اللبناني والمساهمة في تخفيف معاناة الناس. وهنا طبعاً ليس المقصود أن يغامروا بعدم الحصول على مستحقاتهم. المطلوب أن يوافقوا على المبدأ على الأقل. أما الاكتفاء بالرفض وإعلان عدم الثقة بالضمان، فذلك لا يتناسب مع الدور الذي يُفترض لهذا القطاع أن يقوم به، كما لا يتناسب مع الاتجاه العالمي المتعلق بالتعاملات الإلكترونية. الموافقة على المبدأ تفتح الباب على مناقشة الضمانات المالية، وخاصة في ظل دعم وزيرة العمل لعملية التطوير هذه، وحماسة المدير العام للضمان محمد كركي لها، والتي عبّر عنها أكثر من مرة، مبدياً استعداده للسير بأي اتفاق يطمئن الصيدليات.

الربط الإلكتروني

الخطوة الإيجابية التي سجلت في اجتماع وزيرة العمل مع نقيبي الصيادلة والمستوردين، كانت التوافق على الربط الإلكتروني بين الصيدليات والضمان، علماً بأن وزيرة العمل تؤكد أن العمل جارٍ حالياً على إعداد دفتر شروط تمهيداً لاختيار نظام الربط المناسب.

والربط هذا كان مطلباً دائماً للضمان. وإن كان لا يغيّر في الآلية المعتمدة حالياً، إلا أنه يساهم في تسريع إنجاز المعاملات. إذ يعمد الصيدلي بعد تسليم الدواء والاستمارة للمضمون إلى إدخال تفاصيلها إلى نظام الربط. وبذلك، عندما تقدم المعاملة إلى الضمان، يكتفي الموظف بمسح الكود الخاص بها، فتظهر أمامه الفاتورة التي سبق أن أدخلها الصيدلي، ما يوفر عليه إعادة إدخال المعلومات مجدداً ويسرع بالتالي في إنجاز المعاملة.

تلك قد تكون خطوة على طريق الألف ميل، على أمل أن تبني الثقة ما بين الضمان والصيادلة، وخاصة أن إدارة الضمان سبق أن أكدت استعدادها لدفع سلف للصيدليات، بعد أن يتم في المرحلة الأولى تقدير حجم المبيعات لكل صيدلية. لكن مرة جديدة، المشكلة تتعلق بعدم استعداد النقابة لأيّ تقدم في هذا المجال. أي أمر آخر سيفتح الباب أمام مناقشة كل الاحتمالات المطمئنة، ومنها على سبيل المثال البحث في استنساخ تجربة شركات التأمين. الأمر بسيط. بحسب البرنامج الذي تثبته هذه الشركات مع الصيدليات المتعاونة، يكفي أن تمرر بطاقة التأمين الخاصة بالمريض على آلة بطاقة الائتمان حتى يظهر ملف المريض على الشاشة. يدخل الصيدلي أسماء الأدوية المطلوبة، وينتهي الأمر. بعد ذلك، وتبعاً لنظام كل شركة يتم إرسال المبلغ إلى الحساب المصرفي للصيدلية. بعضها يرسله بعد يوم واحد فقط، وبعضها الآخر يحتاج إلى أكثر من أسبوع، علماً بأن الصيدلي يسلّم الأدوية للمريض بدون العلب، التي تسلّم كل فترة إلى شركة التأمين، التي تعود بدورها وتقدمها إلى الضمان، في حال كان المريض مضموناً.

تلك آلية سهلة، ولا تحتاج إلى ضمانات جدية. إذا كان مبرر الصيدليات لعدم التعامل مع الضمان هو عدم الثقة، يكفي اشتراط إجراءات شبيهة بتلك المتّبعة مع شركات التأمين.

موظفون في الضمان يُنهون الصيادلة بالتهرب الضريبي (هيثم الموسوي)

مقالة

فيدرالية المرجعيّات السياسية

هيام القصيفي

لم تكن نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة على أساس النسبية، سوى إحدى الإشارات الأولية الطفيفة عن منحى تغييري في قواعد اللعبة السياسية القائمة منذ سنوات طويلة على الوراثة السياسية والمرجعيات الحزبية والمناطقية. في 17 تشرين الأول الفائت، خطت هذه المحاولات خطوات جدية، رغم ملاحظات سلبية على أداء بعض مدّعي قيادة الحركة الشعبية، واستغلال فئات سياسية لها، فقدّمت نماذج تغييرية جعلت السلطة السياسية والأحزاب المشاركة فيها والخارجة عنها تهتزّ للمرة الأولى على وقع التظاهرات الشعبية في معظم المحافظات.

ما يحصل منذ أزمة انتشار فيروس كورونا، معطوفاً عليه انهيار الوضع الاقتصادي، لافت بالمعنى المعاكس. القضية لا تتعلق بمعارضة أو بموالاة، بل بانكشاف حجم الاستغلال الحزبي والسياسي والطائفي للحالة المرضية والاجتماعية، من أجل إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، واستعادة زمام المبادرة السياسية. ما يجري فعلياً على الأرض، هو أن القوى السياسية استفادت من الفرصة للتحكّم مجدداً برقاب الطبقة الشعبية التي خرجت عن الخط المرسوم لها قليلاً في الانتخابات النيابية، وكثيراً في تشرين الأول الفائت. يجري نقاش في عدد من الدول الأوروبية حول دور القوى السياسية المعارضة والموالاة في الالتفاف حول السلطة المركزية من خلال نقاش مفتوح للوصول إلى أفضل التدابير الممكنة للحفاظ على أرواح الناس والاقتصاد في آن معاً، فيما تلتقّ الشرائح الاجتماعية حول حكومتها وتدابيرها وحدها. في لبنان، وفي غياب السلطة المركزية والدولة، بثّت قضية كورونا بعد الأزمة النقدية، الروح في المرجعيات الحزبية والسياسية. ولأن هذه القوى متغلغلة في إدارات هذه الدولة، استفادت من الأزمة الحالية كي تستخدم هذه المقدّرات مع السلطة الإدارية لتقديم خدمات إلى قاعدتها الانتخابية، وتطويع من خرج عن إرادتها عبر المساعدات الاجتماعية وتأمين الأدوية والتعقيم والأقنعة وتخصيص أسرّة في مستشفيات خاصة. لعل أسوأ ما قدّمته هذه الأزمة هي أنها فرضت «لامركزية» من نوع آخر، أشبه بفيدرالية طائفية وسياسية واجتماعية، نتيجة العزل المناطقي أحياناً ونتيجة محاولة كلّ حزب أو مرجعية سياسية تسيير مناطق نفوذها على إيقاعها الخاص. قد تكون ظاهرة ما يقوم به رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط أكثر من معبّرة عن «الضبط العملاني» في منطقة الجبل الممتدّ من عاليه إلى الشوف، سواء عبر المساعدات أو «ضبط» الحالات المرضية أو العزل أو الاستمرار في عمليات التنبيه الدائمة في القرى والبلدات الجبلية. نموذج الإدارة المدنية هنا يصبح مغايراً للمعنى الذي كان عليه أيام الحرب، لكنه يعكس أيضاً في مكان حسّاس عودة الالتصاق بين القاعدة والزعامة، كحالة تتكرّر عند كل أزمة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية وصحية كما هي الحال اليوم. المثال نفسه يتكرّر في زغرتا وبشري. رغم اختلاف الحالتين، فإن ما جرى في زغرتا من التفاف عائلي وسياسي لكل شخصيات المدينة من دون استثناء، والمتحرّكة في كل اتجاه إغاثي، يعكس أيضاً حالة الاطمئنان، ووضع المرجعية التي تعيد - في لحظة يفترض أن تكون الدولة معنيّة بها - إدارتها لمستشفيات المنطقة والمساعدات الصحية والغذائية الشاملة لأكبر شريحة معوزة في المدينة والقضاء، فلا تبقى تحت رحمة انقطاع رواتبها وتأمين حاجاتها الأساسية. في بشري الأمر مختلف لناحية بعض التجاذبات السياسية مع انتشار الفيروس. لكن اللافت أيضاً أن يصبح التواصل مع قضية بشري كمدينة وكقضاء، من خلال مرجعية سياسية، تثبت حضورها. هذا الأمر لم يُترجم في مناطق أخرى، إذ لم تتمكن كسروان وجبيل والمتن من أن تعكس هذا النموذج المرجعي، بسبب التنافس الانتخابي بين الأحزاب، سواء عبر الموضوع الصحي أو الاقتصادي الاجتماعي. وهنا تحوّلت قدرة الأحزاب على استغلال موارد الدولة دلالة على نفوذها لاستعادة قدرتها التنافسية والتأثيرية على مجتمعها. هناك مرجعيات سياسية - حزبية حاولت استعمال مقدّرات كنسية ومساعدات لمجموعات ناشطة مدنياً، لتصبّ في صالحها. وثمّة أحزاب تتنافس في توزيع بذور زراعية بأسماء نواب تابعين لها، وتأمين أراضٍ وقفية أو بلدية لمنتفعين ومحازبين لاستغلالها، وحتى من خلال وعود بمساعدات عبر لوائح الدولة، أو مؤسسات خاصة. تحاول بعض الأحزاب، وقد يكون على رأسها التيار الوطني الحر، استعادة قدرتها التأثيرية من خلال أطر حزبية، ولكن أيضاً من خلال نفوذ سلطوي عبر مؤسسات الدولة التي لها حضور فيها. كما تجري أيضاً محاولة الإفادة من نافذين في لبنان والخارج، عبر شبكات تواصل لتأمين خدمات اجتماعية من غير كيس الحزب المحلي. لكن هذه المحاولات لم تقدر أن تصبح إطاراً مرجعياً كحالة مستقلة كما حصل في زغرتا وبشري، نتيجة حضور معنوي ومادي لغير الأحزاب، بعضها كنسي وبعضها مستقلّ، يؤمّن قاعدة خدماتية واسعة لا صلة للأحزاب بها. علماً بأن حجم المساعدات الاجتماعية بات يقارب حجم التقديمات خلال الحرب، بعدما بيّنت الإحصاءات تدهوراً اجتماعياً فاقعاً.

في المقابل لم تحتج الثنائية الشيعية إلى كثير من الجهد، لتكريس المرجعية الاستشفائية والمجتمعية، ولا سيما في ظل عاملين مؤثرين: موضوع المغتربين في أفريقيا والخسائر المالية التي لحقت بهم من جراء أداء المصارف، إضافة إلى العائدين من إيران في ظل انفلاش وباء كورونا. وهذا أمر لا يحتاج إلى توصيف إضافي له. أما لدى القوى السنّية فيختلف الأمر تماماً، لأن بعض الزعامات السنّية لم تستطع تعويض مرحلة ثلاثين عاماً من شبه الأحادية التي تفرّدت بها عائلة الحريري واللصيقون بها. ومع عدم انتشار المرض في المناطق ذات الأغلبية السنية، لم تستفد المرجعيات الأخرى من تكريس نفسها كزعامة بديلاً عن تيار المستقبل الذي انكشف غيابه التام سياسياً واجتماعياً، وسجّلت بعض المناطق ومنها شمالاً انقلاباً واضحاً عليه. وهو مع القوى السنّية الأخرى سيكون أمام استحقاق يضع على المحكّ قدرة هذه المرجعيات على استعادة نفوذها السياسي في الشمال والبقاع وبيروت، بعدما يستتبّ الوضع الصحي، فيتقدّم العامل الاقتصادي والمعيشي على غيره، من دون أن يجد كيس المال الخاص اللازم لتأمين حاجات قاعدته، ما يؤدي تلقائياً إلى الاستعانة بخدمات الدولة الرديفة والمؤثرين فيها من مخلّفات المرحلة الحريرية.

تقرير

كارتيل الأفران يفرض تسعيرة جديدة للتوزيع: حرب على الفقراء

راجانا حميّة

من باب الرغيف الأبيض، فتح أصحاب المخابز والأفران نار معركتهم في وجه الفقراء من المستهلكين الذين يستميتون لتحصيل الرغيف، والفقراء من «المؤجّرين» الذين يشكّل رغيف الخبز أساس قوت يومهم، من دون اعتبار للّقمة التي بالكاد يحصّلها الناس اليوم في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة.

وفي استكمالهم لمسلسل الابتزاز الذي بدأه قبل أشهر، اتخذ كارتيل الأفران القرار بتصعيد المواجهة والضغط على وزارة الاقتصاد والتجارة من باب التوزيع، عبر فرض تسعيرة جديدة على الموزعين، في محاولة لنقل الخلاف القائم بينهم وبين الاقتصاد إلى موزعي الخبز وأصحاب المحال التجارية ونقاط البيع، والضغط لرفع سعر ربطة الخبز. هكذا، فوجئ الموزّعون فجر أمس برفع سعر ربطة الخبز الأبيض التي (كانت) تزن 1000 غرام من 1100 ليرة إلى 1250 ليرة، علماً بأنه قبل القرار الارتجالي كانت حصة الموزع سعر ربطة الخبز 150 ليرة «يطير» منها نحو 8% كلفة البنزين وغيره من «الطوارئ». بعد القرار، «يفرض علينا أصحاب الأفران معادلة جديدة لا نستطيع نحن فرضها على أصحاب المحال التجارية الذين رفضوا التسلم بهذا السعر»، بحسب أحد الموزعين.

القرار وقع كالصاعقة على الموزعين الذين يعملون لحسابهم، ما دفعهم إلى الامتناع عن التسلّم والتسليم. أما من قام منهم بالتوزيع أمس، فقد تعرّضوا لرمي الحجارة من زملائهم «ممن يعملون في بعض الأفران الكبيرة»، على ما يقول رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبد الله. هكذا، نقل الكارتيل المعركة إلى «خارج الفرن»، مع أنه قبل ساعات كان قد وعد بالعودة إلى ما كانت عليه الأمور قبل الخميس الماضي، عندما قرّر هؤلاء الامتناع عن تسليم الخبز الأبيض هو 1500 ليرة والوزن الأدنى لها هو 1000 غرام. «وهي التسعيرة التي نضعها للمستهلك»، مشيرة إلى أن اجتماعاً سيعقد مع أصحاب الأفران عند العاشرة من صباح الأربعاء لمناقشة الأوضاع. في انتظار ذلك، بدأ عدد من الأفران في منطقة الجنوب يبيع ربطة الخبز في صالة العرض بـ1500 ليرة، فيما بدأ عدد من المحال التجارية يبيع الربطة بـ1750 ليرة.

بعيداً عن التسعيرة، لا يحترم أصحاب الأفران في الشمال طارق المير. الحل يكون بـ«إنصافنا في عملية فرق سعر الدولار» لأسعار المواد التي تستخدم في «العجنة». ويكون الإنصاف على قاعدة «توحيد سعر ربطة الخبز بالجملة والمفرق»، ما يعني رفع سعر الربطة إلى 1750 ليرة. والمبرر هنا أن «بقاء الربطة على السعر نفسه وتسليمها إلى الموزعين يعني أننا نخسر، خصوصاً أن ما نربحه قبل التسليم لا يتعدى الـ1%، وليس كما قالت الوزارة سيعود بـ22%».

الحلول لا تأتي بـ«الكسر»، على ما تقول نادين عون، المدير العام بالتكليف في مديرية الحبوب والشمندر السكري في الوزارة. وما هو ثابت في عرف الوزارة أن السعر الأقصى لربطة الخبز الأبيض هو 1500 ليرة والوزن الأدنى لها هو 1000 غرام. «وهي التسعيرة التي نضعها للمستهلك»، مشيرة إلى أن اجتماعاً سيعقد مع أصحاب الأفران عند العاشرة من صباح الأربعاء لمناقشة الأوضاع. في انتظار ذلك، بدأ عدد من الأفران في منطقة الجنوب يبيع ربطة الخبز في صالة العرض بـ1500 ليرة، فيما بدأ عدد من المحال التجارية يبيع الربطة بـ1750 ليرة.

الأفران وزن الربطة الذي وصل في معظم الأفران الكبيرة إلى ما بين 840 غراماً و920 غراماً كحدٍ أقصى، على ما يؤكد تقرير جمعية حماية المستهلك. رئيس الجمعية زهير برو أكد أن جولة لمفتشي الجمعية على الكثير من الأفران أظهرت أن «وزن الألف غرام سقط كلياً من الحسابات، وهذا الأمر لا تفسير له سوى أنهم يطمحون إلى ربح أكبر»، وهم يخالفون بذلك القانونَ في ما يخصّ التلاعب بالأوزان، إضافة إلى مخالفتهم لمادة الـ50 من قانون حماية المستهلك التي تفرض على هؤلاء «بيع كل شيء عندهم، وإلا فالامتناع يعاقب عليه القانون». مع ذلك، لا يبدو أن أصحاب الأفران معنيون بالقوانين. ما يريدونه هو مضاعفة الأرباح، وهم الذين يربحون أصلاً ما يفوق ربحهم بالخبز الأبيض، خصوصاً أنهم لا يبيعون في أفرانهم ومحالهم فقط الخبز الأبيض، فهناك الكعك والمناقيش والحلويات التي يتحكمون في سعرها كما يحلو لهم»، كما يقول عبد الله. كذلك فإن جشع هؤلاء دفعهم إلى «التجارة في كل شيء، حتى الخضروات والسكاكر»، على ما يقول رئيس بلدية الغبيري، معن الخليل. وقد وصل الجشع إلى حدود «فرض الأسعار كما يحلو لهم؛ فسعر أرخص كيلو كعك في أحد الأفران الكبيرة بلغ 7 آلاف ليرة»، ويسأل: «من قال إن عجنة الكعك هذه مثلاً ليست من الخبز المرتجع؟». وفي هذا الإطار، عمدت أمس البلدية إلى إخطار المخالفين الذين امتنعوا عن تسليم الخبز للموزعين بالأسعار السابقة، وصادرت شرطة البلدية الخبز لتوزيعه على المحال التجارية.

في «المعركة»، يحاول كارتيل الأفران تحميل الرغيف الأبيض التكاليف كافة، من سعر السكر والخميرة والمازوت والكهرباء ومعاشات العمال وإقامات العمال الأجانب، علماً بأن تفنيد الكلفة بنداً بنداً، يسقط هؤلاء بضربة واحدة. ويمكن هنا الاستعانة بمثال واحد؛ ففي الوقت الذي ضمن فيه هؤلاء ضمن دراستهم السابقة «تكاليف إجازات وإقامات المئات من العمال»، كانت المفاجأة أن «العام الماضي بلغ عدد إجازات العمال الأجانب ما مجموعه 225 إجازة، 72 تنجز لأول مرة و87 إجازات مجددة»، يقول شحاده المصري، نقيب عمال الأفران والمخابز. وأكثر من ذلك، يلفت شحاده إلى أن «غالبية العمال غير مبلغ عنهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا حتى مسجلين»!

تقرير

الخلاف يستعر بين وزيرة العدل ومجلس القضاء:

هل تطيح «التجزئة» التشكيلات القضائية؟

تجزئة التشكيلات القضائية قلبت العدلية رأساً على عقب. هل ستطيح المشروع بأكمله إذا ما قررت وزيرة الدفاع اختيار قضاة جدد للمحكمة العسكرية أم أنّ مجلس القضاء يُصرّ على الأسماء نفسها؟ وماذا تكون الرسالة إذا أبقت وزيرة الدفاع على الأسماء نفسها؟

رضوان مرتضى

رغم اعتبار وزيرة العدل ماري كلود نجم مشروع التشكيلات القضائية غير دستوري لتطويبه مراكز قضائية لطوائف محددة وأخذها على مجلس القضاء الأعلى عدم تطبيق معايير موحدة في النيابات العامة ودوائر التحقيق واتهامه بمخالفة قانون القضاء العسكري واعتماد محاصصة طائفية وسياسية، إلا أنها عادت ووقّعت مرسوم التشكيلات القضائية. وضعت الوزيرة توقيعها على المشروع بعدما جزّأته إلى مرسومين. الأوّل الذي حمل توقيعها، وهو الذي يخص المحاكم العادية للقضاة العدليين، وتم توقيعه أيضاً من وزير المال غازي وزني ورئيس الحكومة حسان دياب، ولا يزال ينتظر توقيع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. أمّا الثاني، فيتعلّق بقضاة المحكمة العسكرية، وأحالته نجم إلى وزيرة الدفاع ليُعاد إلى مجلس القضاء الأعلى للنظر فيه من جرّاء «مخالفته القانون»! الأمر الذي فتح نقاشاً واسعاً في هذا الصدد.

هذه التجزئة، بحسب عدد من القضاة، تهدد بإطاحة مشروع التشكيلات بأكمله. ورغم أن مجلس القضاء الأعلى قد أشار في الأسباب الموجبة الى أن التجزئة غير ممكنة، انقسم أهل القضاء بشأن ما سمّوه «بدعة التجزئة»، على اعتبار أنّ هذه الخطوة قد تُطيح المشروع بأكمله، إذ إن مجرد تغيير قضاة في المحكمة العسكرية لا توافق عليهم وزيرة الدفاع زينة عكر، سيعني حكماً استبدال قضاة جرى تعيينهم في التشكيلات الجديدة. على سبيل المثال، إذا اختارت عكر قاضياً بديلاً من القاضية سمرندا نصّار التي شكّلها مجلس القضاء إلى المحكمة العسكرية، فذلك يُحتّم حكماً استدعاء قاض من تشكيلات القضاة العدليين، أي تغيير التشكيلات، وبالتالي، مجدداً، اختيار مركز جديد لنصّار بديلاً من ذلك الذي عُيّنت فيه. وسينعكس ذلك سلباً على مشروع التشكيلات كاملاً، ما يهدد بإطاحته. هذا إذا لم يُصرّ مجلس القضاء الأعلى على الأسماء التي اختارها. أما في حال أبقت وزيرة الدفاع عكر على القضاة الذين اختارهم مجلس القضاء، فإنّ التشكيلات ستمُرّ، لكن مع رسالة إلى مجلس القضاء الأعلى مفادها وجوب احترام القانون.

وصف عدد من القضاة خطوة وزيرة العدل (تجزئة التشكيلات القضائية) بالسابقة التاريخية التي لم تشهدها العدلية. وتعليقاً على ما سمّاه «البدعة»، قال أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى لـ«الأخبار»: «ينص القانون على مراجعة وزير العمل في المحكمة التي تنظر في خلافات العمال وأرباب العمل (مجالس العمل التحكيمية)، فلماذا لا يكون هناك مرسوم ثالث أيضاً؟». وإذ اعتبر أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى ما جرى هرطقة قانونية، شرح قائلاً: ستسقط التشكيلات إذا قررت وزيرة الدفاع اختيار أسماء جديدة للمراكز القضائية في المحكمة العسكرية.

إلى اليوم، مرّ أكثر من شهر تقريباً على ردّ مجلس القضاء الأعلى بإجماع أعضائه مشروع التشكيلات للوزيرة، معلناً تمسّكه بالمشروع الذي أعدّه. فلماذا قررت وزيرة شطر المشروع إلى نصفين؟ أرادت نجم إيصال رسالة تفيد بأنّها غير راضية عن التشكيلات لكونها لم تراع المعايير المفترضة ولم تأخذ بملاحظاتها. وخيارها بالمضيّ بمرسومين هدفه تأكيد احترام القانون لجهة الالتزام بأن يُعيّن قضاة المحكمة العسكرية، بناءً على اقتراح وزير العدل ووزير الدفاع بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى. تقول الوزيرة نجم لـ«الأخبار»: «لقد خاب ظنّي في مشروع التشكيلات القضائية الذي أعدّه مجلس القضاء الأعلى، والذي لا يتناسب مع الظرف الذي أعقب انتفاضة 17 تشرين، لكنني اخترت توقيع التشكيلات كي لا أتسبّب في عرقلة عمل القضاء وكي لا يُحكى عن تدخل سياسي في وقت صدرت فيه التشكيلات بإجماع أعضاء المجلس». أما ما يتردد عن تأخير بتّ مشروع التشكيلات، فنفته الوزيرة نفياً قاطعاً، كاشفة أنها أخذت في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، ما شجّعها على توقيع التشكيلات، لتترك الكرة في ملعب وزيرة الدفاع.

وأشارت نجم إلى أنه جرى الاستناد إلى المادة 13 من قانون القضاء العسكري الصادر عام 1968، والتي تُفيد بأنّ كلاً من وزير العدل ووزير الدفاع يقترحان القضاة العدليين لدى المحكمة العسكرية، بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى. غير أن «أنصار مجلس القضاء الأعلى» استعانوا بالمادة الخامسة من قانون تنظيم القضاء العدلي الصادر عام 1983 (جرى تعديلها في العام 2001) التي تُنيط بمجلس القضاء الأعلى تشكيل كل القضاة العدليين. واعتبروا ان هذه المادة تلغي ما قبلها. غير أنّ وزيرة العدل تتحدث عن «اقتراح مقدم منذ ستة أشهر من مجلس القضاء الأعلى لطلب تعديل المادة 13 من قانون القضاء العسكري»، متسائلة : «إذا كانت المادة ملغاة فعلاً، فلماذا يطلب مجلس القضاء تعديلها؟».

وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أنّ وزيرة الدفاع زينة عكر طلبت رأياً من الهيئة الاستشارية العليا في وزارة العدل في هذا الخصوص، فجاءت الإجابة بأن الهيئة الاستشارية العليا ترى أنه لم يعد منذ تعديل نص المادة 5 من قانون القضاء العدلي، لوزير الدفاع أي دور يتعلق بمناقلات القضاة العدليين وإلحاقاتهم وانتداباتهم في المحاكم العسكرية. غير أن وزيرة العدل سألت عن سبب وجوب توقيع وزير العدل إن لم يكن له رأيٌ فيها.

وبالعودة إلى التفسير التقني، واستناداً إلى الفقرة «ب» من المادة الخامسة من قانون القضاء العدلي التي تلحظ حصول الاختلاف في وجهات النظر بين وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى. ورغم أنّ النص في شطره الأوّل يقول: «لا تصبح التشكيلات نافذة إلا بعد موافقة وزير العدل»، إلا أنّ استكمال النص يُرجّح الكفة لصالح مجلس القضاء الأعلى إذا كان أعضاؤه متّفقين، إذ تنصّ بقية الفقرة على أنّه

> **وزيرة العدل تسأل: إذا كانت المادة 13 ملغاة، فلماذا يطلب مجلس القضاء تعديلها؟**

عند حصول الاختلاف بين وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، تُعقد جلسة مشتركة بينهما للنظر في النقاط المختلف عليها. وإذا استمرّ الخلاف بين الطرفين، ينظر مجلس القضاء الأعلى مجدداً في الأمر لبتّه ويتّخذ قراره بأكثرية سبعة أعضاء حيث يكون قراره نهائياً وملزماً. وفي هذا السياق، يقول رئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق القاضي غالب غانم لـ«الأخبار»: «عبارة (قراره نهائياً وملزماً) واضحة بأنّ الكلمة النهائية لمجلس القضاء الأعلى»، مشيراً إلى أنّ ذلك يعني أنّ على وزيرة العدل التي تسلّمت المشروع للمرة الثانية بإجماع أعضاء مجلس القضاء أن تُوقّع المشروع وتُحيله. القاضي غانم الذي أنجز مشروعين للتشكيلات القضائية خلال تولّيه رئاسة مجلس القضاء الأعلى يقول إنّ «القضاء قال كلمته بإعادة مشروع التشكيلات للوزيرة بالإجماع بعد أخذ ملاحظاتها»، معتبراً أنّ أي عرقلة تتحملها السلطة السياسية لا القضائية. يستعيد غانم مشروعي التشكيلات القضائية عامي 2009 و 2010، فيسرد قائلاً: «أنجزنا التشكيلات عام 2009 وأحلناها إلى وزير العدل آنذاك إبراهيم نجار الذي أعادها مع مجموعة ملاحظات». ويُضيف، «أخذنا ببضع ملاحظات من لائحة ملاحظاته وأعدناها إليه لتصدر خلال 24 ساعة».

كذلك الأمر في تشكيلات عام 2010. يقول رئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق: «أنهينا التشكيلات وأحلناها إلى الوزير الذي وقّعها وأحالها في اليوم نفسه لتصدر خلال ساعات». قاض آخر يتحدث عن التشكيلات القضائية التي أُجريت في العام 2017 فيقول: «أنهى مجلس القضاء الأعلى مشروع التشكيلات نهار الثلاثاء. تسلّمها درّاج على اعتبارها مرسوماً جوّالاً، وقام بجولة على وزير الدفاع ووزير المالية ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، لتصدر مساء اليوم نفسه».

تجدر الإشارة إلى أن تأخير التشكيلات يتسبّب في تجميد المرفق القضائي، ولا سيما لدى القضاء الذين سُرّبت أسماؤهم والمراكز التي سيُنقلون إليها، إذ تكشف مصادر قضائية لـ«الأخبار» أنّ عدداً من القضاة الذين ينتظرون توقيع التشكيلات لتسلّم مراكزهم الجديدة، جمّدوا العمل في مراكزهم الحالية أو أبطأوه بدرجة كبيرة، مترقبين بين يوم وآخر توقيع مشروع التشكيلات. وتشير المصادر إلى أنّ ذلك ينعكس سلباً على حُسن سير العدالة، ويؤدي إلى تأخير بتّ ملفات إخلاء السبيل أو إصدار بعض الأحكام، لرمي هذه الكرة على من سيخلفهم.

الهيئة الاستشارية العليا لعكر: لا دور لوزير الدفاع في تعيين القضاة العدليين في «العسكرية» (هيثم الموسوي)

تقرير

الحريري تحرم مدينتها افتتاح المستشفى التركي: هل تربح صيدا المليارات السبعة؟

أماك خليك

لم يتوافق الصيداويون على فك «حزورة» سبب إلغاء رئيس الحكومة حسان دياب زيارته لبوابة الجنوب السبت الماضي، لافتتاح المستشفى التركي. لكنهم مهما اختلفوا، فإنهم يجتمعون على أن النائبة بهية الحريري أثبتت مجدداً أنها الأقوى في المدينة. كيف لها أن تقف متفرجة على مشهد يصنع على أرضها؟ دياب يفتتح المستشفى الذي تغلغله منذ عشر سنوات ويمنحه مبلغ سبعة مليارات و500 مليون ليرة كمساهمة تشغيلية أولية. أما مخرج المشهد وصاحب الدعوة، فهو خصمها الرئيس فؤاد السنيورة الذي تعمّدت تهميشه منذ إخراجه من نيابة صيدا ورئاسة كتلة المستقبل.

لم يكن ثابتاً أن مبادرة دياب هدفت إلى «الزكزكة» على آل الحريري في ملعبهم. فقد اشترط على السنيورة أن تقتصر زيارته الصيداوية على زيارة المستشفى (شيّد على أرض لبلدية صيدا) الواقع عند طرفها الشمالي، رافضاً تلبية دعوة غداء أراد الأخير إقامتها على شرفه. لكن السنيورة بادر متعمّداً إلى «الزكزكة». اتصل عبر وسيط بدياب «طالباً منه تخصيص مبلغ للمستشفى التركي من خطة تطوير المستشفيات لمواجهة كورونا، وعارضاً عليه المجيء إلى صيدا لافتتاحه». وفق مصادر مواكبة. استغل السنيورة تغيّب الحريري الميداني عن صيدا منذ استقالة النائب سعد الحريري من رئاسة الحكومة. روّج بين أوساطه أنه جمع تبرعات من متمولين لدعم «التركي»، في حين أن سيدة مجدليون «لم تصرف قرشاً واحداً على ناخبيها في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة». وهي بالفعل صمتت طويلاً قبل أن تظهر عقب إطلاق بلدية صيدا حملة توزيع مساعدات بقيمة مليار ليرة لبنانية على المحتاجين اللبنانيين والفلسطينيين. من مال البلدية وليس من مالها، تدخلت في اختيار المستفيدين وكيفية توزيع المساعدات. حتى إن مكتب تيار المستقبل اتصل ببعض المستفيدين، طالباً منهم الحضور لتسلّم قسائمهم. علماً بأن الآلية التي وضعتها البلدية تقضي بتوزيع المساعدات على المنازل.

سارت الزيارة كما كان مخططاً لها حتى ليل الجمعة، عندما أعلن رئيس البلدية محمد السعودي ثم مكتب دياب إلغاءها. فما الذي حصل؟ بيان السعودي تحدث عن «بعض التعقيدات التي طرأت وحدت بي التمنّي على دياب تأجيل زيارته لموقع المستشفى حتى موعد لاحق». أما بيان دياب فقد عزا الإلغاء إلى «خلافات في المدينة بشأن المدعوين». لم يشأ السعودي الإجابة عن استفسار «الأخبار» عن السبب، معرباً عن اتخاذه قراراً بعدم الحديث في الأمر. موقف وزير الصحة حمد حسن الذي كان سيرافق دياب، كان مشابهاً. الخلاصة أن النائبة بهية الحريري، ومن خلفها تيار المستقبل، حرما مدينة صيدا، مرة جديدة، من الاستفادة من مستشفى انتهى بناؤه وتجهيزه منذ نحو 8 سنوات.

بعد «حزورة» إلغاء زيارة دياب، تنشغل صيدا بالسؤال الأهم: «هل خسرنا المليارات السبعة؟». عضو اللجنة الوطنية للأمراض المعدية عبد الرحمن البزري أكد لـ«الأخبار» أن الفرصة «لا تزال سانحة لافتتاح المستشفى، رغم عثرة إلغاء الزيارة. ديباج متحمس للدعم». وديعة «التركي» لدى البزري الذي واكب انطلاقته عقب عدوان تموز 2006 عندما كان رئيساً لبلدية صيدا. حينها، رغبت الحكومة التركية في تقديم هبة لصيدا لإقامة مركز للأطراف الاصطناعية عبر الحكومة اللبنانية برئاسة السنيورة. وافقت البلدية على تقديم أرض بشرط استبدال وجهة الهبة البالغة 20 مليون دولار إلى مركز لطوارئ الحروق والحوادث. عام 2009، أشرفت تركيا مباشرة على تشييده حتى افتتاحه بعد عام وتجهيزه بعد عامين. فلماذا لم يفتتح؟ «عندما جهّز كان بحاجة إلى قرار من وزير الصحة بتحويل سلفة تشغيلية، وهو ما لم يحصل». ليس المال وحده ما عرقل الافتتاح. الخلاف طال مرجعية المستشفى، هل هي للبلدية أم لوزارة الصحة؟ البزري كرئيس بلدية لم يتنازل عنه للوزارة. «خشيتُ أن تفقد صيدا سيطرتها عليه. ولأن الملكية في القانون لصاحب الأرض، فالبلدية تملكه. ولأن الهبة من دولة إلى دولة، فملكية الهبة للوزارة»، قال. المخرج اقتضى أن تتألف البلدية والوزارة لجنة مشتركة للتنسيق في مصيره. وفق البزري، لم يلتقِ وزراء الصحة المتعاقبون للأمر، باستثناء جميل جبق الذي اقترح استئجار المستشفى من البلدية لـ20 إلى 30 عاماً مقابل تعيين حصة وازنة من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من صيدا. «لكن البلدية لم تدرس الاقتراح وراحت تفاوض جهات خاصة تركية ولبنانية لإدارته ثم جمّدت كل شيء بعد انتفاضة 17 تشرين». وعلمت «الأخبار» بأن الحريري ضغطت لإفشال مساعي جبق، بهدف إبقاء سيطرتها على المستشفى. وكانت قد فاوضت مستشفى الجامعة الأميركية لتوليه، لكنّ الأخير طلب من البلدية 12 مليون دولار كبدل مادي. بعد فشل جبق، هل تنجح مساعي حسن؟ لفت البزري إلى أنه اجتمع بالنائبين بهية الحريري وأسامة سعد باسم الوزارة، عارضاً أهمية الاستفادة من تجربة المستشفيات لمواجهة كورونا. «إلى حين تحويل الأموال وتجهيز المستشفى، إما يكون الفيروس قد انتهى أو يكون قد عمّ لبنان وباتت كل المستشفيات في المواجهة من ضمنها التركي، فلماذا نخسر المليارات؟». هكذا أقنع البزري نائبي المدينة «اللذين وافقا على الاقتراح رغم بيان الحريري الرافض». فلماذا حصل ذلك الإخراج السيّئ لزيارة دياب؟ «لا أعلم» مستغرباً.

> **لم يلتفت وزراء الصحة المتعاقبون للمستشفى باستثناء جبق الذي اقترح استئجاره من البلدية**

«المليارات لن تذهب إلى مكان آخر»، طمأنت أوساط وزير الصحة. «مشروع دعم المستشفى التركي أقرّ في الحكومة. لن يلغى الدعم أو يحوّل إلى مكان آخر إلا بقرار حكومي آخر». استطردت بالقول: «بالتأكيد سوف يفتتح مجدداً ولو بشكل آخر».

مقالة

تشريع اللاضرورة

محمد عبيد*

خلال الانتفاضة المطلبيّة المُحقّة في 17 تشرين الأول من العام الماضي، واجه بعض أركان السلطة المزمنة تداعيات هذه الانتفاضة بالإنكار، بل واعتبارها هَبّة مؤقتة سرعان ما تخمد نارها وتعود الأمور الى ما كانت عليه بما يكرس من جديد استدامة منطق هذه السلطة على الأفكار والمطالب الإصلاحية التي حملتها تلك الانتفاضة.

غير أن سقوط حكومة الرئيس سعد الحريري وتشتّت جمع مكوناتها التقليدية بالأخص، فرض على هذه المكونات إعادة النظر بآلياتها المعتمدة منذ أكثر من 27 عاماً دون الغوص في جوهر الحلول الإصلاحية التي لا بد من أن تبدأ بتصحيح المبادئ التنظيمية لعملية التشريع وإقرار القوانين وتصديقها، إضافة الى اختيار نوعياتها وترتيبها وفق أولويات تحاكي الإصلاح والتغيير المنشودين، وخصوصاً في ما يتعلق بالقوانين التي تتطرق الى جوهر المشاكل البنيوية في الإدارة والاقتصاد والقضاء والسياسات المالية والنقدية التي أوصلت لبنان واللبنانيين الى دَرك الانهيار.

لذلك حاولت هذه المكونات سرقة شعارات انتفاضة اللبنانيين تارة، وسلبها تحركها المطلبي في الساحات تارة أخرى، والانقضاض عليها طائفياً ومذهبياً، وأيضاً أمنياً في حالات ثالثة، حتى إنه يكاد لا يخلو أي موقف رنان أو بيان لكتلة نيابية تعود ملكيتها لأركان هذه السلطة من المطالب ذاتها التي نزل اللبنانيون الى الساحات أملاً بإقرارها على المستويين الحكومي والتشريعي.

في المرحلة تلك، حَمَّلت السلطة وبالأخص منها رئيس المجلس النيابي نبيه بري وحلفاؤه، المنتفضين مسؤولية التأخير عن إقرار مطالبهم وتصديقها، حتى ذهب بري نفسه الى القول إنه مستعد للقيام بثورة تشريعية في حال فتح المنتفضون الطرقات التي تحيط بالمجلس وسَهّلوا انتقال المشرعين إليه. طبعاً هي لا تعدو كونها مناورات كلامية لكسب الوقت انطلاقاً من الرهان على تعب اللبنانيين ويأسهم المتوارث من إمكانية إحداث تغيير جذري في بنية السلطة، بالإضافة الى اقتناع منظومة السلطة المزمنة بأن الوقائع الاجتماعية والمعيشية والمالية والنقدية ستفرض تبدلاً في أولويات اللبنانيين المنتفضين والمتفرجين لجهة البحث عن لقمة العيش والرضى بالواقع الأليم عوضاً عن الانتقال الى مجهول.

لذلك كله، وجدنا أن انكفاء المجلس النيابي عن القيام بالمهمات التشريعية الضرورية لاستعادة ثقة اللبنانيين بنظامهم السياسي سبق بزمنٍ طويل إجراءات الحَجر التي فرضتها الحكومة لتجنب تفشّي وباء «كورونا»، وبسبب ذلك أيضاً نرى اليوم تصعيداً سياسياً وإعلامياً من قبل قوى هذه المنظومة من داخل الحكومة وخارجها بهدف إسقاطها تحت ذريعة انقضاء فرصة السماح التي أُعطيت لها. غير أن الهدف الحقيقي الكامن يتمثل بسعي هذه المنظومة الحثيث الى العودة للالتئام ولمّ الشمل تحت سقْفَي السراي والبرلمان معاً تجنباً للآتي من تداعيات الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي على أطرافها، باعتبارها المسؤول الأول والأخير عن هذا الانهيار، وربما تكون العودة الى التشبث بالسلطة هو الملاذ الوحيد والأخير.

اليوم الثلاثاء 2020/4/12 من المفروض أن تجتمع الهيئة العامة لمجلس النواب لمناقشة جدول أعمال أقرّته هيئة مكتب المجلس خلال الأيام الماضية، ويكفي أن يطّلع اللبنانيّون وبالأخص المنتفضون منهم على هذا الجدول كي يجدوا أنهم هم ومطالبهم الإصلاحية ومآسيهم الاجتماعية والمعيشية، بل وحتى الإنسانية ليسوا ضمن بنوده.

لذا، فإن من الواضح أن مجرد التفكير بإطلاق ورشة إصلاح قانونية وحتى دستورية حقيقية وجذرية ليست على أجندة رئيس المجلس وهيئة مكتبه وبعض كتل المنظومة أيضاً، على الرغم من وجود كَمٍ كبير من اقتراحات ومشاريع القوانين في أدراج المجلس، ويبدوً أننا سنبقى أسرى التشريع «غب الطلب» أو «تشريع الضرورة» الذي تفرضه عادة المصلحة في استصدار قوانين تحقق مصالح ظرفية وتحاصصية أو سياسية خارجية عُليا!

هي جلسة من جلسات «تشريع اللاضرورة» على حساب الضروري والمُلِحّ، بل والذي يفرض عملاً يومياً حثيثاً لوزارة اللبنانيين وتلبية مطالبهم ولمواكبة الحكومة في طروحاتها «الإنقاذية»، والأهم لمحاولة إعادة الروح والدور الى مؤسسة المجلس النيابي بعدما خبا وهجها منذ أمد طويل.

* قيادي سابق في حركة أمل

تقرير

(علي حشيشو)

خطة الطوارئ الزراعية
الأمن الغذائي لسنة واحدة!

أنتجت وزارة الزراعة خطة طوارئ بهدف تأمين أمن غذائي لمدّة سنة، مع تكريس للسياسات الزراعية السائدة والعقلية التجارية، بموازنة لا تتجاوز 30 مليار ليرة لبنانية!

فراس الشوفي

لم تخرج «خطة الطوارئ الزراعية» التي اقترحتها وزارة الزراعة لمواجهة أزمة الغذاء المقبلة عن التفكير التقليدي حيال هذا القطاع، مع إضافات استدعتها تأثيرات جائحة «كورونا».

الخطّة التي وُزّعت على الوزراء في جلسة الحكومة الأسبوع الماضي، لوضع الملاحظات عليها قبل نقاشها وإقرارها هذا الأسبوع، هدفها «تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي المحلي لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في هذه الظروف الاستثنائية». وهي تنطلق من خطّتين: الأولى، وضعها الاتحاد الأوروبي للبنان عام 1999، وأخرى عملت عليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) عام 2000، عن الاختلاف الهائل في الظروف والأرقام بين اليوم وقبل 20 عاماً.

ومشكلة الخطط «المستوردة» أن ما يحركها عقليّة «الزراعة التجارية» و«الربح» التي أسهمت - مع الإهمال الرسمي وغياب خطط الزراعة المستدامة - في تفكيك القطاع الزراعي وحدوث اختلال هائل في ميزان الصادرات والواردات الغذائية والزراعية، فيما كلّ المؤشرات التي بدأت تتضّح عن عالم ما بعد كورونا، تؤكّد أن أزمة الغذاء ستكون أخطر التحديات أمام الدول «الاتكالية» في إنتاج غذائها، والتي يحجز لبنان مكانة متقدمة فيها. هذه التحوّلات لا تستلزم خطّة تقليدية، ولو أنّها تتضمن بنوداً لتخزين كميات كبيرة من الحبوب، بل تتطلّب استغلال الوقت القصير المتاح للشروع في تحقيق زراعة مستدامة لتحقيق سيادة غذائية، واتخاذ خطوات جذرية تحاكي تجربة الكوبيين في تحويل الحصار إلى فرصة زراعية.

المشكلة الأخرى في روحية الخطّة، هي مراعاتها المزاج الرسمي الذي يتعمّد وضع السيادة الغذائية في أسفل الأولويات، أو حتى خارجها تماماً، ولا يزال مستعداً لهدر الأموال في قطاعات غير منتجة. لذلك، جاءت مطالب الخطة خجولة، وموازنتها المرجوّة أكثر خجلاً، كما هي دائماً حال موازنات وزارة الزراعة (بين 1 و2 % من الموازنة العامة). وهذا يجعلها خطّة للنجاة لأقل من سنة بالاعتماد على استمرار استيراد اللوازم الزراعية من دون التفات إلى ضرورة التفكير في كيفية الاستغناء عن هذه المستوردات ومعها الأساليب الزراعية البالية المشبعة بالسموم، والتي تحتّم الاتكال على الخارج.

تتكوّن الخطة من 20 صفحة، وتنقسم إلى خمسة محاور: المحافظة على الكميات المنتجة من المساحات المزروعة وجودة الإنتاج الزراعي النباتي وزيادة المساحات الزراعية وزيادة الانتاجية، التسويق الزراعي وحماية المستهلك، التعليم الفني الزراعي الرسمي والإرشاد الزراعي، دعم صغار ومتوسطي مربي الإنتاج الحيواني في لبنان، دعم مياه الري الزراعي، وانتهاج سياسة إعلامية زراعية.

في البند الأول، تركّز الخطّة «على توفير المدخلات الزراعية الأساسية للمزارعين لاستمرار في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني». وهي مواد، بغالبيتها، مستوردة وتتحكّم فيها الشركات العالمية، كالبذور والأسمدة والمبيدات ومستلزمات البيوت المحمية ومعدات الري ومواد علفية وأدوية بيطرية ولقاحات وصيصان للفروج والدجاج البيّاض والمواشي الحية، وقفران نحل وبيوض وأعلاف اسماك وشباك صيد ومعداتها وغيرها، «من خلال فتح اعتمادات و/أو تغطية فرق سعر الدولار». وأرفق بالخطة جدولان بحدّدان المواد والمستلزمات المطلوبة وتقدير أسعارها، مجموع الأول 703 آلاف دولار والثاني 281 ألف دولار، بمجموع عام لا يصل إلى مليون دولار!

كما يندرج تحت هذا البند توزيع مساعدات عينية للمزارعين (لا سيما الصغار منهم) بقيمة 400 ألف ليرة للمزارع الواحد كدعم و/ أو تغطية فرق سعر الدولار لتأمين المدخلات الزراعية (بذور متنوعة للخضار والفاكهة، أسمدة متنوعة للخضار والفاكهة). وأبرز المشاكل في هذا البند هو تحديد المستفيدين، ومن هم صغار المزارعين، خصوصاً مع عودة كثيرين إلى الزراعة وعدم وجود إحصاءات دقيقة لدى الوزارة. كما يتضمن البند تقديم مساعدات عينية للجمعيات التعاونية و«تحفيزها لاستثمار كامل الحيازات القابلة للزراعة التي تقع ضمن نطاق نشاطها».

> الخطة لا تتضمن تغييرات جذرية وموازنة خجولة لا تتعدى مليون دولار

البند العملي الأبرز الذي تطرحه الخطة في مواجهة الظروف الحالية وتأثيرات كورونا على المدى القريب، هو «تأمين مخزون استراتيجي احتياطي كاف ومناسب يكون بمثابة خط دفاع وأمان اجتماعي غذائي لمواجهة توقف استيراد السلع الأساسية». ونقل معدّو الخطة، عن بيانات الجمرك اللبناني، أن «لبنان يستورد سنوياً من المواد الأساسية من القمح والأرز والعدس والفول والسكر والرز بحوالي مليار و225 مليون دولار». واقترحت الوزارة استيراد المواد مباشرة من دول المنشأ مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت واتجاه الدول المصدّرة للتوقّف عن التصدير. ومن الآن حتى الموافقة على الخطة وتوفير الاعتمادات اللازمة لها، تتخذ الدول المصدّرة قرارات قاسية على صعيد وقف التصدير، لذلك لا بدّ من أن تكون عمليّة الشراء على وجه السرعة.

وفي الإطار نفسه، تدعو الخطة إلى «زيادة إنتاج القمح الطري لاستعماله في صناعة الخبز بزراعة حوالى 2600 دونم لإنتاج نحو 2000 طن، وزيادة إنتاج القمح القاسي لاستعماله في صناعة البرغل والفريك بزراعة 2400 دونم لإنتاج نحو 1700 طن، وزيادة إنتاج الشعير لاستعماله كعلف بزراعة حوالى 170 دونماً لتأمين 65 طناً». كذلك تعتمد الخطة على «برنامج إكثار العدس والحمص والفول»، و«في حال تفاقم كورونا وتوقف التصدير إلى لبنان فإن خطة الطوارئ تقضي بالبدء بالزراعات الإنتاجية السريعة لتعويض الكميات المطلوبة كالمحاصيل المدرة للدخل (بندورة، خيار، كوسا) والمحاصيل الورقية (سبانخ، ملوخية، بقدونس)». كما تتضمن الخطة برنامجاً لـ«توفير قروض صغيرة ميسرة للمزارعين لفترات متوسطة الأمد للمشاريع المنتجة التي تعنى بزراعات جديدة، كمحاصيل مدرة للدخل وتربية الأحياء المائية وغيرها من المشاريع القابلة للربح السريع»، و«برنامج دعم الصيد البحري ومساعدة السماكين، ودعم صغار ومتوسطي مربي الأسماك النهرية من خلال توزيع أعلاف وبذور سمك». وهنا، أيضاً، تؤكّد الخطة التزامها بمبدأ المشاريع ذات الربح السريع، والتي تعني تلقائياً اعتمادها على مواد مستوردة، فضلاً عن عدم تحديد ماهية «المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية»، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى مشاريع ذات جدوى لتأمين الاكتفاء الذاتي على مستوى العائلات عبر الزراعة في البيوت، وعلى مستوى الإدارات المحلية وعلى المستوى الوطني.

أما في قطاع الإنتاج الحيواني، فيتبنّى البرنامج دعم زراعة الأعلاف كسياسة أساسية لهذا القطاع، و«صغار ومتوسطي مربي الأبقار الحلوب في لبنان... واستبدال بعض الزراعات التي يمثّل تصريفها مشكلة أساسية بزراعة الأعلاف، وتعزيز الكادر البشري لفنيي وزارة الزراعة من أطباء بيطريين ومهندسين زراعيين ومساعدين فنيين»، و«دعم صغار ومتوسطي مربي الأغنام والماعز من خلال توزيع لقاحات وأدوية بيطرية، والنحالين عبر توزيع قفران نحل وأدوات للنحالين».

وفي هذه السياسة واحدة من أبرز أزمات عقلية الربح السريع، والتي تعتمد على تربية الأبقار الأجنبية لإنتاجيتها العالية لكن مع أكلاف عالية من أدوية وأعلاف مكلفة ومستوردة، والاستغناء عن الأبقار البلدية التي تتحمل الظروف البيئية في البلاد وتقتات الأعشاب البرية مع إنتاجية مقبولة. فبدل أن تركّز الخطة على الدعم بالأدوية، من الممكن التفكير في تقديم أبقار بلدية أو أبقار بأسعار مخفّضة لصغار المزارعين لرفع كمية الانتاج المحلي وخفض فاتورة الاستيراد. كذلك الأمر بالنسبة إلى التركيز على زراعة الأعلاف التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وأراضٍ خصبة لتأمين غذاء الأبقار، بل الترشيد باستهلاك اللحوم وتوفير المياه والاستفادة منها في زراعات تؤمّن جزءاً من البروتينات الناقصة.

يعترف وزير الزراعة عباس مرتضى بوجود ثغرات عديدة في الخطّة، فضلاً عن أنه لم يمضِ على وجوده في الوزارة ثلاثة أشهر. يشرح الوزير ظروف وزارته وأزمة موازنتها، لا سيّما أنها الآن «لا تملك سوى رواتب الموظفين»، لكنه يؤكّد أن «الاجتماعات، الأسبوع الماضي، مع اللجنة النيابية الزراعية واللجنة النيابية الاقتصادية كانت إيجابية لتأمين موارد لتنفيذ خطة الطوارئ بأسرع وقت ممكن»، معوّلاً على تجاوب الحكومة واللجان مع خطته.

وحول الثغرات، يقول مرتضى إن «هذه الخطة عاجلة ومن الصعوبة أن تحدث فيها انقلاباً جذرياً، لكن يعمل فريق الوزارة مع خبراء من الجامعات وطلاب في كليات الزراعة على إعداد خطة خمسية تحتاج إلى نحو شهرين لإنجازها قبل عرضها لمناقشتها وإقرارها، وهناك يجب التركيز على الزراعة المستدامة». لا يملك الوزير جواباً عن الكلفة المقدّرة لتنفيذ الخطة، والتي تغيب عن الدراسة، مفضّلاً ترك الأمر لمجلس الوزراء، إلا أن التقديرات لا تتخطّى 30 مليار لبنانية!

وفيما لا يزال من الممكن إدخال تعديلات على خطة الطوارئ الحالية لتطويرها قدر الممكن، تبدو الخطة الخمسية مفصلاً مهمّاً ومسؤولية أمام الحكومة لتغييرات جذرية في السياسة الزراعية، لا أن تكون تكراراً للعقلية السابقة وللخطط الخمسية التي تماهت مع النظام الاقتصادي الحالي وكرّست الزراعة التجارية.

ملف

تفاؤل حذر يحكم المشهد الكوروني

يواصل عدّاد «كورونا»، منذ الخميس الماضي، تسجيل إصابات محدودة لم تتجاوز الخمس يومياً. ما عكس، مبدئياً، واقعاً إيجابياً يترافق مع بدء وزارة الصحة العامة تنفيذ زيادة عدد فحوصات الـ pcr العشوائية في المناطق وتوزيع المستلزمات الطبية على المستشفيات الحكومية. في الخلاصة، المشهد الكورونيّ، حتى أمس، يبعث على التفاؤل في انتظار نتائج الفحوصات في الأيام القليلة المقبلة

هديل فرفور

386 عيّنة عشوائية خضعت، أمس، لفحوصات الـ pcr للكشف عن فيروس كورونا أجرتها فرق تابعة لوزارة الصحة في عدد من المناطق اللبنانية، ومن المقرر أن تُستكمل اليوم في سياق «الاستكشاف» الوبائي للمناطق عبر رفع عدد الفحوصات تمهيداً «لاتخاذ القرارات المناسبة»، بحسب ما أعلنت الوزارة، علماً أنها تأتي بعد «مزاج» التفاؤل الذي أرسته أرقام عدّاد كورونا التي تواصل الثبات عند إصابات محدودة لم تتجاوز الخمس يومياً خلال الأيام القليلة الماضية. فمن أصل 340 فحصاً، أعلنت الوزارة أمس، تسجيل أربع إصابات فقط، فيما لم تُسجل أي إصابة جديدة مساءً في مُستشفى رفيق الحريري الحكومي (من أصل 96 فحصاً) ليُقفل عدّاد كورونا على 677 إصابة إجمالية. وفيما لا تزال الوفيات ثابتة عند 21، ارتفع عدد حالات الشفاء إلى 103.

ولئن كانت حجة محدودية الفحوصات حاضرة دائماً في النقاشات المرتبطة بالأرقام الإيجابية، فإنّ هذه الحجة تترنح عند مقارنة أرقام الإصابات التي سُجلها لبنان منذ الخميس الماضي. فالأحد الماضي أُجري 704 فحوصات، سُجّلت منها إصابة واحدة. وأُجري السبت 1040 فحصاً سجل منها أربع إصابات، فيما أجري يوم الجمعة 1070 فحصاً سُجل منها 5 حالات.

> التحديات الاقتصادية والظروف المعيشية المتردّية قد تعرقل مسار الثبات

وإلى هذه الأرقام التي تعكس إيجابية مُقارنة بالأرقام التي كان يُسجّلها لبنان عندما كانت أعداد الفحوصات المخبرية أقل، فإنّ معدّل الوفيات نسبةً إلى عدد المُقيمين ينسجم وهذه الإيجابية. ففي وقت تُشير فيه الأرقام العالمية إلى أن معدل الوفيات من أصل كل مليون هو 20 شخصاً، لا يزال المُعدّل في لبنان ثابتاً عند 3,5 وفيات بين كل مليون.

الجولات التي نفّذتها فرق الوزارة أمس سلكت خمسة مسارات: الهرمل والحدود اللبنانية السورية (74 فحصاً)، مُستشفيا حاصبيا وراشيا (85)، برج حمود والمنصورية في المتن الشمالي (71)، طبرجا/ كسروان(56) وأميون وكوسبا في الكورة (100 فحص). وستُستكمل هذه المرحلة بخمسة مسارات أخرى اليوم، هي: وادي خالد/ عكار، طرابلس المدينة، صيدا المدينة وحارة صيدا، سير الضنية، صور وقراها، وذلك «للتثبت من احتمال حصول عدوى مجتمعية أو عدمه وإمكان اكتشاف إصابات غير معلن عنها، بهدف بلورة القرارات والإجراءات المفترض اتخاذها في المرحلة المقبلة ومتابعة السيطرة على انتشار الوباء».

مرحلة زيادة عدد الفحوصات اليومية (يتوقع أن تتجاوز الألف يومياً)، تتزامن وتوزيع المستلزمات الطبية على المستشفيات الحكومية (12 مُستشفى حكومياً جاهزة من أصل 30)، فضلاً عن «تسلّم المساعدات الطبية من الدول الصديقة والشقيقة التي تزيد من قدرة المستشفيات والأطقم الطبية على مواجهة الفيروس»، وفق ما ورد في تقرير «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث».

وفي مقابل إيجابية المشهد الكوروني، حتى الآن، فإن التحديات الاقتصادية والظروف المعيشية المتردّية قد تعرقل مسار الثبات وتنسف كل الجهود التي بذلت على صعيد الاحتواء، لذلك فإن المطلوب الإسراع في «تسليح» العائلات بوسائل الصمود في حجرها المنزلي. كما أن لبنان على موعد مع استقبال الدفعة الثانية من المُغتربين أواخر الشهر الجاري، ما يفرض تحدّيات حساسة قد تؤثر على المشهد الإيجابي العام.

(هيثم الموسوي)

سيناريوات العام الدراسي

التعلّم صيفاً أم استكمال الدراسة في أيلول؟

فاتن الحاج

أثار كلام وزير الصحة العامة، حمد حسن، عن إمكان العودة التدريجية إلى الصفوف الدراسية، بدءاً من منتصف أيار المقبل، ردود فعل مختلفة في الأوساط التربوية. وفيما بنى حسن كلامه على المعطيات الإيجابية حول فيروس كورونا، أكدت أوساط مطلعة أن المدارس هي «أول جهة التزمت بالحجر المنزلي وستكون آخر جهة تعود إلى الحياة الطبيعية حتى لا نقع في خطأ قاتل لا يمكن العودة عنه، علماً بأن عضو اللجنة الطبية المتابعة لأحوال الفيروس عبد الرحمن البزري أكد أن «مصير العام الدراسي لا يزال موضع نقاش، والخطة التي سيجري وضعها يجب أن تنطلق من قرارات الحكومة التي لم تحسم أمرها في هذا الاتجاه»

إشاعة أجواء إيجابية عن استقرار الأزمة الصحية تزامن مع عشرات الاقتراحات التي أعدّت في الأسابيع الماضية بخصوص إكمال العام الدراسي في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي وفي الجامعة اللبنانية، وإجراء الامتحانات وفقاً للسيناريوات المتعلقة بالانتهاء المفترض لفترة التعبئة العامة، انطلاقاً من منتصف أيار حتى منتصف كانون الأول.

وفيما كان منتظراً أن تناقش هذه السيناريوات اليوم وغداً مع مديريات وزارة التربية وروابط المعلمين في التعليم الرسمي ونقابة المعلمين وأصحاب المدارس الخاصة ورئاسة الجامعة اللبنانية، أرجئت الجلسات النقاشية إلى ما بعد الجلسات التشريعية المقرر عقدها في الوقت عينه في قصر الأونيسكو. مستشار وزير التربية عدنان برجي قال إن قرار العودة إلى المدارس «ليس تربوياً. والوزارة تنتظر مجلس الوزراء الذي يستند إلى تقارير وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، وإذا استمر الانخفاض في أعداد المصابين حتى 10 أيار، فقد نعود تدريجياً ابتداءً من أوائل حزيران، مع مراعاة أن المدرسة هي أكبر تجمع وآخر جهة يمكن أن تفكّ الحجر بعد صدور القرار الرسمي لإنهاء التعبئة العامة». كما شدّد رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة رودولف عبود على التريّث في العودة، موضحاً «أننا لا نريد أن ننهي العام الدراسي، ونحتاج إلى 45 يوماً لإنهاء مناهج صفوف الشهادات، وليجر تقليص لمناهج باقي السنوات». كذلك أكد الأمين العام لرابطة المدارس الانجيلية نبيل قسطا «أننا إذا كنا مستعجلين للعودة، فلا نريد أن نتسرع ونندم ويذهب كل ما أنجزناه في 3 أشهر هباءً، فالقضية لا تحتمل عواطف، بما في ذلك صفوف الشهادات، إذ لا أحد يتحمل مسؤولية 100 ألف طالب إذا لم نأخذ ضوءاً أخضر مطمئناً من الاختصاصيين ووزارة الصحة».

> المدارس غير مجهّزة لوجستياً للتعليم خلال أشهر الصيف الحارة

أما الأهالي فيشترطون للعودة، بحسب رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة لما الزين الطويل، «أن يمر أسبوع واحد على الأقل لا تسجل فيه أي إصابة كي يكونوا متحمسين لإرسال أولادهم ضمن الاحتياطات الوقائية اللازمة، باعتبار أن هناك حالات غير معلنة وغير معروفة». وحذّرت الطويل من أن يكون الهدف من العودة هو دفع الأقساط فحسب من دون إعداد موازنات جديدة تراعي المعطيات المستجدة في الأزمة. ولفتت إلى ضرورة استبعاد التعلم خلال أشهر الصيف، نظراً إلى أن المدارس غير مجهّزة بمعدات التكييف والتبريد، فيما التلامذة يحتاجون إلى مراعاة نفسيّاتهم لأنهم يعودون إلى الدراسة من الوباء وليس من عطلة صيفية.

التيار النقابي المستقل يرفض هو الآخر التعليم في شهري تموز وآب لاعتبارات مناطقية واقتصادية ونفسية، وطرح إلغاء الشهادة المتوسطة لهذا العام استثنائياً، مطالباً بضرورة البدء بترشيق المناهج واستكمال العام الدراسي مطلع شهر أيلول، وصولاً إلى إجراء امتحانات الشهادة الثانوية والامتحانات النهائية للصفوف الانتقالية.

من جهتها، تدعو رابطة أساتذة التعليم الثانوي، في سيناريو أول، الى تعليق التعليم عن بعد خلال شهر رمضان، على أن يستكمل العام الدراسي في حزيران ونصف تموز، لستة أيام في الأسبوع. إلا أن رئيس الرابطة نزيه جباوي لفت الى أن التعليم في الصيف دونه عقبات، ما سيؤخر استكمال العام الدراسي إلى تشرين، وهذا سيناريو ثان.

لرابطة معلمي التعليم الأساسي الرسمي رأي آخر؛ فرئيس الرابطة حسين جواد يقول إن الرابطة في صدد إعداد بيان تطالب فيه وزارة الصحة ووزارة التربية بالعودة الوقائية الآمنة التدريجية منذ الآن، خصوصاً أنّه بقي هناك 40 يوم تدريس فعلي في الحد الأقصى، على أن يُجرى طلاب الشهادات امتحاناتهم الرسمية في مدارسهم، ويراعى التباعد الاجتماعي وينتدب مراقبون من مدارس أخرى.

ملف

كورونا «يُنعش» الجريمة في أراضي الـ48: المافيا ليست في الحَجر!

بيروت حمود

في البداية ستجد مغلّفاً عند طرف الباب في داخله رصاصة؛ في المرة الثانية ستجد صورة ابنك وقد وُضعت تحت مسّاحة زجاج السيارة؛ ثم ستجد رصاصة اخترقت سيارتك المركونة، أو قنبلة صوتية أُلقيت في فناء بيتك. بعدها، قد لا يعود صدرُ الفاعلين رحباً فينتهي الأمر بإرسال من يقتلك! هذه ليست مشاهد من

> **كثيرون من أصحاب المصالح العرب توَرّطوا في قروض من خارج المنظومة المصرفية**

أفلام المافيا، بل المصير المحتوم لكُثر من فلسطينيي الـ48 ممن اضطروا، بسبب الصعوبات الاقتصادية خصوصاً في ظل جائحة «كورونا»، للاقتراض من السوق السوداء التي تديرها منظّمات الجريمة، ولم يعودوا قادرين على التسديد في ظلّ إغلاق مصالحهم الاقتصادية!

جرائم العنف في أوساط المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلّة عام 1948 ليست جديدة. كما أنّ بنيتَها التحتية وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معروفة. لكنّ فاقمها أخيراً تفشّي وباء كورونا، ما فرض إغلاقاً انعكس على اقتصاد المواطنين الفلسطينيين في أراضي الـ48، بشكل خاص.

ما علاقة ذلك كلّه بالجريمة؟ يأتي هنا دور السوق السوداء. فمنذ أكثر من شهر دخل فلسطينيو الـ 48 في حجر منزلي، وأغلقوا أبواب مصالحهم التجارية، ما أفقدهم مصادر رزقهم. وبالتالي تخلّفوا، أو سيتخلّفون قريباً، عن سداد ديون اقترضوها سابقاً أو خلال الأزمة. معظم هؤلاء لم يقترضوا بشكل قانونيّ بسبب فرض البنوك الإسرائيلية شروطاً صعبة عليهم، ما يضطرهم عادةً للجوء إلى «الحلول السريعة». وهذه تتمثل في نوعَين من القروض: «الرماديّة» و«السوداء». فيما النهاية لكلتا الحالتين إمّا قتل المتخلّف عن سداد دينه على أيدي الجماعات الإجرامية، أو جزّه وأفراد عائلته إلى مستنقع من المشاكل المادية المتسلسلة يصعب الخروج منها.

يشرح رئيس لجنة مكافحة العنف في الكنيست النائب عن القائمة المشتركة، منصور عباس، لـ«الأخبار» أن «كثيرين من أصحاب المصالح التجارية من العرب توَرّطوا في قروض من خارج منظومة البنوك، أي في قروض تقدّمها منظّمات الجريمة. إذ تقوم هذه الأخيرة ببيع وشراء شيكات (شراء الديون من محلات الصيرفة، أو شركات التسليف التي اقترض منها الناس قروضاً رمادية وتخلفوا عن سدادها)... كل هذا سببه الأساسي سياسات البنوك الإسرائيلية في البلدان العربية وحالة الشك الدائمة تجاه الزبون العربي». ولذلك «نتوقّع، وهو ما بدأ يظهر، انتعاش السوق السوداء، في ظلّ عدم تقديم علاج حكومي يكفي لسد حاجات المجتمع العربي خاصة».

العرب أوّل الخارجين من سوق العمل وسيكونون آخر العائدين للاندماج فيها (أ ف ب)

في الشكل العام، فاقمت أزمة «كورونا» الأزمة الاقتصادية القائمة أساساً في المجتمع العربي، فمنذ الشهر الماضي قلّصت إسرائيل عديد العمال في المرافق الحكومية بين 15 و20%، فيما قلّص القطاع الخاص عديد العمال بين 15 و30%. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة في إسرائيل عامة إلى 26%، فيما وصلت في بعض المدن العربية الرئيسة إلى نحو 50%. نتيجة ذلك، بحسب الخبير في إدارة المخاطر المالية، ياسر عواد (طمرة، الجليل)، فإن «أوّل المتضرّرين من هذه السياسات كان العرب الذين يمتلكون أو يعملون في قطاعات خدماتيّة مثل المطاعم والمحلات التجارية والفنادق وقاعات الأفراح، وجميع المجالات المتعلقة بالحراسة والتنظيف والحسابات وإدارة الأموال وغيرها. هذه الأعمال عادةً ذات أجر منخفض، والنسبة الأكبر من العاملين فيها من العرب. لذلك، كان هؤلاء أوّل الخارجين من سوق العمل، وسيكونون آخر العائدين للاندماج فيها إذا ما انتهت أزمة كورونا في المدى المنظور».

وأوضح عواد لـ«الأخبار» أن «هناك توجيهات من البنك المركزي الإسرائيلي للبنوك كافة تتعلّق بالشيكات المردودة (مثل عدم احتسابها جنحة جنائية)، لكن المصارف غير مجبرة على تطبيق هذه التوجيهات. وكثير منها لن يقبل بإعطاء قروض لأصحاب المصالح التي كانت متأرجحة قبل أزمة كورونا وتفاقم وضعها الاقتصادي سوءاً في ظلّ الأزمة. وغالبية هؤلاء من المجتمع العربي. لذلك يضطرون في ظلّ غياب القروض البنكية للجوء إلى قروض السوق السوداء».

أضف إلى ذلك أن النظام المصرفي الإسرائيلي يتبع سياسات خانقة جداً تجاه العرب. و«هناك معطيات رسمية حول الفروقات في العمولات بين العرب واليهود تُظهر حجم التمييز ليس فقط في القروض الإسكانية والتعليم، بل أيضاً في القروض التجارية التي يحتاج لها رجال وسيدات الأعمال من العرب»، بحسب عضو لجنة مكافحة العنف والجريمة سماح سلايمة. وتضيف متسائلة: «إذا كانت القروض السوداء هي الطريق الأسهل قبل تفشّي كورونا وإغلاق المصالح والأعمال، فهل سيكون هناك طريق آخر في ظلّ هذا الوضع المستجد؟».

في ظلّ هذا الوضع المعقّد، يرى عباس أن «النتائج السلبية والخطيرة ستظهر خلال الأشهر القليلة المقبلة»؛ إذ إنه في ظلّ أزمة كورونا لم تتوقّف الجريمة، بل استمرّت عمليات الاغتيال على أيدي جماعات الإجرام، المموّل الرئيسي للسوق السوداء، وسجّلت عشرات الحالات من إطلاق النار خلال شهر واحد، نتج عنها سقوط ست ضحايا.

«معتقل أمازون» للعمال: الرابح الأكبر من الوباء

زاهي سهلي

لم توفّر أزمة كورونا أي دولة أو مجتمع حول العالم. تسبّبت أزمة انتشار الفيروس المستجدّ بشلل اقتصادي، وأظهرت تصدّعات في النظام المالي العالمي. أسواق الأسهم سجّلت، منذ أكثر من ثلاثة عقود، أكبر خسائر لها خلال الربع الأوّل من السنة. صندوق النقد الدولي يتوقّع تقلّص الاقتصاد العالمي بنسبة 3 في المئة هذا العام، مع أنكماش اقتصاديّات البلدان في أنحاء العالم بأسرع وتيرة منذ عقود، ما قد يتسبّب بوضع أسوأ منذ «الكساد الكبير» في ثلاثينيات القرن الماضي. في الولايات المتحدة وحدها، تخطّى عدد العاطلين من العمل الـ22 مليوناً. أما أوروبا، فإن اقتصادها سيتقلّص بنسبة تفوق 10 في المئة في النصف الأول من العام الحالي، بحسب «بلومبيرغ».

تطول قائمة الخاسرين جراء انتشار الفيروس، في حين أنّ الرابحين، مالياً، قلّة تتقدّمها شركات التجارة الإلكترونيّة الكبرى مثل «وولمارت» و«أمازون». مالياً، الرابح الأكبر هو أغنى رجل في العالم، مؤسّس شركة «أمازون» جيف بيزوس، الذي ازدادت ثروته بقيمة 24 مليار دولار أميركي (منها 6,4 مليار دولار يوم 14 نيسان وحده)، وبنسبة 20 في المئة في الأشهر الأربعة الأخيرة، لتصل إلى 138 مليار دولار.

أرقام أرباح «أمازون» مدهشة، إذ يُتوقّع أن تصل إيراداتها في الربع الأوّل من السنة إلى 73 مليار دولار، بزيادة 22 في المئة عن قيمة إيراداتها في الفترة نفسها من السنة الماضية. ووفقاً لصحيفة «غارديان» البريطانية، فإنّ الشركة باتت تسجّل أرباحاً بقيمة 11 ألف دولار كل ثانية؛ قيمة السهم ارتفعت بنسبة 42 بالمئة خلال الشهر الماضي؛ مسجّلةً سعراً قياسياً (2,400 دولار) الأسبوع الماضي، ما رفع قيمة الشركة إلى 1,2 تريليون دولار.

استفادت الشركة، التي دخلت سوق الشرق الأوسط عبر الاستحواذ على موقع «سوق» في العام 2017، من عوامل عدة، منها ما نشأ مع بداية الأزمة، لا سيّما إغلاق متاجر البيع بالتجزئة حول العالم.

ففي الولايات المتحدة وحدها، أُغلق أكثر من 250 ألف محل تجاري، حسب GlobalData Retail. خسارة هذه المتاجر تُعدّ مكسباً لشركات التجارة الإلكترونية، خصوصاً الكبرى منها. «أمازون»، وحدها، تمثّل ما نسبته 40 في المئة من مبيعات السوق الإلكترونية في الولايات المتحدة.

بداية الأزمة، استشرفت إدارة «أمازون» الزيادة التي ستحصل على طلبات التوصيل، وسارعت إلى استغلال الظروف المستجدّة لتزيد من مبيعاتها، ففتحت باب التوظيف لـ100 ألف عامل. ومع ازدياد الطلبات، أعلنت الأسبوع الماضي توظيف 75 ألف عامل جديد، ليرتفع عدد موظّفيها إلى قرابة مليون موظف.

لكن ارتفاع الطلب على خدمات «أمازون» في هذا الظرف العالمي الاستثنائي، أظهر توحّشها في تعاملها مع موظفيها أكثر من أي وقت مضى، لا سيّما أن النجاحات التي راكمتها منذ سنوات، أتت دوماً على حساب عمالها الذين يعملون في ظروف غير إنسانيّة.

نموذج «امازون»

استفادت شركات الولايات المتحدة الكبرى من تداعيات الأزمة المالية منذ 2008، عبر اعتمادها على جيش من المتعاقدين الذين يعملون خارج إطار قوانين العمل، ما أعفاها من إلزاميّة

> **الشركة تربح 11 ألف دولار في الثانية في ظل أزمة الوباء**

تأمين حقوقهم، مثل التعويض عليهم في حال تعرّضهم للإصابة أثناء قيامهم بعملهم. منذ 2015، سجّل ما يزيد على 100 دعوى قضائية ضد «أمازون»، رفعها متضرّرون من حوادث أدّت إلى مقتل ستة أشخاص على الأقل. ومن المرجّح أن يكون عدد الحوادث أكبر بكثير، إلا أنّ العديد من المتعاقدين يعملون بشكل غير مباشر لصالح «أمازون»، عبر شركات طرف ثالث، من دون أن يعلموا ذلك (ما يدفعهم إلى تقديم شكاوى ضد هذه الشركات عوضاً عن توجيه الشكاوى ضد «أمازون»).

أما ظروف العمل في مستودعات «أمازون» فهي «ماسوية»، وفق ما كشفه الصحافي جيمس بلودوورث، في مقال نشرته «غارديان» في أيلول 2018، راوياً تجربته في العمل كصحافي سرّي في أحد مستودعاتها في بريطانيا. خرج بلودوورث بانطباع أن تلك المستودعات عبارة عن سجن كبير للعمّال، إذ كان من بين 1,200 عامل، مهمّتهم السير ذهاباً وإياباً في الممرات الضيقة لاختيار السلع المطلوبة عن رفوف يصل ارتفاعها إلى ثلاثة أمتار، خلال دوام عمل يصل إلى 10 ساعات ونصف ساعة، يقطع خلالها العامل مسافة تقارب 24 كيلومتراً (مساحة 10 ملاعب كرة قدم).

في مقال آخر نشرته مجلة «تايم»، قالت العاملة إميلي غوندلسبرغر إنّها احتاجت إلى أسبوعين كاملين من الراحة حتى تتخطّى الإرهاق الجسدي والنفسي الناتج من العمل في مستودعات الشركة. من جهتها، وجدت مجموعة «أورغانايز» النقابية أنّ 74 في المئة من عمّال المستودعات يخافون الذهاب إلى المراحاض خلال دوامهم، خشية الإخفاق في الوصول إلى الأهداف المرتبطة بالإنتاجية وتسجيل نقطة سوداء في ظلّ نظام انضباط شديد القسوة. إلى ذلك، يُحتسب «التحدّث إلى الزملاء» وقتاً ضائعاً، ويطرد الموظفون تلقائياً، بعد حصولهم على ست نقاط.

أما بالنسبة لأيام الإجازات، فهي محدّدة بعشرة أيام غير مدفوعة، وهو ما ينطبق على المتعاقدين والمتبَتين على حدٍّ سواء.

كورونا يزيد من قسوة الشركة

إلى هذا كله، منعت «أمازون» عمّالها في السنوات الماضية من الاتحاد ضمن مجموعة نقابية تمثّلهم داخلها. ومع اندلاع أزمة كورونا، طلبت «أمازون» من موظفيها العمل من منازلهم تفادياً لانتقال العدوى. غير أنّ هذا الإجراء لم ينسحب على عمّال المستودعات والتوصيل والسائقين، واكتفت الإدارة بالطلب منهم أن يحافظوا على «مسافة أمنة» في ما بينهم، ما قد يعرّضهم إلى مخاطر صحيّة ويزيد من قسوة ظروف عملهم.

وسرعان ما انتشر كورونا في مستودعات «أمازون». اعترفت الشركة بتسجيل أول إصابة بين عمّالها في مستودع بحي كوينز في نيويورك في 18 آذار الفائت. بعد أقل من أسبوعين، أكدت تقارير صحافية أن الفيروس انتشر بين عمّال 19 مستودعاً في الولايات المتحدة، إضافة إلى مستودع في فلورنسا الإيطالية. ومنذ أقل من أسبوع، أعلنت الشركة إغلاق مستودعاتها الستة في فرنسا، رداً على قرار قضائي ألزمها توصيل المنتجات الأساسية فقط.

في غضون ذلك، تحرّك عدد من عمّال «أمازون» اعتراضاً على تجاهل الشركة للأخطار الجديدة التي تتهدّد صحتهم. في نيويورك، قاد كريستيان سمولز اعتصاماً لزملائه خلال ساعة الغداء، وجُلّ ما طلبوه أن تقوم الإدارة بإغلاق المبنى الذي يعملون فيه مؤقتاً وتعقيمه ودفع أجور العمّال المصابين بالفيروس. طُرد سمولز من عمله فوراً، وكذلك أقالت الشركة عاملاً ومهندسين لاحتجاجهم على استخفاف الشركة بعمّالها وفشلها في حمايتهم من كورونا. انتشرت قضية سمولز سريعاً في الصحافة مما أحرج إدارة الشركة، لكنها لم تبادر إلى حلّها أو لفلفتها، وفق رسالة مسرّبة للمستشار العام للشركة ديفيد زابولسكي، نشرها موقع «فايس»، قال فيها إنّ «أمازون» تبقى في موقع القوة أمام الرأي العام ما دامت سردية الإعلام تضع سمولز في مواجهة الشركة، واصفاً العامل بأنه «ليس ذكياً وليس متحدثاً جيّداً».

محاولات تلميع الصورة

أعطت «أمازون» لكل عامل في مستودعاتها في الولايات المتحدة وكندا علاوة مؤقّتة، بقيمة دولارين على الأجر الذي يتقاضاه في الساعة، لفترة بين 15 آذار و9 أيار. لم ترفع الشركة أجور عمّالها كرمى لعيونهم، بل كي تتمكّن من التعامل مع الزيادة الهائلة في عدد الطلبات (وصل إنفاق الزبائن على المنصة إلى 11 ألف دولار في الثانية خلال الأسبوع الثاني من نيسان).

ترافق ذلك مع تبرّع جيف بيزوس بـ100 مليون دولار لبنوك الطعام الأميركية، الأمر الذي أعطى نتيجة عكسية، إذ تعرّض لانتقادات لتبرّعه بمبلغ يمثل أقل من 0,1 في المئة من ثروته. حاولت الشركة تلميع صورتها مراراً، من خلال إصدار بيانات عدة تؤكد فيها أنها تضع سلامة عمّالها في أعلى سلّم أولوياتها.

محاولات «أمازون» لصرف النظر عن ممارساتها المروّعة بحق عمّالها ليست جديدة. فمنذ سنوات، تستعين، مثل غيرها من الشركات العالمية الكبرى، بكل أدوات الدعاية الحديثة، بهدف إعطاء انطباع إيجابي عن ثقافة العمل فيها. فهي «لا ترهق الموظفين، بل تحفّز روح المبادرة فيهم» مثلاً... هذا أحد المبادئ «القياديّة» الـ14 المطليّة على الجدران والمكتوبة في منشورات موزّعة حتى في مراحيض مقرّها في سياتل.

للوهلة الأولى، تبدو المنشورات وكأنها تضخّ طاقة إيجابية في مكان عمل مفعم بالسعادة والعدل، يسمح للجميع في الصعود من أسفل الهرم الوظيفي إلى أعلاه، والأمثلة عديدة: «لا تقل أبداً هذه ليست وظيفتي»، «تفحّص قناعاتك الأكثر رسوخاً بتواضع»، «لا تساوم من أجل التماسك الاجتماعي»، و«التزم بالتفوّق حتى لو اعتقد الجميع أنّ هذه المعايير خيالية».

ولكن، إذا انطلقت من واقع ظروف العمل المريعة في «أمازون»، ستقرأ هذه الرسائل بنفس آخر: لا يجوز لك أن ترفض أي عمل يُطلب منك، ليس مسموحاً أن تتمسّك بقناعاتك، اهتمّ بمصلحتك أولاً وأخيراً، التجمّعات النقابية ممنوعة، إعمل وفق معاييرنا «الخياليّة» من دون أي تذمّر.

المصطلحات المنمّقة لا تعني شيئاً على أرض الواقع – فعندما عادت موظفة إلى العمل، بعد تعافيها من سرطان الثدي، وضعت الإدارة لها «خطة لتحسين الأداء»، وهي عبارة تستخدمها الإدارة مع قواها العاملة لتحذيرهم من أنّهم مهدّدون بالصرف. أما حجة اقتراب الإدارة من فصل الموظفة، فكانت أنّ الصعوبات التي تواجهها في «حياتها الشخصية» قد شوّشت على تحقيقها أهدافها المهنية في الشركة، حسب تحقيق نشرته جريدة «نيويورك تايمز» عام 2015.

هذه شروط العمل في مستودعات «أمازون» – المستودعات التي تطلق عليها الشركة إسم «مركز تحقيق الإنجازات». التسمية تصحّ إذا حُدّد معنى الإنجاز بتعاظم ثروة جيف بيزوس.

(أ ف ب)

«معركة كورونا» الانتخابية: ترامب يستعجل فتح الاقتصاد

في وقت تكافح فيه الولايات المتحدة لخفض عدد الوفيات المتصاعد نتيجة تفشّي فيروس «كورونا»، ارتأى الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل المعركة مع حكّام الولايات التي ترفض تخفيف إجراءات العزل إلى مستوى جديد، وعاد الى اتهاماته للصين في محاولة لحرف الأنظار عن تخبّط إدارته في مواجهة الخسائر الاقتصادية، والارتفاع الكبير في نسبة البطالة، بعدما كان انخفاضها الدعامة الأساسية التي يبني عليها فرَص إعادة انتخابه.

وقد احتدم الجدل بين ترامب وحكام الولايات الأشدّ تضرراً، بعدما زعم أنّ لديهم إمكانات لإجراء ما يكفي من الفحوص، وهاجم حكّام عدد من الولايات إدارة ترامب بشأن خطتها لرفع الإغلاق في أنحاء البلاد. ويأتي ذلك فيما أعلن نائب الرئيس مايك بنس أنّ كل ولاية أميركية تملك القدرة على إجراء ما يكفي من الفحوص بما يسمح بإعادة فتح الاقتصاد واستئناف الحياة الطبيعية بشكل جزئي. لكنّ بعض حكام الولايات قالوا إن القدرة على إجراء الفحوص أدنى من المستوى المطلوب لتجنّب تفشٍّ جديد للفيروس.

يأتي ذلك فيما سجّلت الولايات المتحدة، حتى الآن، 770,076 إصابة وأكثر من 41 ألف وفاة. لكنّ حاكم فرجينيا رالف نورثام ردّ على ادعاءات الإدارة الجمهورية، قائلاً: «هذا مجرّد وهم». أمّا غريتشن ويتمر، الحاكم الديموقراطي لولاية ميشيغن، فقال: «يمكننا مضاعفة عدد الفحوص التي نجريها يومياً، مرّتين أو ثلاثاً، إذا توافرت لدينا الأدوات الكافية»، داعياً الحكومة الفدرالية إلى تقديم مزيد من المساعدات.

في غضون ذلك، انتشرت الاحتجاجات المناهضة للإغلاق في مدن أميركية عديدة، بدعم من ترامب الذي دعا في سلسلة تغريدات إلى «تحرير» سكان ميشيغن ومينيسوتا وفيرجينيا - وهي ولايات حكّامها من الديموقراطيين - من قيود ملازمة المنزل، واعتبر الديموقراطي جاي إنسلي، حاكم ولاية واشنطن، أنّ «وجود رئيس أميركي يشجّع الناس على انتهاك القانون أمر خطير»، فيما رأى الحاكم الجمهوري لولاية ميريلاند، لاري هوغان، أنّ تشجيع ترامب للمتظاهرين الذين اعتصموا في مبنى مقر الولاية «لم يكن مفيداً».

من جانب آخر، جدّد الرئيس الأميركي هجماته على الصين، متّهماً إياها بـ«إخفاء» خطورة الوباء. وقال إنه لا بدّ أن تواجه عواقب إذا كانت «مسؤولة عن عمد» عن جائحة «كورونا». وأضاف أن السؤال الآن هو عمّا إذا كان ما حدث بشأن الفيروس «خطأ خرج عن السيطرة أم أنه تمّ بشكل متعمّد». وأشار تساؤلات بشأن مختبر في مدينة ووهان قالت محطة «فوكس نيوز»، الأسبوع الماضي، إن من المرجّح أن يكون قد طوّر فيروس «كورونا».

وعلى مستوى احتواء الأزمة الاقتصادية المستفحلة، أكّد البيت الأبيض ونواب ديموقراطيون في الكونغرس أنّهم قد يتوصّلون إلى اتفاق قريباً بشأن توسعة المستفيدين من المساعدات الحكومية إلى الشركات الصغيرة، فيما يأمل الديموقراطيون تخصيص أموال للمستشفيات وحكومات الولايات. وقال وزير الخزانة ستيفن منوتشين لشبكة «سي إن إن»: «أعتقد أننا قريبون جداً من اتفاق»، وطرح رقماً جديداً هو 300 مليار دولار، أي أكثر من مبلغ الـ250 مليار دولار التي كان قيد المناقشة الأسبوع الماضي.

(رويترز، أ ف ب)

الحدث

أصابت تداعيات وباء كورونا، معطوفة على إصرار أميركي بالإبقاء على الإنتاج عند مستويات طبيعية مرتفعة، مقتلاً في الخام الأميركي الذي سجّل أكبر انهيار له على الإطلاق بعدما وصل سعر برميل أيار/ مايو إلى ناقص 37 دولاراً، بهبوط نسبته أكثر من 300%

الخام الأميركي ينهار: النفط دون الصفر

سيبقى تاريخ العشرين من نيسان/ أبريل 2020 محفوظاً في الذاكرة لوقت طويل كـ«اثنين أسود» جديد في تاريخ الانهيارات. انهيار ليس له مثيل. لم يحدث على الإطلاق أن دفع حامل عقود للمستهلك

كان خام «تكساس» الأكثر تأثرا مع امتلاء منشآت تخزينه الرئيسية

مقابل تصريف بضاعته النفطية! وضعوا أكثر السيناريوات تشاؤماً بعد انهيار الطلب وحرب أسعار النفط السعودية ـ الروسية التي تبدو الآن نزهة. إنّها المرة الأولى في التاريخ التي تهبط فيها العقود الآجلة للنفط الأميركي إلى أقلّ من صفر دولار، ويضطرّ فيها بائعو الخام إلى أن يدفعوا للمشترين لقاءَ تصريف عقود آجلة. قبل ساعات من انقضاء مهلة عقود أيار/ مايو، هوى خام القياس الأميركي بنسبة 306%. الكارثة التي حلّت على «غرب تكساس الوسيط» جاءت مدفوعة ببلوغ منشآت التخزين الأميركية طاقتها الاستيعابية القصوى إثر انهيار الطلب العالمي على النفط المتأثر بالجائحة، ما سيجبر واشنطن، في نهاية المطاف، على فرض اقتطاعات طوعية في الإنتاج، بعدما تغنّى الرئيس دونالد ترامب طويلاً بركونه إلى العرض والطلب، ورفض توازياً الاقتطاع من إنتاج بلاده، مصرّاً على أن انخفاضاً تلقائياً وطبيعياً سيحدث متى تأثر الإنتاج بعوامل انخفاض الطلب وامتلاء المخزونات.

إذاً، هو الانهيار الأكبر للخام على الإطلاق؛ بعد ظهر أمس، تراجع سعر برميل «غرب تكساس الوسيط»، تسليم أيار/ مايو، إلى 10,84 دولارات، في أدنى مستوياته منذ 1999. تلك لم تكن إلا بداية الانهيار الحقيقي، إذ واصل الخام الأميركي انخفاضَه مساء باكثر من 95%، مسجلاً دولاراً واحداً للبرميل. لكن الكارثة الحقيقية حلّت حين هبطت العقود الآجلة بـ 55,90 دولاراً، أو 306%، إلى ناقص 37,63 دولاراً للبرميل، بحلول 18:34 بتوقيت غرينتش. انهيارٌ يعود كذلك إلى أسباب تقنية تتعلّق باقتراب انقضاء مهلة عقود أيار/ مايو اليوم، ما سيتركها عرضة لأحجام تداول أضعف، وسيجبر حاملَيها على البيع بأيّ ثمن بغية تصريفها، وخصوصاً بعدما تضخّمت المخزونات في الولايات المتحدة، إذ ارتفعت الأسبوع الماضي مثلاً بـ 19,5 مليون برميل. كذلك، تراجعت عقود حزيران/ يونيو، الذي يجري تداوله على نحو أكثر نشاطاً، بنسبة 18% إلى 20,43 دولار. أمّا خام «برنت» بحر الشمال المرجعي الأوروبي، تسليم حزيران/ يونيو، فتراجع 9,2%، ليبلغ 25,43 دولاراً.

لم تفلح المؤشرات على أن «كورونا» بلغ ذروته، على ما يبدو، في أوروبا والولايات المتحدة، في رفع الأسواق المالية الآسيوية والأوروبية عموماً. بدلاً من ذلك، يزداد قلقُ المتعاملين من نفاد القدرة الاستيعابية في منشآت التخزين الأميركية، وهو عاملٌ أثّر على وجه خاص في سعر البرميل الأميركي. كذلك، لم يفلح الاتفاق الذي أُبرم بداية الشهر الجاري بين «أوبك+» وشركائها بقيادة روسيا، لخفض الإنتاج بعشرة ملايين برميل يومياً، في تهدئة قلق الأسواق المتأثرة بتدابير الإغلاق الشامل. وفق مذكّرة صادرة عن مصرف «أن زد»، بقيت أسعار النفط الخام تحت الضغط لأن توقّعات انخفاض الطلب تلقي بثقلها على السوق. ولعل خام «تكساس» كان الأكثر تأثراً مع امتلاء منشآت تخزينه الرئيسية في كاشينغ لولاية أوكلاهوما (حيث تتقاطع أنابيب النفط الأميركية)، كما بلفت مايكل ماكارثي المسؤول عن الاستراتيجية في شركة «سي أم سي ماركت». ويوضّح ماكارثي أن هذا المؤشر المرجعي الأميركي «انفصل» الآن عن مؤشر «برنت» المرجعي الأوروبي، إذ بلغت الهوة بينهما مستويات لم يشهد التاريخ لها مثيلاً. كذلك، يشير المحلّل لدى منظمة «ترافيكتا» للاستشارات سوكرين فيجاياكار، إلى أن منشآت التكرير لا تعالج الخام بالسرعة الكافية، ما يفسر غياب مشترين وامتلاء المخزونات. في الإطار، يفيد ستيفن إينيس، من «أكسيكورب»، بأن «أحداً.. لا يريد تسلّم النفط مع امتلاء منشآت تخزين كاشينغ بين دقيقة وأخرى»، فيما «لم يتطلّب الأمر وقتاً طويلاً لتدرك الأسواق أن اتفاق أوبك+ لن يكون بشكله الحالي كافياً لضمان توازن في أسواق النفط».

مع ذلك، يرى المحلّلون أن «مشكلة سعة التخزين ستختفي بسرعة» في النصف الثاني من العام الجاري، وهي توقّعات تستند إلى انتعاش الطلب على النفط بعد الرفع التدريجي لإجراءات العزل المفروضة على المليارات من السكّان. لكن في المحصلة، تراجعت أسواق الأسهم في معظمها، رغم أن الحكومات بدأت التفكير في كيفية وتوقيت تخفيف إجراءات الإغلاق التي شلّت اقتصاد العالم. ومع بدء التداول في «وول ستريت» أمس، تراجعت مؤشرات الأسهم ليسجّل «داو جونز» الصناعي انخفاضاً نسبته 1,8% عند 23798,01 نقطة، كما تراجع مؤشر «إس آند بي 500» بنسبة 1,3% إلى 2835,08 نقطة، في حين خسر «ناسداك» 0,7%، مسجّلاً 8588,66 نقطة. بالتوازي، أغلقت بورصات الخليج على تراجع، إذ انخفض مؤشر الأسهم السعودية بـ 1,2% متأثراً بنزول سهم «مصرف الراجحي» بـ 2,1% وخسارة سهم «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابك) 3,3%. ونقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مصادر أن الحكومة السعودية باعت للمصارف المحلية نسبة صغيرة من سندات بسبعة مليارات دولار طرحتها الأسبوع الماضي، وسط مخاوف من أزمة سيولة سببها انهيار أسعار النفط. أما في دبي، فتراجع المؤشر 1,4%، بينما انخفض مؤشر أبو ظبي بنسبة 2,8%. والمعنويات في بقية الأسواق يسودها الحذر مع بدء موسم إعلان نتائج الربع الأول من السنة، إذ يتوقّع المحلّلون أن تعلن الشركات المدرجة على المؤشر «ستوكس 600» الأوروبي تراجع أرباحها بنسبة 22%، في أكبر هبوط منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008.

(الأخبار)

لم يحدث على الإطلاق ان دفع حامل عقود للمستهلك مقابل تصريف بضاعته النفطية! (أ ف ب)

كندا تخفض إنتاجها من النفط الرملي

بدأت شركات النفط الكندية إغلاق مشاريع لإنتاج النفط الرمليّ مع تهاوي الأسعار. ويجري إنتاج النفط الرملي الذي يعمل بالبخار عبر حقن البخار في مخزون رمال زيتية لإذابة البيتومين ليتدفّق إلى البئر. ولضمان الإنتاج على المدى الطويل، يجب الحفاظ على درجة الحرارة والضغط في هذه المواقع عند مستوى معين. وتم تداول مؤشّر «وسترن كانادیان سيلكت» WSC، وهو مؤشّر النفط الكندي الثقيل دون 10 دولارات، مع ارتفاع مؤقت إلى 10,13 دولارات للبرميل الخميس الماضي. وبحلول مساء أمس، كان WSC يُتداول عند -0,01 دولار، قبل أن يعود ويغلق على 4,2 دولارات، بتراجع نسبته 35%. نتيجة لذلك، خفضت شركة «هاسكي إنرجي» إنتاجها من النفط الرمليّ بواقع 15 ألف برميل يومياً، فيما اقتطعت «سينوفوس» 45 ألف برميل من إنتاجها، مشيرة إلى أنها يمكن أن تزيد الخفض إلى مئة ألف. أما «كونوكو فيليبس»، فأعلنت من الأسبوع الماضي أنها ستخفض إنتاجها بما يصل إلى مئة ألف يومياً.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، قبل اجتماع بين مسؤولي حكومة البرتا و«أوبك+»، قالت شركة «إنبريدج» إن منتجي النفط في غرب كندا يمكن أن يغلقوا ما يصل إلى 20-25% (1,1-1,7 مليون برميل) من الإنتاج، استجابة لانخفاض الأسعار الذي أحدثه فيروس «كورونا». وفقاً لشركة «تي دي سيكيوريتيز» الاستشارية، فإن إجمالي خفض الإنتاج من النفط الرملي يبلغ 300 ألف برميل يومياً، لكن يمكن أن يرتفع إلى 1,5 مليون.

(الأخبار)

اليمن

من السدّ إلى حضرموت: رقعة معركة مأرب تتوسّع

من سدّ مأرب الشهير إلى مديرية العبر شمالي محافظة حضرموت، تتوسّع رقعة المعركة حول مأرب. وفيما تتقدّم قوّات صنعاء نحو المدينة من محورين، تسعى السعودية وحلفاؤها في إشعال الجبهات المتاخمة، كما في البيضاء، لتشتيت الهجوم

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

تواصل قوّات صنعاء تحرّكها العسكري باتجاه مدينة مأرب (شمال شرق العاصمة صنعاء) وسط مقاومة قوية تبديها القوات التابعة للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وميليشيات حزب «التجمع اليمني للإصلاح» («الإخوان المسلمون») في اليمن)، في عدد من محاور القتال غرب وجنوب المدينة. في الأيام الأخيرة، امتدّت الاشتباكات إلى تخوم مناطق مديرية العبر في القسم الشمالي لمحافظة حضرموت. وعلى رغم الغارات الجوية لطيران «التحالف» السعودي على مأرب والجوف (بمعدّل 30 غارة في اليوم)، فإن قوات الجيش و«اللجان الشعبية» أحرزت في اليومين الماضيين تقدّماً في مناطق استراتيجية شمال مأرب، حيث اقتربت من الخط الدولي الرابط بين مأرب وحضرموت، وهو أمر يعيد الطريق لوصول قوات صنعاء إلى منفذ الوديعة مع السعودية، الواقع في نطاق حضرموت. التقدّم في العبر أربك القوّات السعودية، ودفعها إلى الانسحاب بما تيسّر لها من أسلحة من عدد من المعسكرات الواقعة في الصحراء بين مأرب والجوف، كمعسكر «الماس» الاستراتيجي الخاضع لحصار قوات صنعاء منذ أكثر من أسبوع من ثلاثة اتجاهات، و«تداوين» الذي يُعدّ مقرّ قيادة «التحالف» في مأرب. كما أدّى التقدّم المفاجئ في أكثر من محور إلى تشتّت جهود ميليشيات هادي و«الإصلاح»، فوجدت نفسها أمام حرب استنزاف جديدة غرب مأرب وشمالها، فيما لا تزال معارك جنوب المدينة مشتعلة. كذلك، أكّدت مصادر ميدانية تقدّم قوات صنعاء في جبهات شمال مأرب والحدود الجنوبية للجوف، في الأيام الماضية، تحديداً مديرية مدغل التابعة لمحافظة مأرب، واقترابها أكثر من «الماس». كما تقدّمت في جبهة المزاريق بمنطقة العلم الأبيض الصحراوية الواقعة بالقرب من الخط الدولي الرابط بين حضرموت ومأرب. وأشارت المصادر إلى أن الطرفين يخوضان معارك عنيفة في منطقة العلم الأسود، وأن قوّات صنعاء «تقترب من معسكر الرويك الاستراتيجي الواقع شمال منطقة صافر النفطية»، ووفقاً لمصادر محلّية في مأرب، نقلت ميليشيات «الإصلاح» الأسلحة الثقيلة من «الرويك» عبر الطريق الصحراوي نحو محافظة شبوة، «خشية سقوط المعسكر تحت سيطرة الجيش واللجان». أما في مديرية صرواح، فتقدّمت قوات صنعاء على جبهة الميسرة وصولاً إلى مشارف سد مأرب الشهير، بعد سيطرتها على منطقة المنجورة المتاخمة للسد وتقدّمها باتجاه وادي ذنه غرب مأرب، وهو تقدّم قد يساعد على تطويق المدينة من الاتجاهات الأربعة.

بالتوازي، أفاد عضو مجلس الشورى في العاصمة الشيخ أمين عاطف، بتلقّي حركة «أنصار الله» عرضاً من «الإصلاح» في محافظة مأرب، طُلب فيه موافقة صنعاء على «تنسيق مشترك تحت مظلّة الحفاظ على الوحدة اليمنية». وفق عاطف، اشترط «الإصلاح» مشاركة «أنصار الله» في معركة يجهّز لها الحزب لاجتياح عدن، وهو ما ردّت عليه قيادة الحركة بالرفض.

رفضت قيادة «أنصار الله» عرضاً لـ«الإصلاح» تضمّن «اجتياح عدن»

بالانتقال إلى جبهات ناصع بمحافظة البيضاء المتاخمة لمأرب، ورغم انحسار المواجهات بعد اشتدادها الأسبوع الماضي مع محاولة ميليشيات هادي و«الإصلاح» توسيع نطاقها لتشتيت الهجوم على مأرب، لا تزال المواجهات مشتعلة في جبهة قانية بالمحافظة، حيث صدّت قوات صنعاء محاولات تقدّم. تزامن ذلك مع إفادة مصادر أمنية بأن القيادي في تنظيم «القاعدة» ناصر الصريمة الوحيشي وصل بقواته إلى منطقة الصومعة، أحد أبرز معاقل التنظيم في البيضاء. اللافت أن هذه التحرّكات تزامنت ووصول قوات جنوبية استقدمتها الرياض من «ألوية العمالقة» السلفية المتطرفة في جبهة الساحل الغربي، إذ يضغط «التحالف» لإحداث اختراق ميداني في البيضاء.

التسخين الميداني على هذه الجبهات، ومحوره مأرب، يأتي بموازاة تصاعد الاشتباكات على الحدود، وكذلك الضربات الأمنية التي تعمد صنعاء إلى توجيهها بعد جمع المعلومات. في هذا الإطار، أفاد مصدر عسكري في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، بوقوع هجمات صاروخية دقيقة استهدفت مجموعة من الضباط السعوديين وحلفائهم اليمنيين أثناء اجتماعهم، الجمعة الماضي، في معكسر الخشينة في الجوبة بمأرب.

اقتربت قوات صنعاء من الخط الدولي الرابط بين محافظتي مأرب وحضرموت (أ ف ب)

العراق

3 صيغ تحكم الكاظمي في التأليف الحكومي

ثلاث صيغ تتصدّر المشهد السياسي العراقي في سياق تأليف مصطفى الكاظمي حكومته «العتيدة». منها ما هو إعادة «المحاصصة» بصيغة مباشرة. وأخرى غير مباشرة. كان الترجيح أن يعلن الكاظمي حكومته منتصف الأسبوع الجاري. لكن المعلومات تشي بتأجيل الولادة حتى أواخره

بغداد ـ **الأخبار**

يظهر أن رئيس الوزراء المكلّف بتأليف الحكومة الاتحادية المرتقبة في العراق، مصطفى الكاظمي، مرهونٌ بواحدة من ثلاث صيغ لتأليف حكومته. وفق معلومات حصلت عليها «الأخبار»، الاتصالات مستمرّةٌ حتى الساعة، لكنّها لم تسفر بعد عن صيغة أو اتفاق يحظى بإجماع الأحزاب والقوى بغية تمرير «الكابينة» برلمانياً، وسط ترجيح أن الحكومة بهذه الصيغة هي «محاصصة علنيّة»، ضاربة بذلك عرض الحائط المخاوف الجدّية من انهيار البلد في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الآيل إلى انفجار، إضافة إلى تجاهلها رغبة «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) أن تكون الحكومة، رئيساً وأعضاءً، «غير جدلية، ومن الكفاءات الوطنيّة»، وكذلك رغبة الشارع بوصفه أبرز العوامل التي أطاحت حكومة عبد المهدي. وهذا الطرح تقوده وجوهٌ وقوى قديمة وجديدة في آن واحد، تسعى إلى الحفاظ على ما تبقى من مكتسباتها، وأخرى تسعى إلى «تطويرها» بالمحاصصة لافتقادها أيّ طرح مقنع.

رُفضت الصيغة الأولى، فتصدّرت الثانية التي ينادي بها المكلّف، والداعية إلى «إطلاق يده» في انتقاء مرشحيه للحقائب الـ22. أراد الكاظمي أن يُمنح حق توزيع الحقائب على «من يراه مناسباً» بمرشحين يحظون في نهاية المطاف بقبول الأحزاب والقوى. السياسيين أن يتّسم مرشحوهم بـ«الكفاءة والنزاهة»، بالتوازي مع احتمال كبيرة أن تتبع الحكومة المرتقبة منهج سابقتها برئاسة عادل عبد المهدي، في الشقّ المتعلّق بتوزيع الحقائب على المكوّنات المختلفة: يحظى «البيت الشيعي» بـ11 حقيبة، ثلاث منها سياديّة هي: الداخلية والخارجية والنفط، و«البيت السُنّي» بست حقائب بينها واحدة سياديّة هي الدفاع، أما «البيت الكردي»، فله ثلاث واحدة منها سياديّة هي المالية، فيما تنال «الأقليّات» حقيبتين.

في هذا السياق، يتمسّك «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، بزعامة مسعود بارزاني، بفؤاد حسين للمالية، وهذا ما أصطدم بتوجّهٍ في «المركز» يرفض استيزار أي وجه «مجرّب»، ما فرض معادلة جديدة في سياقات التأليف، تقضي باستبعاد أي وجه سبق أن تسنّم حقيبة. وحتى الآن الاتصالات والمشاورات مستمرّة وفق ثلاث صيغ، ما آخر إعلان التشكيلة، وفق مصادر متابعة. عدد من الأقطاب السياسيّين يصرّ على الصيغة الأولى الداعية إلى رفع الأحزاب والقوى المسوّدة إلى المكلّف. هنا، لا دور للأخير سوى التوقيع، فالأمر متروكٌ للقوى التي تتقاسم بدورها الحصص بينها. هذا يعني أن الحكومة بهذه الصيغة هي «محاصصة علنيّة»، ضاربة بذلك عرض الحائط المخاوف الجدّية من انهيار البلد في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الآيل إلى انفجار، إضافة إلى تجاهلها رغبة «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) أن تكون الحكومة، رئيساً وأعضاءً، «غير جدلية، ومن الكفاءات الوطنيّة»، وكذلك رغبة الشارع بوصفه أبرز العوامل التي أطاحت حكومة عبد المهدي. وهذا الطرح تقوده وجوهٌ وقوى قديمة وجديدة في آن واحد، تسعى إلى الحفاظ على ما تبقى من مكتسباتها، وأخرى تسعى إلى «تطويرها» بالمحاصصة لافتقادها أيّ طرح مقنع.

رُفضت الصيغة الثانية التي تُطعّم فيها الحكومة بسياسيين وتكنوقراط

رُفضت الصيغة الأولى، فتصدّرت الثانية التي ينادي بها المكلّف، والداعية إلى «إطلاق يده» في انتقاء مرشحيه للحقائب الـ22. أراد الكاظمي أن يُمنح حق توزيع الحقائب على «من يراه مناسباً» بمرشحين يحظون في نهاية المطاف بقبول الأحزاب والقوى. عملياً، أراد بهذا «التوزيع» إرضاء الجميع، لكن بالطريقة التي يريدها، على أن تكون الحكومة مطعّمة بالسياسيين والتكنوقراط، وهو ما جوبه برفض الأطراف السياسيين، لأنه على حدّ تعبير مصادر عديدة «يقوّض جهودها، ويسمح للكاظمي بإدارة الأزمة بالأسلوب الذي يريده»، الأمر الذي يخشاه كثيرون. أما الصيغة الثالثة، التي تحظى حتى الآن بدعم الجميع، فهي الأقرب إلى أن تكون «مناصفة» بين رئيس المخابرات السابق وأركان «البيت الشيعي» تحديداً، وستنسحب تالياً على «الفضاء الوطني». يعبّر البعض أنها «تعاونٌ بين الفضاء الشيعي والوطني والفضاء الخاص بالكاظمي». وفي التفاصيل، طرح اجتماع القوى «الشيعية» مطلع الأسبوع الماضي «تأليف لجنة فنيّة تساند الرئيس المكلّف في التأليف، إذ يتداول هؤلاء (اللجنة والفريق المفاوض الخاص بالكاظمي) آلية توزيع الحقائب واختيار الوزراء المحتملين».

المشهد، باعتماد الصيغة الأخيرة من شأنه أن يكون عنصراً مساعداً في ولادة الحكومة قريباً، وهذا ما عبّر عنه الكاظمي، قبل يومين، بالقول إن «المشاورات مع القوى مستمرة في أجواء وديّة، ونحاول تجاوز المعوقات على أساس الحوار الإيجابي»، مضيفاً أنّه يسعى إلى أن يكون فريقه «كفوءاً ونزيهاً، ويواجه الأزمات، ويسير بالبلاد نحو النجاح وتحقيق مطالب الناس».

لا تراعي الصيغة الأولى رغبة الشارع الذي أطاح حكومة عبد المهدي (أ ف ب)

سوريا

ظريف يلتقي الأسد: «كورونا» و«أستانا»... والعقوبات الأميركية

كمين لآلية أميركية في الحسكة

هاجم مسلحون مجهولون آلية عسكرية للقوات الأميركية عند مفرق قرية رويشد في ريف الحسكة الجنوبي، شمال شرق سوريا، ما أسفر عن تدمير الآلية ومقتل وجرح راكبيها. ونقلت وكالة «سانا» الرسمية عن مصادر أهلية أن عربة «هامر» تقل عدداً من جنود الاحتلال وعناصر من «قسد» تعرضت لهجوم «نفذه مجهولون على طريق الخرافي عند مفرق قرية رويشد... ما أدى إلى تدهور العربة، ومقتل عنصرين من قسد، ووقوع إصابات أخرى». هذه العملية تعدّ الثالثة في سلسلة مشابهة تعرّضت لها القوات الأميركية و«قسد»، آخرها قبل أيام حين شنّ مسلحون هجوماً على مواقع «التحالف الدولي» في حقول النفط بريف دير الزور، وقيل إنهم يتبعون لتنظيم «داعش». وفي وقت سابق من هذا الشهر، تعرضت دورية أميركية لكمين محكم نفذه مسلحون مجهولون أيضاً، أدى إلى مقتل ضابط أميركي.

(الأخبار)

بعد عام على آخر زيارة، أنهى محمد جواد ظريف زيارته لدمشق أمس بعدما التقى الرئيس بشار الأسد. ونظيره وليد المعلم. طغت الإجراءات الصحية الوقائية على أجواء الزيارة. وبدا الافتا تشدد ظريف والوفد المرافق. ما جعل الزيارة سريعة ومختصرة. وفضّل فيها ظريف الا يتجمّع الصحافيون لعقد مؤتمر

جرى اللقاء في دمشق وسط إجراءات صحية وقائية مشددة (أ ف ب)

وسط إجراءات صحية وقائية مشددة، حطّ وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في العاصمة السورية دمشق، بعد نحو عام على آخر زيارة له إليها، كان في استقبال ظريف في المطار نائب وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، لتُفتتح المراسم بزيارة للسفارة الإيرانية، ثم لقاء الرئيس بشار الأسد، وآخيراً بلقاء الوزير وليد المعلم في مبنى الخارجية السورية. خلال اللقاء مع الأسد، استنكر الاثنان استمرار الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية على دول تحارب وباء كورونا، كما أفادت وسائل الإعلام السورية، فيما قدم الأسد تعازيه لإيران التي تعدّ واحدة من الدول الأكثر تضرراً بـ«كورونا»، وخاصة مع تسجيل 5209 حالات وفاة من أصل 83505 إصابات، كما أبدى الأسد، وفق بيان الرئاسة، «أسفه لتحوّل هذا الوباء إلى مجال للاستثمار السياسي من بعض الدول في الغرب، على رأسها الولايات المتحدة التي تستمر في نهج فرض العقوبات على الدول، رغم هذه الظروف الإنسانية الاستثنائية»، معتبراً أن «أزمة كورونا فضحت فشل الأنظمة الغربية أولاً، ولاأخلاقيتها ثانياً».

كذلك، انتقد ظريف استمرار العقوبات الأميركية، معتبراً أن «أجندة الولايات المتحدة الحقيقية بشأن عدم رفع العقوبات الوحشية على الدول

> كان إردوغان بالتزامن يتهم دمشق بخرق اتفاق وقف النار في إدلب

أثناء محاربتها هذا المرض باتت جلية الآن»، علماً بأن هذا المسار يشمل سوريا أيضاً، رغم دعوات من جهات كثيرة لتعليق العقوبات على الدول التي تعاني بشدة من تبعات الفيروس، ولا سيما نداء الأمم المتحدة لـ«تخفيف أو تعليق» هذه العقوبات. من جانب آخر، تناول اللقاء مستجدات المسار السياسي السوري، ومن بينها «اللجنة الدستورية» و«عملية أستانا» وتطورات الميدان في الشمال. هنا أكد الأسد أن «تصرفات تركيا على الأرض تفضح حقيقة النيات التركية (جراء) عدم التزامها الاتفاقات التي أبرمتها، سواء في أستانا أو سوتشي، وتنص جميعها على الاعتراف بسيادة ووحدة الأراضي السورية». بدوره، شجب ظريف «المحاولات الغربية الحالية لإعادة استثمار موضوع الأسلحة الكيميائية... (إنه) سلوك مخزٍ أن يعاد استخدام هذه الذريعة في هذه الظروف التي يمر بها العالم، رغم كل ما شاب هذا الموضوع من تشكيكات وثغرات» سابقاً.

وخلال استقبال وليد المعلم، للضيف الإيراني والوفد المرافق له، صدر بيان مشابه يتحدث عن «بذل المزيد من الجهود والضغوط لرفع الإجراءات الأحادية الجانب ومساعدة الشعوب المتضررة على تأمين ما يلزمها لمواجهة كورونا»، كما أكد الطرفان أهمية «التنسيق المستمر وتبادل المعلومات والتجارب... وتأمين ما يلزم من احتياجات ومستلزمات الوقاية والتشخيص والعلاج». وفضّل ظريف الا تجرى أي مقابلات صحافية التزاماً بالإجراءات الوقائية المتخذة.

في المقابل، كان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يكيل اتهامات ضد الحكومة السورية بـ«انتهاك وقف النار في إدلب»، محذراً من أن «دمشق ستواجه خسائر فادحة إذا استمرت في ذلك». وقال إردوغان في تصريحات بعد اجتماع لمجلس الوزراء التركي، أمس، إن «الحكومة السورية تستغل تفشي كورونا لتصعيد العنف في إدلب»، معيداً الحدث عن التزام أنقرة «اتفاق موسكو»، لكن «تركيا لن تسمح لأي مجموعات ظلامية بانتهاك وقف النار أيضاً»، في إشارة الى الفصائل المسلحة التي ترفض الاتفاق وتعيق منذ مدة تطبيقه وفتح الطريق الدولي حلب ـ اللاذقية (M4).

(الأخبار)

تقرير

نتنياهو... «ملكاً» لإسرائيل

بعد نحو سنة ونصف سنة من الكباش السياسي، وفي أعقاب ثلاث عمليات انتخابية متوالية، نجح بنيامين نتنياهو في فرض نفسه رئيساً للحكومة المقبلة، ضمن اتفاق تناوب على رئاستها مع بيني غانتس

علي حيدر

برغم المناورات التي شهدتها المفاوضات الثنائية أخيراً بين رئيس حزب «الليكود»، بنيامين نتنياهو، ورئيس «أزرق أبيض»، بيني غانتس، التي أوحت في بعض المحطات بأن خيار الانتخابات (الرابعة) بات الأكثر ترجيحاً، فإن عدداً من العوامل والمستجدات كانت تؤشر على أن الخيار الأكثر ملاءمة مع مصالح الأطراف في هذه المحطة بالذات هو التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة المستمرة منذ نحو سنة ونصف سنة.

من الواضح أن المتغيرات الأساسية التي فتحت الطريق أمام هذا السيناريو انتشار فيروس كورونا وما تلاه من تحديات اقتصادية وصحية، إضافة إلى استنفاد أطراف الائتلاف خياراتها السياسية والانتخابية، وصولاً إلى تفكك «أزرق أبيض». مع ذلك، لعب قرار الرئيس رؤوبين ريفلين رفض تمديد تفويض غانتس، والامتناع عن نقله إلى نتنياهو، وتحويله إلى الكنيست، دوراً أساسياً في تسريع هذا المسار، واختصار المناورات أمام الطرفين، ووضعهما أمام مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع كي يتخذا قراراً حاسماً. لذلك، كان أصل التوصل إلى اتفاق مرجحاً في هذه الجولة من الكباش على خلاف الجولات السابقة. لكن الاحتمالات حول توقيت الاتفاق كانت مفتوحة ضمن المدى المتبقي للمفاوضات، قبل الدخول في انتخابات إضافية.

لا حاجة إلى بذل جهد كبير من أجل اكتشاف هوية المنتصر الذي أملى غالبية شروطه على الطرف الآخر، فقد استطاع نتنياهو أن يكرس نفسه رئيساً للحكومة، برغم اتهامه بقضايا جنائية على رأسها الرشوة. كما لم تنجح كل محاولات إطاحته من داخل حزبه وخارجه، بل فرض على بعض المعارضة التسليم بهذه الوقائع والإقرار بتتويجه، وهو نجح في إقرار أجندته المتصلة بفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة المحتلة، إضافة إلى تحييد قانون «القومية» عن أي تعديل، إلى جانب امتلاكه الفيتو في تعيين القضاة والمستشار القضائي للحكومة والمدعي العام، رغم أنه منهم وسيكون لهؤلاء دور في محاكمته.

كما نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية، تم التوصل إلى صيغة لحكومة مدتها ثلاث سنوات، يرأس نصف ولايتها الأول نتنياهو، على أن يرأسها في النصف الثاني غانتس. وبخصوص مصير نتنياهو لو رفعت «المحكمة العليا» بطاقة حمراء لمنعه من تولي الرئاسة، ذكر معلق الشؤون السياسية في القناة الـ 12 في التلفزيون الإسرائيلي، عميت سيغل، أنه في هذه الحالة ستتجه إسرائيل نحو انتخابات إضافية. وتتشكل هذه الحكومة من 30 وزيراً، من أبرزهم غابي أشكنازي للخارجية (نصف ولاية)، بيني غانتس للأمن، ويسرائيل كاتس (الليكود) للمالية، وأفي نيكوتين (أزرق أبيض) للقضاء، على أن يتمتع «الليكود» بحق الفيتو في كل قرار يتعلّق بالوزارة الأخيرة. أما الاقتصاد، فلعمير بيرتس (العمل)، والرفاه لإيتسيك شمولي (العمل)، والأمن الداخلي لميري ريغيف (الليكود)، والصحة ليعقوف ليتسمان (يهدوت هتوراه)، والداخلية لأرييه درعي (شاس).

هكذا، حصل معسكر اليمين الذي يترأسه نتنياهو على رئاسة الكنيست، لياريف لافين (الليكود)، إضافة إلى رئاسة لجان المالية والاقتصاد و«كورونا»، مع وزارات المواصلات والأمن الداخلي والمالية والصحة والداخلية والطاقة وجودة البيئة والإسكان. أما غانتس، فسيحصل خلال ولاية نتنياهو على لقب «رئيس الحكومة البديل»، على ألا يحق لنتنياهو عزله، في حين يجب أن يتبادلا الألقاب بعد التناوب. وفي هذه الأجواء، توجه نتنياهو إلى الجمهور بالقول: «وعدت دولة إسرائيل بحكومة طوارئ وطنية تعمل لإنقاذ حياة ومعيشة مواطني إسرائيل، وسأواصل عمل كل شيء من أجلكم». وكما هو متوقع، لقي الإعلان أصداء سلبية لدى معارضي نتنياهو، إذ رأى رئيس «يوجد مستقبل»، يائير لابيد، أن ما جرى «تجاوز لكل حدود العار، كون هذه الحكومة منحت المتهم بقضايا جنائية (نتنياهو) صلاحية تعيين قضاة سيحاكمونه».

لا حاجة إلى بذل جهد كبير للاكتشاف هوية المنتصر الذي أملى غالبية شروطه (أ ف ب)

> لابيد الأكبر «كورونا» وضيف الخيار في الدفع إلى انتخابات

تقرير

رسائل إيرانية في الخليج: صواريخ بحرية بمدى 700 كلم

أشعلت عودة المواجهات البحرية في مياه الخليج بين القوات الإيرانية والأميركية، بعد سنوات على توقّفها، التوقعات بشأن طبيعة الرسائل التي تريد طهران إيصالها في هذا التوقيت. حادثة اقتراب زوارق «الحرس الثوري» من السفن الحربية الأميركية، التي تحدث عنها الجيش الأميركي ليل الأربعاء ـ الخميس الماضي ووصفها بـ«الخطيرة والاستفزازية»، عكفت واشنطن على دراستها لتحديد الرد عليها، كما أعلن وزير الخارجية مايك بومبيو، قبل أيام.

في المقابل، التزمت طهران الصمت حتى أمس، حين أكّدت الواقعة، لكن برواية مختلفة. فقد اتهم «الحرس» البحرية الأميركية، في بيان، باعتراض سفينة «الشهيد سياوشي» في السادس والسابع من الشهر الجاري، عبر «تصرّفات عالية المخاطر وتجاهل التحذيرات». وتابع البيان: «ردّاً على الحادثة، كثّف الحرس الثوري دورياته وأرسل 11 زورقاً لمواجهة البوارج الأميركية» في الخامس عشر من الشهر الجاري، مضيفاً: «على رغم التصرّفات غير المهنية والاستفزازية التي يقوم بها الإرهابيون الأميركيون وعدم مبالاتهم بالتحذيرات، ومع التصدّي الشجاع وبسالة قواتنا، تم إرغام البوارج الأميركية على الانسحاب من مسار قطع البحرية التابعة للحرس». هكذا، رأى «الحرس» أن البحرية الأميركية قدّمت «رواية غير صحيحة حول هذا الحادث، ما يشير إلى أن الأميركيين يرغبون في نسخة هوليوودية للأحداث». فوق ذلك، حذّر البيان الأميركيين من «أي مغامرة وفبركة روايات مزيفة»، داعياً إياهم إلى «الامتثال للقوانين الدولية وبروتوكولات الملاحة البحرية في الخليج الفارسي وبحر عمان».

التوتّر المستجد يأتي ضمن توقيتين: الأول الانشغال الأميركي في أزمة «كورونا» بموازاة تشدّد واشنطن برفضها تخفيف العقوبات على إيران، والثاني تمسّك طهران بمطلب إخراج القوات الأميركية من المنطقة منذ اغتيال قائد «قوة القدس» في «الحرس»، الجنرال قاسم سليماني.

بالتزامن مع ذلك، كشف قائد القوة البحرية في «الحرس»، الأدميرال علي رضا تنكسيري، عن أن سلاح البحرية بات يمتلك صواريخ بحر ـ بحر وطوربيدات بمدى 700 كلم، مشيراً في حديث أمس إلى أن «سرعة القطع البحرية لدينا تفوق بثلاثة أضعاف قطع الأميركية، كما تمكّنا من قطع أشواط كبيرة في تقنيات ما تحت سطح الماء». وعلّق تنكسيري على المواجهة البحرية الأخيرة بالقول: «الأميركيون عمدوا... إلى اعتراض مسار قطعاتنا البحرية، متجاهلين التحذيرات الرادارية أيضاً، لكنهم واجهوا رداً صارماً».

على خط موازٍ، جدّدت الخارجية الإيرانية استعداد طهران للحوار مع دولّ الخليج. وقال المتحدّث باسم الوزارة، عباس موسوي: «إيران مستعدّة دائماً للتواصل مع جيرانها وتحت أي ظرف، ومستعدون لحل الخلافات دون شروط مسبقة». مضيفاً: «إيران ودول المنطقة قامت بتوفير الأمن للخليج والمناطق المحيطة به منذ آلاف السنين، لكن وجود القوات الأجنبية، وخاصة الأميركية، يزعزع الثقة ويثير التوتر في المنطقة».

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3429

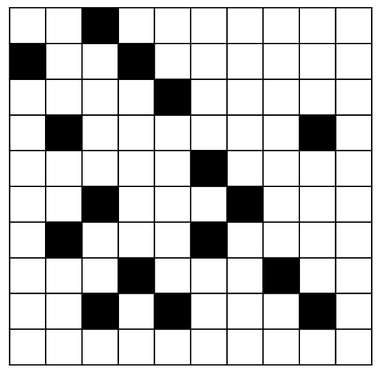

أفقيا

1- حيوان منقرض – طائر وهمي كبير – 2- مدينة في بلجيكا شهدت إنكسار نابليون بونابرت – طعن بالرمح – 3- دولة أفريقية عاصمتها ليلونغوي – جزيرة إيطالية في المتوسط – 4- مرفأ عالمي هام في دبي – 5- عاصمة غانا – عاصمة أوروبية – 6- لسان النار – أضع خلسة – حرف جر – 7- حقيقة الشيء وذاته – وكالة أنباء عربية – 8- بذر الأرض – نعاس وغفلة النوم – أثر الجرح – 9- من الأسلحة القديمة – للندبة – 10- عائلة فيلسوف وعالم اجتماعي أميركي راحل نمساوي الأصل عني بمسائل المنهجية في التحقيق والبحث

عمودياً

1- واحة تاريخية في جوف السرحان في السعودية – 2- ماركة مفاتيح وغالات عالمية – بيوت منقورة في الجبال – 3- يُتبع ويشتري الشيء بغرض الربح – من الحبوب – 4- إحدى جزر أنتيل الهولندية فيها مصافي نفط مشهورة تعمل لحساب فنزويلا – عاصمة أوروبية – 5- صوت السيوف – فتّة الجمال – 6- متشابهان – جسر مشهور في الأردن يُعرف أيضاً بجسر كمال الشاعر مدعوم بالكوابل انتهى العمل فيه عام 2006 – 7- التحسّر على الماضي – للتأفف – 8- عائلة رئيس وزراء بريطاني سابق- حرف نصب – 9- شهر هجري – بحر – بلدان – 10- بطل الأسفار والمغامرات في قصص ألف ليلة وليلة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بطرخ – مشروب – 2- طوربيد – رش – 3- بوك – حدي – 4- حبكة – إعصار – 5- مير – بو – إلاّ – 6- إد – لص – منخل – 7- رم – يو – أخّ – 8- عي – نابالم – 9- بس – تشرين – 10- غليوم الأول

عمودياً

1- بر – حمار – بغّ – 2- طوربيد – عسل – 3- رت – كر – ري – 4- خربة – لم – تو – 5- دو – بص – نشم – 6- ماكاو – يارا – 7- شم – موبيل – 8- حصان – أنا – 9- ورد الحال – 10- بشير الجميّل

sudoku 3429

9				5	6			
		6	1				8	9
		3	4				7	6
6				7	9			
1	2						9	4
			2	1				5
8	3				2	6		
5	4				1	2		
			8	3				1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3428

3	6	2	8	7	9	4	1	5
8	7	4	3	1	5	9	6	2
5	1	9	2	4	6	3	8	7
9	8	7	5	3	2	1	4	6
1	4	3	9	6	7	2	5	8
2	5	6	1	8	4	7	9	3
7	2	1	6	9	8	5	3	4
6	9	5	4	2	3	8	7	1
4	3	8	7	5	1	6	2	9

مشاهير 3429

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي إنكليزي (1812- 1870) يُعتبر بإجماع النقاد أعظم الروائيين الإنكليز بلا إستثناء يتميّز أسلوبه بالدعابة والسخرية. من أعماله « أنشودة عيد الميلاد »

2+1+4+2+10+8 = صحيفة سورية ■ 9+6+3+11 = من الامراض ■ 7+8+11+5 = وقود

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: فتحية العسال

وفيات ◄

انتقلت إلى رحمة الله تعالى فقيدتنا الغالية

المرحومة الحاجة أمينة محمد فاخوري

أم محمود

حرم المرحوم فؤاد محمود حلاوي

ابناها: الحاج محمود حلاوي نائب رئيس بلدية صور السابق 740123/03

والمرحوم أحمد

بناتها: الحاجة سناء زوجة الحاج عبد المطلب الظريف، مهى زوجة السيد باسل صفي الدين والمرحومة الحاجة رجاء زوجة السيد شوقي العبدالله والمرحومتان منى ورأفت.

ووريت الثرى نهار الأحد 19 نيسان في جبانة الزهراء (ع) في صور.

بسبب الأوضاع الراهنة وجائحة الكورونا نعتذر عن استقبال التعازي شاكرين لكم مشاركتنا الدعاء بالرحمة والغفران لروحها الطاهرة.

تتقبل العائلة التعازي على الهاتف

يحدد لاحقاً موعد إقامة مجلس عزاء عن روح المرحومة

الأسفون: آل حلاوي وآل فاخوري وآل سلطاني وعموم أهالي صور والجنوب

مبوب ◄

للبيع ◄

أرض للبيع في الجية بمساحة 46000 م2.

محلات تجارية مع مردود مالي مضمون للاتصال: 03/181813

سينما

شهادة المخرج الأميركي الذي دخل غرفة الـ«ليدر ماسّيمو»

صورة أخرى عن كوبا والرفيق فيدل كاسترو

لقطة من فيلم «كوبا والمصوّر» للمخرج جون البرت

الشريط في سطور

«كوبا والمصوّر» لم يكن العمل الوحيد الذي أنجزه الصحافي الاستقصائي وصانع الأفلام جون البرت. لقد أنجز أكثر من ثلاثين وثائقياً بين طويل وقصير. عمله الصحافي وشغفه التصويري، دفعاه إلى الكثير من البلدان، والتصوير في أشد المناطق سخونة في العالم. كان أول صحافي أميركي يدخل كامبوديا بعد حرب فيتنام. سافر إلى إيران خلال أزمة الرهائن، وأنجز العديد من التقارير الحصرية. من إيران عبر الصحراء، كان أول صحافي يدخل أفغانستان مع «المجاهدين».

كان الصحافي الغربي الوحيد الذي بقي في نيكاراغوا بعد تولّي «الجبهة الساندينية للتحرير الوطني» الحكم، والصحافي الوحيد في أرض المعركة في حرب الكونترا.

تقارير كثيرة أنجزها البرت أيضاً من الصين والفيليبين وروسيا وكوريا.

خلال حرب الخليج، كان الوحيد الذي تمكّن من نقل مشاهد غير خاضعة لرقابة السلطة الأميركية، ما عرضه للكثير من المضايقات. حتى إنه طرد من المحطات الذي كان يعمل فيها. وهو أيضاً الصحافي الأجنبي الوحيد الذي أجرى مقابلة مع صدام حسين. وخلال حرب العراق، قدم مشاهد حصرية للمعارك في وثائقي باسم «طوارئ بغداد» (2006).

ترشح البرت مرتين لجوائز الأوسكار لفئة أفضل فيلم وثائقي، أولها عام 2010 عن فيلم «كوارث غير طبيعية في الصين: دموع مقاطعة سيتشوان». والثانية عام 2012 لنفس الفئة عن فيلم «ريدامبشن». حاز أكثر من 10 جوائز إيمي والكثير من الجوائز الصحافية.

شفيق طبارة

كانت تلك المرة الأولى التي يقابل فيها جون البرت (1948) فيدل كاسترو (1926 ـ 2016). كان الصحافي والمخرج الوثائقي المخضرم يحمل الكاميرا والمعدّات الثقيلة داخل عربة أطفال. جذب ذلك انتباه الزعيم الكوبي. منذ ذلك الوقت، حافظ البرت على علاقة ودّ وقرب وثقة غير عادية معه. هذه اللحظة كانت بداية علاقة طويلة الأمد مع الدولة الكاريبية، استمرّت 45 سنة. استمر الصحافي في زيارة كوبا وإجراء مقابلات معه في مناسبات عديدة، حتى أصبح الأميركي الوحيد على متن الطائرة التي نقلت كاسترو إلى نيويورك لإلقاء خطابه الأسطوري في الأمم المتحدة عام 1979.

أكثر من ألف ساعة من التصوير منذ أوائل السبعينات حتى 2016، استخرج منها البرت شريطه Cuba and the Cameraman الذي طُرح أخيراً على نتفليكس. فيلم وثائقي عُرض للمرة الأولى بعد عام على وفاة كاسترو في «مهرجان البندقية». لا يخفي الصحافي السبعيني إعجابه بالمشروع الاشتراكي خلال شبابه. «في الولايات المتحدة، كانت لدينا سياسة سيئة تتعلق بالصحة العامة والإسكان. هناك شيء ما كان يحدث هناك: الأشياء التي حلمنا بها تتحقّق ببساطة. قال الهاربون إنه مكان فظيع، بينما وصفه الآخرون بأنه جنة على الأرض. أردنا أن نراها بأعيننا».

يركز البرت في فيلمه على علاقته بكاسترو وبثلاث عائلات كوبية. على مدى أربعين عاماً، أجرى معها مقابلات بشكل متكرر خلال رحلاته إلى الجزيرة. كاريداد، فتاة ستنتهي قصتها بالهجرة إلى فلوريدا. لويس، العاطل عن العمل الذي يؤمّن قوته في السوق السوداء. الأخوة بوريفو، الفلاحون الذين يواجهون تحدياً تلو آخر مع السنوات. في كل مرة يعود فيها إلى كوبا، يبحث البرت عن الأشخاص أنفسهم، ليسألهم عن أوضاعهم، حتى لو غيّروا منازلهم، ما يمنح الوثائقي روحاً إنسانية. يبدأ الفيلم من خلال عكس اليوتوبيا في السبعينيات، وبكمل بتوثيق البؤس الاقتصادي الناشئ عن انهيار الكتلة الشيوعية والحصار الأميركي، وينتهي بتحوّل الجزيرة إلى وجهة سياحية وموت كاسترو.

ببساطة، يمدّ البرت يده إلى الجميع وباهتمام حقيقي يسأل: كيف حالك؟ بهذه الطريقة يلتقي بأصدقائه القدامى والأخوة المزارعين الثلاثة، الذين هم الصورة المثالية للرجل الكوبي المرح. ينتقلون من مدح كاسترو إلى عدم معرفة ما يحدث في بلادهم عندما يتحدثون عن سرقة حيواناتهم بشكل متكرر. هذه العلاقة الودّية مع الفلاحين والعائلات، أنشأها البرت مع كاسترو، الذي لا يُخفي أبداً إعجابه به. من خلال متابعة البرت لكاسترو في الأنشطة العامة، ينتهي الأمر بدعوة الزعيم لألبرت لتصوير خصوصياته وتسجيلها. ليست دعوة رسمية، لكن بما يشبه ذلك الشخص الذي تحبه، وفي كل مرة تقابله في الشارع فتتحدث معه لمدة 15 دقيقة.

> البرت أسئلة لا تخطر في بال أيّ صحافي في ذلك الوقت. هل تحب البيرة، فيدل؟ هل ترتدي سترة واقية من الرصاص، فيدل؟ يتعامل البرت مع كاسترو على أنه فيدل، لا زعيم الشيوعية العالمية. اكتسب البرت وعائلته ثقة كاسترو بعدما فاجأه بالخبرة التي يتعامل بها معه. لهذا

وثّق البؤس الاقتصادي الناشئ عن الحصار الاميركي للجزيرة وانهيار الكتلة الشيوعية

> السبب، هناك مشاهد في الوثائقي حصرية تماماً مثلما عندما يزور الزعيم الكوبي الولايات المتحدة، ويدعو البرت إلى غرفته، ويعتذر له لأنها غير مرتبة. هل تريد تجربة السرير؟ حسناً، ويستلقي كاسترو ويمزح. مشاهد كاسترو قد تكون كما لو أنها قصة انستغرام بين الاسترخاء التام والنكات. إذا كان هناك شيء رأيناه في فيدل بعيداً عن الكاريزما والحنكة اللتين تمتع بهما، فهو التواضع والمرح التام.

يعمل البرت على مستويات عدة، مثلما تتيح لقاءاته المتكررة مع كاسترو سرد قصة ما، هناك قصص ثانية أعطت للوثائقي الحميمية من الوثائقي

الإنسانية. هذه الصداقة المبنية على الاحترام والإنسانية مع بعض السكان المحليين، مثل الأخوة المزارعين، وكاريداد التي عرفناها طفلة ثم رأيناها وقد صارت أماً لولدين. وأيضاً، هناك صاحبه لويس الذي عاش الصعب المراحل التي مرّ بها المجتمع الكوبي. شظايا الحياة والأفكار والأحاسيس، نعيشها مع الأشخاص الذين نراهم مع مرور السنوات ونرى التغيّرات التي طالت حياتهم. ومن خلالهم نرى تحولات المشاعر والأفكار. ونلاحظ أيضاً هذه الروح التي لا تُقهر، والتفاؤل الدائم للشعب الكوبي، القادر على التغلب على جميع المشاكل والعيش بتواضع ومستوى من الرضى غريب تماماً عن معظم سكان هذا الكوكب. من القصص العامة والخاصة واليومية، تمكن «كوبا والمصوّر» من رسم جدارية نعيش لا يفهمه الغرباء تماماً. كشف عن جوهر أمة تتكون من تناقضات وقيود وتاريخ سياسي، وأيضاً إيجابية وطبيعية ومرح وحب وموسيقى و«روم» تجعلها مثالاً رائعاً وفريداً للحضارة.

بالإضافة إلى طابعه السياسي، يمتاز فيلم البرت بتلك النبرة الإنسانية التي تُظهر لنا بشراً يتصرفون وفق ما تمليه مُثلهم. يبذلون قصارى جهدهم بالقليل الذي يملكونه. يعطينا البرت وثيقة اجتماعية وسياسية قيمة. فيلم محايد، مقالة لا تشوبها شائبة عن آثار مرور الوقت. من خلال الشهادات الحميمة لثلاث عائلات كوبية وبعض اللقاءات مع كاسترو، ينسج البرت قصة عن الروح القتالية للإنسان في كوبا. ليس لأن المخرج يفتقر إلى الرأي، ولا لأنه لا يقدم تعليقات شخصية، ولكنه يحاول دائماً الابتعاد عن النقد أو الحكم، وترك هذا الدور لنا. يعرض كاميرته كوسيط بين الشهادة والمتفرج من دون أن يسكت قصص النصر ولا أحلك الأحداث. يخدم هذا النهج البرت، صياد الحقيقة الدؤوب. الصحافي المتمكّن الذي يعرف دور الفيلم الوثائقي، وكيف أفادت الشوارع من ظهور الكاميرات لتظهير مشكلاتها الاجتماعية، ما يدل على علاقة شبه طبيعية بين الفيديو والدليل.

عندما بدأت الرأسمالية بدخول كوبا مع اقتراب رحيل كاسترو، كان البرت موجوداً للتحدث للمرة الأخيرة مع فيدل. وداع أنهى به فيلمه. في المحصّلة، ما قدمه لنا البرت وكاسترو وكوبا هو درس في الحياة، والزمن الذي يحتاج كل شيء، والعلاج المفقود أمام المنعطفات القوية التي تتخذها الحياة. بالتالي، فإهم شيء هو كنز اللحظات الحميمة، والابتسام والرقص كما يفعل أصدقاؤنا الكوبيون، إنهم أشخاص مرتاحون، مرحون يعرفون تماماً أنّ لا أحد يموت قبل أوانه.

Cuba and the Cameraman
على نتفليكس

نقد

شون بيكر... كائنات هائمة على أنقاض الحلم الأميركي

سمعة المخرج الأميركي شون بيكر تسبقه دائماً. علاوة على موهبته السينمائية، يتمتّع بقدرة على تصوير مخلوقات مهمّشة بشكل واقعي وإنساني. في «أمير برودواي» (2008) و«ستارليت» (2012) و«تانجرين» (2015) قدم أفراداً من الطبقات الدنيا من المجتمع الأميركي، طبقة نادراً ما تتم رؤيتها في وسائل الإعلام.

في «مشروع فلوريدا» (2017) الذي طرح أخيراً على نتفليكس، يركز بيكر على العالم السفلي غير المألوف والكئيب للموتيلات المحيطة بـ«ديزني لاند» في أورلاندو في ولاية فلوريدا. هناك، على بعد بضعة كيلومترات من «أسعد مكان على وجه الأرض»، تعيش عائلات ذات موارد محدودة. ولفهم هذا الواقع أكثر، نحتاج لمعرفة تفصيل صغير: في الولايات المتحدة، تحظر الإقامة الدائمة في أحد هذه الأماكن. لذلك، يجب على أولئك الذين يعيشون هناك أن يتنقلوا من موتيل إلى آخر، أو من غرفة إلى أخرى كل فترة.

يدرك الصغار الواقع من خلال غشاء حماية، يجعلهم لا يشاركون في لغة الكبار. هذا الغشاء هو البراءة، وليس بالضرورة أن تكون

هذه البراءة نقصاً في الوعي ولكن حماية لألم غير ضروري. وإن كنا نريد أن نلتقط صور ما يراه الأطفال عندما يكونون محاطين بالفقر وسوء التغذية والمخدرات والدعارة، فإنّ النتيجة ستكون مشابهة جداً لـ«مشروع فلوريدا». رسم بيكر كل هذا البؤس بلون الخزامى الزاهي لتخفيف الصدمة علينا، ونقل فرحة ثلاثة أطفال حيويين، يستمتعون بالمرح والصيف، وبالكاد يدركون البؤس الذي يحيط بهم.

تأخذ موني وسكوتي صديقتهما الجديدة جانسي في جولة إرشادية على الموتيل. تشرح الطفلة ذات الست سنوات لصديقتها: «لا أحد يأخذ المصعد لأن رائحته تشبه

> قصة عن الفقر الذي يعيش بجوار «ديزني لاند»

رائحة البول. تعيش امرأة هنا، تعتقد أنّها متزوجة من يسوع. وهذا الرجل تأتي الشرطة دائماً بحثاً عنه». تتكلم كما لو كانت تخبرنا بأطرف القصص المصورة. الثلاثة يعيشون تحت خط الفقر في حي مليء بالمباني الملونة... هذه الأمكنة تشكّل ملعب الأطفال خلال الصيف، بينما يكافح الآباء والأوصياء للعثور على عمل أو محاربة ويلات أزمة لا تزال تضرب حياتهم. يضع شون بيكر في وجهنا عدم المساواة والهوة الطبقية في هذه الولاية، حيث تعيش عشرات العائلات الفقيرة بجوار «ديزني لاند».

واقع وخيال، يأس وبراءة، قسوة الشوارع وجمال ديزني... في فيلم شون بيكر السادس، تظهر كل هذه الأضداد وتختلط للاحتفال مع الناس في هذه المجتمعات مع ضحكهم وحيويتهم، تصرفاتهم الغريبة وكرامتهم، وعندما ينحرفون عن المسار «الصحيح» الذي يضعه القانون والمجتمع. يقدم الفيلم كل هذا بروح وثائقية تقريباً. يزيل بيكر الغشاء ويتبع شخصياته بحماس شديد، ليولّد فيلم صادق، منح فيه الجمال للخراب، متجولاً مع شخصياته الهائمة بلا هدف، التي تعيش على أنقاض الحلم الأميركي.

في «مشروع فلوريدا» لدينا حياة، رواية لشخصيات مليئة بالنوايا الحسنة. البراءة هي آخر ما يملكه هؤلاء الأطفال. هم جامحون حالمون مضطربون ووقحون إلى حد ما. يلعبون في مكان خرساني بين الطرق السريعة... كابوس حضري حقيقي، حيث يطلق العنان للأحداث وتغمرنا هذه البيئة القمعية.

بمزيج من الماسي والكوميديا، يقدم بيكر فكرته، وشجبه الواضح لعدم المساواة على حواف أيقونة مثل ديزني. الضحك المدوي للصغار يخفي صرخة الكبار. الحياة تحدث أمام أعيننا بكل قوتها وجمالها، وهزائمها وانتصاراتها. سينما بيكر واضحة، بسيطة، ذكية، ووقحة في بعض الأحيان، مزينة ببراعة وملونة، وهذا ضروري لتجنّب الوقوع في الدراما الزائدة.

ديزني هو المكان الذي يحلم به الأطفال، لكن زيارته ليست في متناول أولئك الذين لا يعرفون إن كانوا سيأكلون اليوم. فيلم بيكر قدّم واقع بشر وأطفال حاضرهم صعب، لكنهم مضيئون، لم يفقدوا نقاءهم.. نتعرف إليهم، نشاركهم حياتهم، ونتركهم أملين أن يكون لديهم مستقبل... محتمل!

شفيق...

The Florida Project
على نتفليكس

zoom

«معجزة في الزنزانة 7»: لماذا كل هذا النحيب؟

خليل الحاج علي

بشفّيه التراجيدي والكوميدي، دخلت الدراما التلفزيونية التركية بيوت المشاهدين في مختلف أنحاء العالم، على مدار سنوات. واليوم، تدخل الدراما التركية بقوة من بوابة الفن السابع، وتحديداً فيلم «معجزة في الزنزانة 7» المتوافر على نتفليكس، إذ لم يسبق أن أخذت الأفلام التركية الاستهلاكية ضجة مماثلة من قبل. اعتبر كثيرون أن الفيلم تحفة فنية، وأثنوا على قدرته «الخارقة» على دغدغة المشاعر الإنسانية. وقد نال الفيلم تقييماً ممتازاً على IMDB (منصة عالمية لتقييم الأفلام من قبل المشاهدين حول العالم).

لماذا كل هذا الصخب حول الفيلم؟ وما مردّ كل هذه التراجيديا؟ ولماذا يلجأ المخرجون إلى الجمهرة Massification أي تحويل الفئات الشعبية إلى جماهير؟

تدور الأحداث حول أب يدعى «ميمو» يعاني من التأخر العقلي، يؤدي دوره الممثل التركي نجم مسلسل «حريم السلطان» أراس بولوت إينامللي. تموت طفلة أحد الضباط النافذين في الدولة على مقربة منه، فيدخل إثر ذلك السجن نتيجة اتهامه بقتلها، ويُحرم من رؤية ابنته «أوفا» ويحكم عليه بالإعدام لاحقاً، فيتحوّل السجن إلى مكان لنسج خيوط الحبكة الدرامية.

من حيث الصورة، يبدأ الفيلم (إخراج: محمد أظما أوزتيكن) بإتقان فني: الكادرات والزوايا، الإضاءة والألوان، الديكورات والمناظر الطبيعية لتركيا. تجتمع صورة السماء والجبال والبحر الأسود في أبهى صورة، كما الأزقة العتيقة التي تحتبئ ببوتاً مليئة بالوان الدفء والنوستالجيا، وتخترق الأحداث الموسيقى التركية والحانها الرقيقة بين الحين والآخر... سرعان ما تتلاشى كاميرا المخرج شيئاً فشيئاً في خضم أحداث السجن، ولا تحافظ على زخمها الفني والكادرات المُتقنة، فتذوب جمالية الصورة والمونتاج، وتُحرَس الكاميرا لنقل وحشة السجون ومآسيها. رغم أن «معجزة في الزنزانة 7» مقتبس عن الفيلم الكوري الجنوبي الذي أخرجه هوان كيونغ لي عام 2013 بالعنوان نفسه، لكن أداء الممثل إينامللي في النسخة التركية، يعود بنا إلى عام 2001، وفيلم I am Sam عندما جسد الممثل الأميركي شون بن نفس حالة التخلّف العقلي لـ «ميمو» في الفيلم التركي، وترشّح يومها بن لجائزة الأوسكار. يبدو الفرق شاسعاً في أداء الممثّلَين على المستويين الفيزيولوجي والنفسي الذي يتطلبه تجسيد أدوار معقدة كهذه. لا بدّ من القول بأن إينامللي نجح في أداء مشاعر صادقة، لكنّه اكتفى باللعب على العاطفة وغفل عن الغوص في أعماق الشخصية السيكولوجية. يزخم الفيلم بسلسلة أحداث بنائية مترابطة، وتشكل الأحداثُ حبكةً تراجيديةً مليئةً بالمشاعر الإنسانية التي أتت مكثّفة إلى حدّ المبالغة. فلماذا كل هذه الأحداث الدرامية المتتالية؟ عادة تبدأ الحبكة مع السبب الذي يولد منتصف الذروة، وتحمل أحداثاً لاحقة، فتصل إلى النهاية التي تأتي نتيجة هذا المسار. من هذه الناحية، لا بدّ من الإشارة إلى أن الفيلم استوفى شروط البناء التراجيدي للحبكة الدرامية بحسب أرسطو في كتابه «فن الشعر». لكن، مهلاً... لماذا أخذنا الكلام إلى أرسطو (384-322 ق.م) لمقاربة فيلم يُعرض على نتفليكس أنتج عام 2019؟ لماذا نُجري مقاربةً لفيلم معاصر مع كتاب «فن الشعر» الذي يعود للعهد الإغريقي ما قبل الميلاد؟

معجزة في الزنزانة رقم 7

> تسطيح الثقافة والفن لجعلهما شعبويين

ما يدفعنا للحديث عن ذلك هو الزخم الدرامي والمشاعر الإنسانية الفضفاضة التي حملها فيلم تركي معاصر يشبه تراجيديات يونانية كتبها سوفوكليس ويوريبيدس قبل العصر الميلادي، حيث كان الجمهور تواقاً للحبكات الصارخة والمأساوية. الفيلم لديه حبكة هدفها إيصال فكرة التلاحم الإنساني في ظلّ بطش السلطة، وعدالة الأرض التي يمكن أن تحققها المجتمعات الإنسانية بتكافلها، والتكاتف بين الفئات المقهورة الذي يمكن أن يحقق المعجزة، وجعل من جدران السجن وحبال المشانق قوة احتجاجية سرية ومبطنة في عصر البطش السياسي. جملة عنّاوين إذاً طرحها الفيلم، منها سياسي كالظلم، والإعدام، وأوضاع السجون، والفساد القضائي، ومنها إنساني كالتاخر العقلي، والصراع الطبقي، واليتم... كما يطرح إشكالية الموت والفراق والقصاص في الدنيا والآخرة... كل ذلك في فيلم واحد يمتد لساعتين وعشر دقائق من الوقت!

انطلاقاً من كلّ ذلك، هناك جملة تساؤلات حول الحبكة الدرامية: ألا يجوز مثلاً، أن يفتتح المخرج فيلمه من موت إحدى الفتيات، لنكتشف بعدها أنها ابنة أحد النافذين في الدولة، وندخل في حيرة ما إذا كان «ميمو» المتخلف عقلياً تسبب في موتها أم لا؟ مما يزيد التشويقَ على حساب التلقين... ألم يخطر في بال المخرج مثلاً أن يجعل من والدة «أوفا» هاربة كما حصل في فيلم I am Sam حيث تفرّ الأم التي ما عادت تتحمل وضع زوجها، بدلاً من نسج شبكة علاقات مثالية حول الأب المتخلف عقلياً، والتي تبدو أشبه بالأساطير المحكية؟ لماذا قرّر المخرج أن تموت الجدة في ذروة الأحداث؟ وعند بروز الشاهد على حادثة موت الطفلة، قرر أبوها - الضابط المفجوع، عدم الإصغاء لما حدث، ولم يكلف نفسه عناء معرفة الحقيقة وصمم أن يشفي غليل حقده بقتل متهم بريء بحادثة موت طفلته؟ في ظل كل ذلك البطش السياسي والقضائي، كيف يتحول السجن إلى مرتع للأب، وابنته تدخل وتخرج متى شاءت بعلم مدير السجن الذي كسر كل القواعد المتبعة لمجرد تعاطفه مع البطل البريء؟ أكثر من ذلك، كيف لحادث سير بسيط أن يحول دون حضور «حفلة» الإعدام التي أعدها الضابط والد الطفلة الميتة، ليشبع غريزته وانتقامه؟

إنها فعلاً تراجيديا تفتقد للمنطق الدرامي، حيث لم يبقَ للمخرج إلّا أن يقتل أستاذة المدرسة التي تتكفل بتربية الطفلة «أوفا» ليفجع المتفرج بموت أمها وأبيها وجدتها ومربيتها أيضاً، ويترك الطفلة وحيدةً بلا مأوى!

مردّ ذلك أن المخرج أوزتيكن أراد ممارسة عملية «التطهير» بحق المتفرج، أي التفريغ العاطفي وهي سمة الدراما الأرسطية، التي تغيرت اليوم، حيث صار مفهوم الدراما مرتبطاً بـ «الديالكتيك» أي الجدل. مارس المخرج على المتفرج عنفاً حاداً ليحرف النظر عن أفكار إنسانية أو جدلية أخرى، وصبّ اهتمامه على العاطفة. والجمهور عادة ما يتلقى الأعمال الفنية على المستوى الانطباعي الذي يمر عبر الحواس وهو تلقٍ فيزيولوجي كالبكاء، ويهمل المستوى الإدراكي وهو مستوى الوعي والإدراك والتفكير. من هنا تتضح لنا كمية التفاعل حول «معجزة في الزنزانة رقم 7» الذي يتميز بـ «الجمهرة» وهي نزعة نحو تسطيح الثقافة والفن لجعلهما شعبويين، وتحويل الناس إلى نسخ متطابقة، أي إلى جماهير.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 21 نيسان 2020 العدد 4031

حمل توقيع المصمّم الفرنسي المعروف جان رويير وأبصر النور في عام 1951

فندق Bristol: صفحة تُطوى من ذاكرة بيروت

لم يعد فندق «البريستول» البيروتي قادراً على الصمود. هكذا، أعلن أخيراً هزيمته أمام الضربات الاقتصادية المتلاحقة التي جاهد كثيراً لتخطّيها، فأسدل الستار على سبعين عاماً كان خلالها شاهداً على حقبات مختلفة من تاريخ لبنان الحديث. خطوة تأتي على وقع انهيار اقتصادي حاد فاقمته إجراءات التصدّي لفيروس كورونا في البلاد. الفندق العريق ذو الخمس نجوم، صمّمه من الداخل المصمّم الفرنسي المعروف جان رويير (1902 ـ 1981)، قبل أن يبصر النور في عام 1951. استضاف شخصيات سياسية بارزة ونجوماً من جميع أنحاء العالم في سنوات الازدهار التي عرفها لبنان قبل الحرب الأهلية التي فتكت بالبلاد بين عامَي 1975 و1990، نذكر منهم شاه إيران محمد رضا بهلوي وموسيقي الجاز ديزي غيليسبي.

حتى خلال هذه الفترة الصعبة، بقيت أبواب الأوتيل «الأسطورة» مشرّعة، خصوصاً أمام الصحافيين الأجانب، وكذلك الأمر بعدها خلال سنوات الألفين التي شهدت اغتيالات وأزمات متتالية وعدواناً إسرائيلياً. طوال هذه السنوات، أقفل الفندق أبوابه فقط في الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2015 خلال أعمال إعادة تأهيل كلفت ملايين الدولارات.

الفندق الذي اشتهر بمطعمه الفاخر وصحنه اليومي ومحل الحلوى والشوكولا الذي كان يقصده كثيرون، احتضن في عامي 2004 و2005 اجتماعات دورية لأركان المعارضة آنذاك الذين أطلقوا على تجمعهم اسم «لقاء البريستول».

تعليقاً على هذا الخبر الأليم الذي صدم كثيرين عبّروا عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن حزنهم لطيّ صفحة في تاريخ البلاد، قال مدير الفندق اللبناني، الفرنسي جوزف كوبات، في حديث إلى وكالة «فرانس برس» إنّه «منذ شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي ومع كورونا حالياً، وعلى وقع المشاكل المالية التي نشهدها في البلد، انخفض معدّل الإشغال إلى مستوى متدنٍّ جداً». وأضاف أنه بعد تريّث لستة أشهر، «قررت الشركة المالكة إغلاق الفندق في انتظار أيام أفضل، وفي الوقت الراهن هذا الإغلاق دائم، بعدما بات الوضع الاقتصادي لا يُحتمل»، مناشداً المسؤولين «التفكير في خطة إنقاذ».

من ناحيتها، أوضحت المديرة المساعدة التنفيذية في الفندق، باسكال سلوان، للوكالة نفسها أنّ مستحقات الموظفين ستُدفع خلال الأسبوع الحالي.

وزراء الإعلام خنقوا مجلس الإدارة
تلفزيون لبنان: مسلسل الوقت الضائع

زينة حدّاد

مع أن هذا هو وقت انقباض المحطّات التلفزيونية مادياً ومعنوياً، أي الوقت الأمثل لتتّخذ الحكومة اللبنانية قرارها المؤجّل مراراً بتعيين مجلس إدارة لتلفزيون لبنان، والبدء بنهوضه بعد توافر المال فيه، والعنصر البشري، للحلول محلّ «الآخرين» إذا أمكن، فإنّ الحكومات في عهد الرئيس ميشال عون في مكان آخر من حيث معالجة هذا الملف، ووزراء الإعلام بالتحديد هم المتّهمون بخنق هذه المحطة الوطنية المسمّاة تلفزيون لبنان.

ففي حكومة الرئيس سعد الحريري، قرّر وزير الإعلام ملحم رياشي تعيين مجلس إدارة ومدير عام، وبدأ الاتّصالات وكاد ينجزها بإعداد الأسماء المطلوبة، حتّى أتى قرار رئيس «القوّات» سمير جعجع بوضع اليد على هذه التعيينات بعد صدور تعيينات كازينو لبنان التي لم ترضِه، وثم اخترع رياشي قصّة الترشيحات لموقع المدير العام (ليأتي بقريب منه) وهي لم تقنع أحداً لأنّها حُضّرت على عجل للتغطية على القرار «القوّاتي» بوضع اليد على التلفزيون، لا سيّما أنّ لجنة التحكيم كانت يومها الوزيرة عناية عزّ الدين (وزيرة التنمية الإداريّة) وهي لا تملك معطيات جدّية للحكم على مدير عام في التلفزيون. باختصار، توقّفت نتائج هذه الترشيحات في القصر الجمهوري لأنّ الرئيس اعتبرها «تفنكة» لا معنى لها (كما قالها حرفياً في مقابلة).

ثلاث سنوات بلا طعمة... وتلفزيون لبنان على قارعة الإهمال الكامل، حتى أتت حكومة ما بعد الانتخابات، لسعد الحريري وكان وزير الإعلام هو جمال الجراح. في أقل من شهرين كان الجراح قد ضرب تعيين مجلس إدارة للتلفزيون بعرض الحائط، وشكل لجنة بديلة مكانها، إلى جانب مكتبه في وزارة الإعلام، وبدأت اللجنة التحرك داخل المحطة انطلاقاً من أمرين مكتومين: الأول تعيين مدير برامج جديد بدلاً من حسن شقور، ومدير مالي بديل ريشار رشيد... وكانت هبّة صحافية عارمة دُعي فيها بطريرك الروم الكاثوليك إلى التدخل على اعتبار أن طائفة مدير تلفزيون لبنان هي الروم الكاثوليك... وقيل يومها إن الوزير الجراح تلقّى اتصالاً من القصر الجمهوري بوقف التغييرات في التلفزيون، والبدء بتحضير أسماء أعضاء مجلس الإدارة الجدد. وبالفعل تم ذلك. لكن ثورة 17 تشرين أطاحت بالحكومة وبأسماء أعضاء مجلس إدارة تلفزيون لبنان. وكانت الحكومة الجديدة، برئاسة حسان دياب، وجاءت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد. وكعادة كل الوزراء، زارت عبد الصمد مبنى التلفزيون وقطعت وعداً بتعيين مجلس إدارة خلال أيام، ثم انتهى الموضوع وسط انشغالات الوزيرة.

بوضوح تام: إنّ سبب تأخير تعيين مجلس إدارة ومدير عام لتلفزيون لبنان في عهد الرئيس عون، هم وزراء الإعلام أنفسهم من رياشي إلى الجرّاح إلى عبد الصّمد... فما أن يصل الوزير إلى مكتبه حتى يستحلي مدّ اليد على التلفزيون، فيستقبل إعلاميين واختصاصيين في أيّ مجال ويرسلهم لتقديم برامج في المحطّة ولا مكان لهم، ثم «يشيل ويحط» في المحطة على مزاجه وعلى قدر معرفته المحدودة، ويقرّر تقريب أشخاص واستبعاد آخرين حسب انتمائهم الطائفي... وكل ذلك بعنوان أنّه وزير الوصاية... وما دام هو كوزير يقوم مقام المدير العام ومجلس الإدارة، فيقرر وينفّذ أوامره على الإدارة والموظفين، فلماذا يأتي بمدير سيضطر أن يَعبُر (مهنياً ووظيفياً وبرامجياً) من خلاله... والعبور مباشرة أكثر راحة له؟

هكذا ضاع وسيضيع مجلس إدارة تلفزيون لبنان، ونام في جارور وزراء الإعلام، وآخرهم منال عبد الصمد، مع الأسف. على أمل الإفاقة من دون تأخير، يبدأ تلفزيون لبنان شهر الصّيام الذي يكون عادة مستنفراً في كلّ المحطّات، عالخبزة والزّيتونة.

منوعات

ملتقى الألوان: فن 4 fun

بعد مبادرة «نتحدّى كورونا بالفنّ» والمعرض التشكيلي الافتراضي ثلاثيّ الأبعاد، يُطلق «ملتقى الألوان الفني» مبادرته الفنيّة الجديدة بعنوان «فن 4 fun»، القائمة على دعوة جميع أفراد العائلة إلى الاستفادة من أوقات الفراغ في اكتساب مهارات مسلية وممتعة (رسم، تصوير، أشغال يدوية، إعادة تدوير، تزيين الطعام للأطفال، ماريونت..)، وتوثيق ذلك بواسطة فيديوهات يتم نشرها عبر الموقع الرسمي للملتقى، فضلاً عن صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي. تأسّس الملتقى في عام 2015، وهو يعمل على تأمين مساهمة فعّالة للفنانين والأدباء والشعراء في النهوض بالمشهد الثقافي اللبناني والعربي وتشجيع الإبداع، وينشط على خطّ إقامة الأنشطة والفعاليات الفنية والثقافية.

وصار للغة العربية ... مدقّق آلي

بعد المعجم المعاصر، كشفت «مؤسسة صخر العالمية»، أخيراً، عن خدمة جديدة، تواصل عبرها تطويع اللغة العربية وخدمتها في الفضاء المعلوماتي. يتفرّد المدقّق الآلي بالعديد من الميزات التي تجنّب مستخدميه الوقوع في أخطاء الكتابة الشائعة في اللغة العربية. يقدّم نصاً خالياً من الأخطاء الإملائية، ويتعرّف إلى تلك النحوية، ويتعامل مع علامات التشكيل بكفاءة عالية، مقدّماً اقتراحات بديلة للكلمة التي يرى أنها مُشَكَّلة بطريقة خاطئة. أضف إلى ذلك مراعاة السياق الذي وردت فيه الكلمة الخطأ، وتصحيح الأخطاء تلقائياً عندما يتأكّد من وجود خطأ في التهجئة وغياب بديل صحيح، مع تقليل عدد الاقتراحات وتدقيقها.
(المدقق متوافر عبر موقع www.lexicon.alsharekh.org)

المستشارية الثقافية الإيرانية في لبنان: ندوة دينية ولاهوتية حول كورونا

تدعو المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، اليوم الثلاثاء، إلى متابعة ندوتها الفكرية الثانية ضمن سلسلة «جدليات كورونية عبر الفضاء الافتراضي»، التي تحمل عنوان «كورونا: جدلية الدعاء والاستشفاء ـ مقاربة فكرية حول الآثار المعنوية والجسدية للدعاء والاستشفاء». تنطلق الندوة في تمام الساعة الثالثة عصراً بتوقيت بيروت عبر تطبيق Zoom Cloud Meeting الذي يمكن تحميله عبر الهواتف والأجهزة اللوحية والكومبيوترات.

ويشارك فيها كلّ من: الأستاذ الجامعي والحوزوي السيّد جعفر فضل الله (الصورة) للحديث عن علاقة الدعاء بقوانين الشفاء، ورئيس «المركز الكاثوليكي للإعلام» الأب عبدو أبو كسم للتطرّق إلى نظرة اللاهوت المسيحي للأثر المعنوي للدعاء على المرضى، ورئيس «مركز المصطفى للفكر الإسلامي» الشيخ محمد علي ميرزائي الذي سيتحدّث عن «الحتمية والعدالة السننية... سنن الشفاء، نموذجاً»، بالإضافة إلى رئيس «اتحاد علماء الشام» الشيخ الدكتور محمد توفيق البوطي متكلّماً عن رأي الشريعة الإسلامية بالتداوي بالدعاء والاستشفاء. علماً بأنّ الندوة ستُبثّ مباشرة عبر صفحة المستشارية الثقافية الرسمية على موقع فايسبوك، على أن يتولّى مهمّة إدارتها أستاذ علم الكلام والفلسفة في الجامعة اللبنانية الباحث خضر نبها.

«كورونا: جدلية الدعاء والاستشفاء»: اليوم الثلاثاء ـ الساعة الثالثة عصراً بتوقيت بيروت ـ تطبيق Zoom ـ رمز المشاركة في الاجتماع: 275-085-8949